EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.26/19

Distr.: General
24 February 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ – ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

محضر أعمال الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

مقدمة

١ – عقدت الدورة السادسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المقر الرئيسي لبرنامج البيئة في نيروبي خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١. وعملاً بالفرع ثانياً من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٥ والمقرر اللاحق الذي اتخذه مكتب المجلس/المنتدى في اجتماعه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقدت الدورة السادسة والعشرون على مدى أربعة أيام.

أولاً – افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

٢ – افتتح رئيس التشريفات الدورة في الساعة ١٠/٢٠ من صباح يوم الاثنين، ٢١ شباط/فبراير، وقبل إلقاء البيانات الافتتاحية، أدى مجموعة من الشباب الكيني أغنية حائزة على جائزة عنوانها ''Trash is cash''، وقدموا عرضاً بالفيديو يشجع على إعادة تدوير النفايات. وفضلاً عن هذا، قُدم عرض بالفيديو عن الاقتصاد الأخضر، ظهر فيه الوزراء ورؤساء الدول وهم يشاركون في توطيد مفهوم الاقتصاد الأخضر. وتلي ذلك ملاحظات ألقاها السيد إدوارد نورتون سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للتنوع البيولوجي.

٣ – وألقي البيانات الافتتاحية كل من السيد هنري جومبو، وزير التنمية المستدامة والغابات والبيئة في الكونغو ورئيس مجلس الإدارة بالنيابة بدلاً عن السيد أوليفر دوليتش، وزير البيئة والتخطيط المكاني في صربيا ورئيس مجلس الإدارة الذي لم يتمكن من حضور هذه الدورة؛ والسيد جميل أحمد، أمين مجلس الإدارة، نيابة عن السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد جوان كلوس المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والسيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج البيئة؛ والسيد موواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

٤ - وقال السيد جومبو في بيانه إن عمل رئيس المكتب منذ الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى كان ينطوي على تحدٍ بسبب الزخم المتجمع في الشؤون البيئية. وأعرب عن امتنانه للمجلس/المنتدى على دعمه والتزامه بتحقيق نتائج ملموسة في وقت أصبح فيه جدول الأعمال البيئي يمثل ركيزة هامة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، كما أعرب عن امتنانه للمدير التنفيذي ولأمانة برنامج البيئة على جهودهم وتصميمهم على تبني قضية البيئة في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن عمل برنامج البيئة أظهر للحكومات، والمجتمع المدني، والمجتمع الأكاديمي، والقطاع الخاص، والمنظمات الشعبية أنه من الممكن مواجهة التدهور البيئي والتحرك نحو مستقبل مستدام وأكثر اخضراراً. وقال إن التحديات الاقتصادية والبيئية أتاحت أيضاً فرصاً جديدة وأن العالم يتطلع إلى برنامج البيئة لتقديم التوجيه والإرشاد للاستجابة لها.

٥ - وبعد أن أشار إلى أن فترة ولاية المكتب تقترب من نهايتها، تناول بعض الأحداث التي شهدتها فترة ولايته ونتائجها. وقال إن الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى في نيروبي عام ٢٠٠٩ والدورة الاستثنائية الحادية عشرة في بالي، إندونيسيا عام ٢٠١٠ قد أوجدت أُطراً هامة لعملية الإصلاح في برنامج البيئة. وأضاف أن عملية بلغراد ونتائج نيروبي/هلسينكي للفريق الاستشاري من الوزراء أو الممثلين الرفيعي المستوى بشأن الإدارة البيئية الدولية قد أفضت إلى تحديد خيارات عملية لنهج أكثر تكاملاً وفعالية تجاه البيئة والتنمية المستدامة. وقد أكد اعتماد إعلان نوسا دوا في بالي أهمية المجلس/المنتدى والالتزامات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية. وفي الوقت نفسه تنطوي الدورة الحالية على فرصة هامة للمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل عام ٢٠١٢، وحث المشاركين على توجيه رسالة قوية ومتسقة عن القضايا البيئية التي تنتظر المؤتمر.

٦ - وسلط الأمين العام الضوء في بيانه على الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والحاجة إلى وضع نموذج جديد للتنمية المستدامة، مشيراً إلى دور الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الجهود لاستنباط ذلك النموذج. ولاحظ أن العمل الرامي لبناء اقتصاد أخضر يمكن أن يتيح فرصة لتجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - ولكنه أكد أن بناء اقتصاد أخضر سيتطلب بدوره تعزيز هيكل الإدارة البيئية الدولية. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيان الأمين العام في المرفق السادس بهذا المحضر.

٧ - وقال السيد كلوس في بيانه إنه سعد، بعد تعيينه مؤخراً مديراً تنفيذياً لموئل الأمم المتحدة، بمستوى التعاون والعلاقات الودية التي لمسها بين برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة. وبعد أن أشار إلى أن آثار التحضر وتغير المناخ تتلاقى بطرق خطرة تنطوي على تهديد خطير للاستقرار البيئي والاقتصادي والاجتماعي في العالم، قدم ملخصاً تاريخياً لعمليات التصدي لتحدي التحضر منذ خطة عمل فانكوفر لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٧٦. وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، أدخل مفهوم المستوطنات البشرية المستدامة، وطور مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول، تركيا، عام ١٩٩٦ فكرة التحضر المستدام. وفي الفترة الأخيرة، دخلت فكرة الاقتصاد الأخضر في النقاش حول التنمية المستدامة.

٨ - وظل موئل الأمم المتحدة يستجيب بقوة لتلك الاتجاهات العالمية. فمن أولى أولوياته هناك التخطيط الحضري الجديد الذي يهدف إلى منع الزحف العشوائي للمدن وتدنية الطلب على التنقل. وتتمثل الأولويات الأخرى في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على المستوى الحضري ومنع نشوء الأحياء الفقيرة والارتقاء بها، وتحسين الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية، وتعزيز المؤسسات المحلية والإدارة. ويؤكد النهج الجديد على التخطيط المسبق والتدريجي، وعلى مستوى ملائم لمعالجة المشاكل القائمة. وتعد نيروبي واحدة من المدن التي بدأت بالفعل في اعتماد التخطيط الحضري الجديد، من خلال استراتيجيتها لعام ٢٠٣٠ الخاصة بمترو نيروبي، والتي ساهم فيها موئل الأمم المتحدة. وبعد أن شدد على الأولوية العالية التي يوليها موئل الأمم المتحدة للجهود الرامية لمكافحة تغير المناخ، قال إن فرع البيئة الحضرية والتخطيط التابع لموئل الأمم المتحدة أطلق مؤخراً مبادرة المدن وتغير المناخ والتي بدأت عملها بالفعل في مدن مختارة في جميع قارات العالم النامي. وعلاوة على ذلك، استكمل موئل الأمم المتحدة للتو تقريره العالمي لعام ٢٠١١ عن المستوطنات البشرية، والمعنون *المدن وتغير المناخ*. وقال في ختام بيانه إن موئل الأمم المتحدة قد استفاد في كل هذه الجهود من التعاون والدعم الذي قدمه برنامج البيئة وأن التعاون يعد عنصراً أساسياً لإطار شراكة موئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣.

٩ - وتحدث المدير التنفيذي في بيانه عن الحقائق القاسية للبيئة العالمية والتي تثير النقاش قبل بدء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأعطى أمثلة منها النمو السكاني، وزيادة حركة المرور على الطرق، وزيادة تركيزات الكربون في الغلاف الجوي، وتدهور الأراضي، وانخفاض الأرصدة السمكية، واختفاء بعض الأنواع. غير أن هناك مؤشرات أخرى أكثر تشجيعاً، ففي أفريقيا، وخاصة في كينيا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، توجد بالفعل أمثلة مبشرة على الانتقال العالمي إلى اقتصاد أكثر خضرنة وأكثر استدامة. ويمكن لهذه الأمثلة أن تكون مصدر إلهام للمجلس/المنتدى ولمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنتظر عن طريق إظهار ما يمكن تحقيقه بنهج عملية ومتفائلة. وسيكون من بين التحديات أمام المؤتمر الارتقاء بهذه النهج والتعجيل بها.

١٠ - ورحب بالعناصر البيئية لدستور كينيا الجديد والدور القيادي الذي تقوم به حكومة هذا البلد في تطوير مصادر الطاقة الحرارية الأرضية، والفولطية الضوئية، والموجية، وفي مجالات أخرى مثل إعادة التشجير. وبعد أن أشار إلى أن برنامج البيئة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى تسعى للعمل بناء على توجيه الأمين العام بأن تضرب المثل في القيادة، سلط الضوء على أمور أخرى من بينها المكاتب الجديدة لبرنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة المحايدة من حيث الطاقة، والتي صممتها وشيدتها شركات كينية، وحقيقة أن الدورة الحالية دورة بلا أوراق لأول مرة.

١١ - وبعد أن أعلن السيد كيباكي افتتاح الدورة رسمياً قال إنها تمثل شعاعاً من الأمل لشعوب العالم التي تتطلع إلى المجلس/المنتدى لتوفير القيادة والتوجيه في مواجهة التحديات المتزايدة للبيئة العالمية. فمنذ الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى في عام ٢٠٠٩ كان هناك العديد من الكوارث التي ارتبطت بالتدهور البيئي، والتي استمر أثرها السلبي على الأهداف الإنمائية. ولكن في العام الماضي، تجددت الآمال بفضل الاتفاقات الجديدة الهامة مثل الاتفاق الذي تم في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، والذي بموجبه جدد المجتمع الدولي التزامه بالعمل الجماعي، ومن المأمول أن ينقل المجلس/المنتدى هذه العملية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٢ - وأضاف أن التحديات البيئية العالمية أكدت استمرار أهمية وصلاحية برنامج البيئة. وقد اتخذت حكومة كينيا خطوات هامة لتحسين البنيات الأساسية والأمن حول مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وترحب الحكومة أيضاً بموافقة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة على إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي كمساهمة في القاعدة العلمية لبرنامج البيئة، وتأمل أن يكون المقر الدائم لهذا المنبر في نيروبي.

١٣ - وتؤيد حكومة كينيا تعزيز الإدارة البيئية الدولية، وترحب أيضاً بتركيز المجلس/المنتدى على الاقتصاد الأخضر. وفي حين لا يعد الاقتصاد الأخضر بديلاً للتنمية المستدامة إلا أن تركيزه على قاعدة رأس المال الطبيعي وخدمات النظام الإيكولوجي يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال إنه يتطلع إلى صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية لدعم البلدان النامية في التحول نحو النمو الأخضر. وأضاف أن اهتمام المجلس/المنتدى بمشكلة النفايات الإلكترونية يدعو أيضاً إلى الترحيب، وتأمل حكومة كينيا في التوصل إلى حلول عملية لهذه المسألة.

ثانياً - تنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٤ - انتخب المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة الأولى للدورة، يوم ٢١ شباط/فبراير، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيسة: السيدة روزا أغويلار ريفيرو (إسبانيا)

نواب الرئيسة: السيد زولتان إيليس (هنغاريا)

السيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا)

السيدة غراسيلا موسليرا (أوروغواي)

المقرر: السيد موريشيو زيرندا (موزامبيق)

١٥ - وقالت الرئيسة، في بيان قبولها المنصب، إنه يشرفها أن يعهد إليها بهذه المسؤولية الهامة في وقت يتحتم فيه على المجتمع الدولي اتخاذ قرارات فورية تضمن استدامة كوكب الأرض. وقطعت على نفسها عهداً بأن تكفل مواصلة العمل الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس/المنتدى، وأن تعمل لاستخلاص نتائج طموحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعرضت الرئيسة أهدافها خلال فترة رئاستها، فركزت على الإعداد للمؤتمر؛ وعلى أهمية توعية الجمهور العريض بالمسائل البيئية، وكفالة المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والشباب والنساء؛ وتوفير الدعم لأنشطة برنامج البيئة في مجالات العمل ذات الأولوية، كتغير المناخ، وإدارة النظم الإيكولوجية، والزئبق، والمياه، على نحو يكفل إعطاءها الأولوية التي تستحقها. وقالت إن على برنامج البيئة أن يشير بوضوح، في معرض الإعداد للمؤتمر، إلى الفرص والمنافع المتعددة التي توفرها التنمية المستدامة. وحثت الممثلين على إجراء مداولاتهم في جوّ من التعاون، وعلى السعي للوصول إلى هدف مشترك، إذ أن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيتيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أداء مهمته وتوفير القيادة التي يتطلع إليها العالم.

باء – إقرار جدول الأعمال

١٦- أقر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمده المجلس/المنتدى في دورته الخامسة والعشرين (UNEP/GC.26/1):

١ – افتتاح الدورة.

٢ – تنظيم العمل:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – قضايا السياسات العامة:

(أ) حالة البيئة؛

(ب) قضايا السياسات العامة الناشئة؛

(ج) الإدارة البيئية الدولية؛

(د) التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛

(ه) التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛

(و) البيئة والتنمية.

٥ – متابعة نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.

٦ – الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى.

٧ – جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

(أ) الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(ب) الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٨ – مسائل أخرى.

٩ – اعتماد التقرير.

١٠ – اختتام الدورة.

جيم – تنظيم عمل الدورة

١٧ – بحثَ المجلس/المنتدى في الجلسة العامة الأولى للدورة تنظيم عمل الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المشروح (UNEP/GC.26/1/Add.1) وقام باعتماده.

١٨ – وقد تقرر، بناء على إحدى تلك التوصيات، على نحو ما اتفق عليه المكتب، أن يَعقد المجلس/المنتدى مشاورات وزارية من بعد ظهر يوم الاثنين ٢١شباط/فبراير، إلى بعد ظهر الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير. وسوف ينصب تركيز تلك المشاورات على مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر والإدارة البيئية الدولية، في إطار البند ٤ (ب) من جدول الأعمال.

١٩ – وقرر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى كذلك أن ينشئ بموجب المادة ٦٠ من نظامه الداخلي لجنة جامعة. وتعقد اللجنة الجامعة هذه جلساتها بصورة متزامنة مع المشاورات الوزارية وتبحث البنود ٤ (أ) (قضايا السياسات العامة: حالة البيئة)؛ و٤ (ج) – (و) (الإدارة البيئية الدولية؛ والتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛ والتنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛ والبيئة والتنمية)؛ و٥ (متابعة نتائج مؤتمرات قمة الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة)؛ و٦ (الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى)؛ و٧ (جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛ والدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي)؛ و٨ (مسائل أخرى).

٢٠ – وتقرر أيضاً في الجلسة العامة الأولى أن تترأس السيدة براتاسيدا اللجنة الجامعة. وتقرر أيضاً إنشاء فريق صياغة برئاسة السيد ماشاريا كاماو (كينيا) للعمل على مشاريع مقررات يمكن أن يعتمدها المجلس/المنتدى. وقرر المجلس/المنتدى أيضاً أن ينشئ مجموعة أصدقاء الرئيسة وذلك لمساعدة الرئيسة في إعداد موجزها بشأن المشاورات الوزارية. وسوف تشتمل هذه المجموعة على ممثلين اثنين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، وممثل عن الاتحاد الأوروبي، وممثل عن مجموعة الـــ ٧٧ والصين.

٢١ – وقد اتفق كذلك على أن ينظر المجلس/المنتدى في بنود جدول الأعمال ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٩ (اعتماد التقرير) و١٠ (اختتام الدورة) في الجلسة العامة بعد ظهر الخميس ٢٤ شباط/فبراير.

٢٢ – أحاط المجلس/المنتدى علماً بحقيقة أن هذه الدورة هي الأولى التي تجرى بشكل غير ورقي، حيث يتم توفير الوثائق إلكترونياً.

دال – الحضور

٢٣ – بعثت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة بممثلين إلى الدورة/المنتدى:[1] الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، إيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وزامبيا، وسوازيلند، وصربيا، والصومال، والصين، والغابون، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكونغو، وكولومبيا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، والنيجر، وهنغاريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٤ – وبعثت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالات متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبين: إثيوبيا، وأستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوزباكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، والسويد، والعراق، وعُمان، وغامبيا، وغانا، وغينيا – بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكويت، وليبيريا، وليتوانيا، ومالطة، ومصر، والمغرب، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليمن واليونان.

٢٥ – وشارك أيضاً مراقب عن فلسطين.

٢٦ – وبعثت هيئات الأمم المتحدة، ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية بممثلين: المعهد الآسيوي للتكنولوجيا – المركز الإقليمي للموارد لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، ولا سيما بوصفها موئلاً لطيور الماء، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأمانة

(١) تقررت عضوية مجلس الإدارة بناء على الانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٥٢ من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي الجلسة العامة ٣٥ من الدورة الرابعة والستين المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، وبناء على طلب من ممثل كرواتيا إلى الأمم المتحدة (A/64/869) الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ التي أعلن فيها تنازل بلده عن مقعده في مجلس الإدارة للفترة المتبقية من مدتها لصالح بيلاروس، انتخبت الجمعية العامة بيلاروس، على النحو الذي صدقت عليه دول أوروبا الشرقية في مجلس الإدارة عضواً لفترة ولاية مدتها عام تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الأوزون، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البرنامج البيئي لمنطقة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/وحدة التنسيق الإقليمية، وخطة عمل البحر المتوسط ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة.

٢٧ - وبعثت الوكالات المتخصصة التالية بممثلين: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٨ - وبعثت المنظمات الحكومية الدولية التالية بممثلين: المركز الأفريقي لدراسة التكنولوجيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الجماعة الكاريبية، وأمانة الكمنولث، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وجامعة الدول العربية.

٢٩ - يضاف إلى ذلك، أن عدداً من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مُثلت بمراقبين. وقد أتيحت قائمة كاملة بالمشاركين برسم الوثيقة UNEP/GC.26/INF/24.

هاء - بيان المدير التنفيذي بشأن السياسات العامة

٣٠ - ألقى المدير التنفيذي في الجلسة العامة الأولى بيان سياسات عامة قال فيه إن مجلس الإدارة سوف يبحث أثناء دورته الحالية موضوعات محورية بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورجع بالذاكرة إلى الأحداث التي تمت خلال ٢٠١٠، والتي كانت قد بدأت بداية سيئة في أعقاب الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كوبنهاجن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووردت الأنباء عن عدم تمكن أي بلد من تحقيق هدف وقف فقدان التنوع البيولوجي. ولكن مع مرور أيام السنة، جدت أسباب تدعو إلى التفاؤل اشتملت على المزيد من النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر؛ واعتماد بروتوكول ناغويا التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ وإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي. وشدد المدير التنفيذي على أنه بما أن قضية تغير المناخ تهم جميع البلدان ينبغي أن تظل داخل الإطار المتعدد الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأضاف أن من الضروري مواصلة السعي لاتخاذ إجراءات تكون مبنية على العمل في مجال الترابط بين العلوم والسياسات، لإبقاء الارتفاع في درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين.

٣١ - وانتقل إلى الحديث عن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ ومجالاتها المواضيعية الستة فقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان ينفذ برنامج عمل جديد قائم على النتائج، وأن ٨٠ في المائة من مشاريع إدارة التغيير قد استكملت. وقال إن عام ٢٠١٠ كان عاماً صعباً من الناحية المالية لمجيئه في أعقاب الأزمة المالية العالمية،

غير أن عام ٢٠١١ يبشر باستعادة قدر من الزخم. ووجه الشكر إلى السيدة آنجيلا كروبر لرؤيتها وتصميمها على المساهمة في تنفيذ هذا البرنامج القائم على تحقيق النتائج من موقعها كنائبة للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٢ - وقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة هامة لدعم نشوء الاقتصاد الأخضر على نطاق العالم. ويشتمل هذا المفهوم على القضيتين المحوريتين لمستقبل هذا الكوكب: حفظ البيئة والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والتنمية المستدامة التي توفر سبل العيش، وفرص العمل الخضراء مع تخفيف حدة الفقر. إن الارتباط بين البيئة والاقتصاد يوفر وسيلة لدمج الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة مع بعضها ضمن نموذج يشتمل على المساواة والمشاركة. وثمة قضية محورية أخرى بالنسبة لجدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي الإدارة البيئية الدولية، التي هي من الشروط الرئيسية المساعدة على تحقيق الاقتصاد الأخضر. وفي الختام أشاد بالروح التي سادت الاجتماعات السابقة والتي كانت ذات أهمية محورية في إعادة تعريف جدول الأعمال البيئي، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي انعقد في استكهولم عام ١٩٧٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢؛ وقال إن الاختراقات من قبيل تلك الأحداث التاريخية لم تحدث بدون قيادة، وأن مجلس الإدارة في دورته الحالية لديه الفرصة لأن يمارس قيادة عالمية في تشكيل جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٣ - وعقب بيان السياسات العامة الذي ألقاه المدير التنفيذي استمع المجلس/المنتدى إلى بيان من ممثل هنغاريا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وآخر من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٤ - وأعرب ممثل هنغاريا عن تقديره للقيادة التي أظهرها المدير التنفيذي وموظفوه، قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى استمرار التعاون والتعاضد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن الدورة الحالية تنعقد في لحظة حرجة، وتمثل فرصة مهمة لدفع المناقشة المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية إلى الأمام ولوضع مفهوم الاقتصاد الأخضر في موضع الممارسة في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقال إن التصدي للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد هو الطريق الأكثر فعالية لمواجهتها. وأضاف أن الأزمات المتعددة التي تتم مواجهتها الآن تضر بجميع مستويات المجتمع وتحتاج إلى معالجتها بصورة شاملة، فتجمع بذلك بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وقال إن العديد من القضايا التي سيبحثها المجلس/المنتدى، بما في ذلك المواد الكيميائية والنفايات ترتبط ارتباطاً قوياً بالقضايا المحورية للاقتصاد الأخضر والإدارة البيئية الدولية. ولذلك يلزم اتباع نهج شامل إزاء جميع القضايا البيئية لمواجهة السياسات المتنافسة والمتطلبات المالية والتغلب على التشتت المؤسسي المتزايد.

٣٥ - ذكرت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أنها تشعر بالفخر لحضور الاجتماع بصفتها مديرة وكالة حماية البيئة للولايات المتحدة الأمريكية. وقالت إن مذكرة التفاهم التي من المقرر أن يتم توقيعها بين هذه الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعني التزامهما المتبادل تجاه مفهوم تعدد الأطراف كأداة ضرورية لحماية صحة الإنسان والبيئة. وأضافت أن التعاون بين الجهتين من شأنه أن يساعد على توفير العلم السليم والبيانات السليمة الضرورية لعملية اتخاذ القرارات البيئية. وقالت إن الوكالة حريصة على المشاركة في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياسات والبرامج. وأضافت أن الأساس الذي تقوم عليه لمواجهة التحديات البيئية يكمن في توفير نظم قوية محلية ووطنية وإقليمية لإدارة شؤون البيئة، وأن لدى الوكالة الكثير الذي يمكن أن تقدمه في توجيه القوانين والمؤسسات البيئية والامتثال وفي الإنفاذ وتسوية المنازعات البيئية بصورة عادلة وشفافة.

واو – تقديم مشروعات المقررات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين

٣٦ – قدمت السيدة ريجين هيس، نائبة الممثل الدائم لألمانيا ورئيسة لجنة الممثلين الدائمين بالوكالة إلى المجلس/المنتدى مشاريع مقررات أعدتها اللجنة لكي ينظر فيها، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/GC.26/L.1 والتي تبرز العملية التعاونية التي تم بها إعداد مشاريع المقررات والتحديات التي استتبعتها هذه المقررات.

زاي – المشاورات الوزارية

٣٧ – بدأ المجلس/المنتدى النظر في البند ٤ (ب) من جدول الأعمال في جلسته العامة الثانية بعد ظهر ٢١ شباط/فبراير، عن قضايا السياسات الناشئة وذلك في شكل مشاورات وزارية انصبت على موضوعات مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر والإدارة البيئية الدولية.

٣٨ – بدأت المشاورات الوزارية في الجلسة العامة الثانية بعد اطلاع الوزراء على المستجدات الكاملة بشأن حالة تحضيرات المجتمع الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأنشطة التي يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاضطلاع بها في ذلك الصدد. وفي الجلستين العامتين الثالثة والرابعة المعقودتين في ٢٢ شباط/فبراير، نُوقش موضوع الاقتصاد الأخضر. ونُوقش موضوع الإدارة البيئية الدولية في الجلستين العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين يوم ٢٣ شباط/فبراير. وصاحبت الجلسة العامة السادسة مناقشات مائدة مستديرة كان الغرض منها تمكين المشاركين من دراسة المسائل بصورة أوفى في مجموعات صغيرة.

٣٩ – وعُقد في يوم الثلاثاء ٢٢ شباط/فبراير، اجتماع غداء وزاري خاص بالدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة لتوفير منتدى لمناقشة المواضيع الرئيسية التالية: النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين وإطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٠ – عرضت رئيسة المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة السابعة، المعقودة بعد ظهر الخميس ٢٤ شباط/فبراير، مشروع ملخص للآراء التي طرحت أثناء المشاورات بشأن كل موضوع من المواضيع التي بحثت أثناء الدورة السادسة والعشرين للمجلس/المنتدى. وقالت إن الملخص هو تجسيد لمختلف الآراء التي طرحت أثناء المشاورات الوزارية أكثر من كونه انعكاساً لنص تتوافق حوله الآراء.

٤١ – أحاط المجلس/المنتدى علماً بملخص الرئيس الوارد في المرفق الثالث بمحضر الأعمال الحالي.

حاء – تقرير اللجنة الجامعة

٤٢ – عقدت اللجنة الجامعة ثماني جلسات في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، لبحث بنود جدول الأعمال الموكلة إليها. وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة يوم ٢٤ شباط/فبراير، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير في المرفق الثاني بمحضر الأعمال الحالي.

ثالثاً – اعتماد المقررات

٤٣ – اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السابعة، المقررات التالية:

رقم المقرر	العنوان
١/٢٦	الإدارة البيئية الدولية
٢/٢٦	حالة البيئة العالمية
٣/٢٦	إدارة المواد الكيميائية والنفايات
٤/٢٦	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي
٥/٢٦	إطار عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين
٦/٢٦	تنظيم الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لاستعراض برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
٧/٢٦	العملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
٨/٢٦	التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته
٩/٢٦	برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣
١٠/٢٦	إدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة
١١/٢٦	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
١٢/٢٦	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
١٣/٢٦	قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي
١٤/٢٦	النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه
١٥/٢٦	تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها
١٦/٢٦	تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية
١٧/٢٦	جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٤٤ – أعرب أحد الممثلين، لدى اعتماد مشروع المقرر الجامع المتعلق بتقارير المدير التنفيذي، عن رأيه أن المجلس/المنتدى لا ينبغي أن يعتمد أي مقررات إذا كان الغرض الوحيد منها ينحصر في الإقرار بأن المدير التنفيذي قدم تقارير استجابة لطلبات المجلس/المنتدى. وقال إن مثل هذه المقررات غير ضرورية وتستهلك وقتاً قيماً ينبغي تكريسه في تسيير أعمال أكثر إلحاحاً.

رابعاً – وثائق تفويض الممثلين (البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٥ – فحص المكتب، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧، من النظام الداخلي، وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة. ووجد المكتب أن الوثائق المقدمة من ٥٤ ممثلاً من أصل الدول الأعضاء

الـ ٥٨ الحاضرة للدورة صحيحة حسب الأصول. ورفع المكتب تقريراً بذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

خامساً – قضايا السياسات العامة (بنود جدول الأعمال ٤ (أ) (حالة البيئة))، و٤ (ج) (الإدارة البيئية الدولية)، و٤ (د) (التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية)، و٤ (هـ) (التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية)، و٤ (و) (البيئة والتنمية)

سادساً – متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة، والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة (البند ٥ من جدول الأعمال)

سابعاً – الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

ثامناً – جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٦ – نظرت اللجنة الجامعة في بنود جدول الأعمال ٤ – ٧ (باستثناء البند الفرعي ٤ (ب)) الذي خضع للمناقشات في المشاورات الوزارية المشار إليها أعلاه في الفرع زاي الفصل الثاني). ويرد تقرير مداولات اللجنة في المرفق الثاني بمحضر الأعمال الحالي.

٤٧ – وترد في المرفق الأول بمحضر الأعمال الحالي، وفي الفصل الثالث أعلاه، المقررات التي اتخذها المجلس/المنتدى بشأن بنود جدول الأعمال.

تاسعاً – مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٨ – لم تطرح أي مسائل أخرى للمناقشة.

عاشراً – اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٩ – اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السابعة، المعقودة يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، محضر الأعمال الحالي على أساس مشروع محضر الأعمال المعمم من قبل، وعلى أن يعهد للأمانة والمقرر بمهمة وضعه في صيغته النهائية.

حادي عشر – اختتام الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٥٠ – وأدلى الكثير من الممثلين ببيانات باسم بلدانهم أو مجموعاتهم الإقليمية. وقال الكثيرون إن نتائج الدورة الحالية ستساهم بشكل كبير في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. بيد أن البعض أعرب عن تحفظه بشأن معدل وطبيعة التقدم المحرز في بعض القضايا الرئيسية، ومنها الإدارة البيئية الدولية والاقتصاد الأخضر.

٥١ – وأعرب ممثل الصومال عن قلقه بشأن إلقاء النفايات الخطرة بما في ذلك المواد المشعة في السواحل الصومالية، وأيده في ذلك ممثل آخر. وقال إن الصومال يحظى بدعم جامعة الدول العربية

والاتحاد الأفريقي في طلبه إلى المدير التنفيذي الاستمرار في وضع هذا الأمر قيد الاستعراض وإعداد تقرير عنه بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٢ - وقال ممثل رواندا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية وطالباً إدراج بيانه في هذا المحضر، إنه يتعين إعطاء الأولوية عند تصميم برنامج عمل الشراكة العالمية لإدارة النفايات لإجراء تقييم لمشكلة النفايات الإلكترونية بغية وضع أساس مرجعي لقياس حجم المشكلة. كذلك يجب أن يعطي برنامج العمل الأولوية لاحتياجات حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥٣ - وقال أحد الممثلين إن وفد بلده لا يوافق الأغلبية رأيها الذي ورد في موجز الرئيس، والذي يؤيد التحول إلى اقتصاد أخضر. وذكر آخر أن المعلومات التي أتيحت عن الاقتصاد الأخضر غير كافية وأن لدى حكومته تحفظات على تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة *نحو اقتصاد أخضر: مسارات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*. ولذلك فإن النقاش بشأن هذه المسألة يجب أن يتواصل.

٥٤ - وقال ممثل سويسرا في بيانه إن حكومته ستدعم الصندوق الاستئماني للطوارئ البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبلغ قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥٥ - وهنأ المدير التنفيذي في تعليقاته الختامية المجلس/المنتدى على عمله لإتمام برنامج العمل الطموح هذا. وقال إنه بالرغم من أن الاجتماع اللاورقي واجهه بعض المشاكل، فإن الوفورات في الورق والإنفاق كانت كبيرة. وقد شكر المدير التنفيذي الأفرقة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على التزامهم ومشاركتهم، وحث المجلس/المنتدى على الاستفادة من فريق الخبراء المعني بالإدارة البيئية الدولية الذي أنشأه. وقال إن أسرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستساهم بقدر كبير في جدول الأعمال المتمخض عن التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعرب مرة أخرى عن تقديره للسيدة كروبر لما قامت به من عمل خلال فترة توليها منصب نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٦ - وقالت الرئيسة في تعليقاتها الختامية إن الدورة ركزت على مسألتين رئيسيتين لهما صلة وثيقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهما الاقتصاد الأخضر والإدارة البيئية الدولية. وقالت إنها على يقين من أن جميع المبادرات التي تم الاتفاق عليها في هذه الدورة سيكون لها تأثير كبير وطويل الأجل على صعيد تعزيز التنمية المستدامة والانتقال إلى مستقبل أكثر اخضراراً وعدلاً. ويتعين القيام بالمزيد من العمل لبيان كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يعمل كأداة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقالت إن هناك حاجة ملحة للانتقال من التعهدات إلى العمل؛ فالسؤال ليس ما الذي يمكن عمله، بل كيف. وعند اتخاذ إجراء فإن من المهم أن يؤخذ في الاعتبار واقع كل بلد. واختتمت بالقول إن للكثير من أصحاب المصلحة دور يؤدونه في هذه العملية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأفرقة وأصحاب المصلحة الرئيسيين العالميين وسائر قطاعات المجتمع.

٥٧ - وأُعلن اختتام الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الساعة ١٨/٤٥ من يوم الخميس، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين

رقم المقرر	العنوان
١/٢٦	الإدارة البيئية الدولية
٢/٢٦	حالة البيئة العالمية
٣/٢٦	إدارة المواد الكيميائية والنفايات
٤/٢٦	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي
٥/٢٦	إطار عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين
٦/٢٦	تنظيم الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لاستعراض برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
٧/٢٦	العملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات
٨/٢٦	التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته
٩/٢٦	برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣
١٠/٢٦	إدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة
١١/٢٦	تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية
١٢/٢٦	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات
١٣/٢٦	قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي
١٤/٢٦	النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه
١٥/٢٦	تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها
١٦/٢٦	تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية
١٧/٢٦	جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

المقرر ١/٢٦: الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن الإدارة البيئية الدولية، الذي أنشأ بموجبه فريقاً استشارياً يتكون من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، والذي قَدَّم، وفقاً لولايته، مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية[٢] إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وذلك بهدف تقديم مدخلات للجمعية العامة،

(٢) UNEP/GCSS.XI/4.

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره د.إ - ١/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن الإدارة البيئية الدولية، الذي قرر بموجبه كذلك إنشاء فريق استشاري يتكون من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى يحظى بتمثيل إقليمي (الفريق الاستشاري)، كان قد طُلب إليه أن ينظر في الإصلاح الأوسع نطاقاً لنظام الإدارة البيئية الدولية، استناداً إلى مجموعة الخيارات على أن يظل مفتوحاً لتقبل أفكار جديدة،

وإذ يعرب عن شكره لحكومتي كينيا وفنلندا لاستضافتهما اجتماعي الفريق الاستشاري في نيروبي وإسبو، على التوالي، وعن امتنانه لوزير البيئة في فنلندا، ووزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا لمشاركتهما في رئاسة الفريق الاستشاري، وعن تقديره للمدير التنفيذي لعمله مستشاراً للفريق الاستشاري،

وإذ يلاحظ أن مدخلات قدمت إلى الفريق الاستشاري من مجموعات المجتمع المدني عبر الأمانة ومن منظومة الأمم المتحدة عبر فريق إدارة البيئة وعبر مشاركة ممثلين معينين لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في اجتماعات الفريق الاستشاري،

وإذ يضع في اعتباره أن تعزيز الصوت العالمي القوي فضلاً عن الأصوات الأخرى من أجل البيئة هو أحد النتائج الرئيسية لعملية إصلاح الإدارة البيئية الدولية، وأنه يوفر قيادة متماسكة وفعالة وذات مصداقية من أجل الاستدامة البيئية في ظل الإطار العام للتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد أهمية تأمين الزخم السياسي لعملية الإدارة البيئية الدولية والمتابعة الفعالة لها،

١ - *يرحب* بالنتائج التي توصل لها الفريق الاستشاري المضمنة في وثيقة نتائج اجتماعات الفريق الاستشاري والمعروفة باسم ''نتائج نيروبي – لهلسينكي''؛[٣]

٢ - *يحيط علماً* بتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ التغييرات التدريجية التي تم تحديدها في مجموعة من الخيارات[٤] ويطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، أن يقدم مشروع مقرر ينظر فيه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة ويتناول التحسينات الإضافية التي تتطلب من مجلس الإدارة اتخاذ بشأنها قرار كما هو مبين في ذلك التقرير؛

٣ - *يدعو* رئيس مجلس الإدارة إلى نقل نتائج نيروبي - لهلسينكي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الثانية وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

٤ - *يدعو* اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في معرض نظرها في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، إلى أن تنظر في الخيارات المتاحة للإصلاح المؤسسي الأوسع المحددة في الوثيقة الختامية نيروبي - لهلسينكي، وذلك كمساهمة في تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة عن طريق تحسين الإدارة البيئية الدولية؛

---

(٣) UNEP/GC.26/18.

(٤) UNEP/GC.26/3.

٥ - *يدعو أيضاً* اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الثانية إلى الشروع في تحليل كامل للآثار المالية والهيكلية والقانونية والمزايا النسبية للخيارات المحددة في الوثيقة الختامية نيروبي - لهلسينكي والاستفادة من خبرات كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة والمجموعات الرئيسية المؤهلة للمشاركة في اللجنة التحضيرية؛

٦ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة المهتمة، باستخدام موارد من خارج الميزانية، أن ينظم اجتماعات غير رسمية في نيويورك لممثلي الحكومات بشأن الوثيقة الختامية نيروبي - لهلسينكي وذلك في سياق المناقشات بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛

٧ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، في عام ٢٠١٢؛

٨ - *يقرر* تقييم التقدم المحرز في الإدارة البيئية الدولية في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في عام ٢٠١٢.

الجلسة السابعة

٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ٢/٢٦: حالة البيئة العالمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يواصل أداء وظائفه ومسؤولياته، على النحو الموجز في قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بما في ذلك أن يبقي حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض المستمر حرصاً على ضمان أن تعطى المشكلات البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة النطاق، أولويتها وأن توليها الحكومات ما تستحقه من الاهتمام المناسب والوافي، وتشجيع الدوائر العلمية الدولية والدوائر المهنية الأخرى المعنية، على المساهمة في اكتساب وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية،

وإذ يستذكر مقرراته ١/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والرصد، و٦/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، ود.إ - ٥/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية و٢/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن حالة البيئة العالمية،

وإذ يأخذ علماً بالاستنتاجات المضمنة في عدد من تقارير ومطبوعات التقييم البيئي الأخرى التي أصدرت منذ انعقاد الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وعلى الأخص تلك التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الشركاء وقدمها في تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة، ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية الجوهرية،[٥]

(٥) UNEP/GC.26/4.

وإذ يأخذ علماً أيضاً باستنتاجات التقييمات البيئية العلمية التي أجريت في الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١١،[٦] بما في ذلك استنتاجات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تلك الفترة وما قبلها،

وإذ يعرب عن انشغاله من أن التدهور البيئي الموثق والتغييرات الواسعة النطاق الناجمة عن النشاط البشري وما يصاحبها من العمليات الطبيعية وفقدان الخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي، تشكل حواجز أمام الغايات المتفق عليها دولياً، نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يرحب مع التقدير بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لزيادة أثر تقييماته العلمية بتحسين تماسكها ودقتها العلمية ولبناء قدرات إقليمية وقطرية على جمع البيانات البيئية، والمعلومات والتقييمات والتي تجري بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين،

وإذ يعترف بأن من الاختصاصات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أن يبقي حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض المستمر وأن يقدم توجيهات في مجال السياسات ملائمة لمعالجة المشكلات البيئية الناشئة على ضوء استنتاجات التقييمات العلمية الرئيسية، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، إضافة إلى ولايته إزاء توفير المشورة العلمية والتكنولوجية لمرفق البيئة العالمية بوصفه الآلية المالية للاتفاقيات البيئية، يتولى مسؤولية تحديد القضايا البيئية الناشئة،

وإذ يستذكر الفرع الثالث من مقرره ٢/٢٥، الذي دعا بموجبه إلى وضع مجموعة من المتطلبات للانتقال إلى التقييمات المستهدفة للمجالات المواضيعية ذات الأولوية المدعومة بالإطار التمكيني المباشر ببرنامج البيئة، والفرع الثاني من مقرره ٢/٢٥ بشأن التحسينات في الصورة العامة للتقييم البيئي الدولي والفرع الأول ألف من مقرره ١/٢٢ بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يدرك الاحتياجات المعلنة في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات من قبيل بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل تحسين إدارة البيانات والمعلومات البيئية لأغراض التقييم البيئي ورفع التقارير والإنذار المبكر،

وإذ يرحب بالتقرير الذي قدمه المدير التنفيذي استجابة للفرع الثالث من المقرر ٢/٢٥،[٧]

أولاً

أثر التقييمات البيئية المتكاملة

١ - *يحث* الحكومات على تشجيع استخدام تقارير التقييمات البيئية المتكاملة عن حالة البيئة، حسب الاقتضاء، بوصفها مصادر معلومات لعمليات السياسات الملائمة الوطنية والدولية لتعزيز القاعدة العلمية للإدارة البيئية وصنع القرار، وإذكاء الوعي العام بالقضايا البيئية الناشئة؛

(٦) UNEP/GC.26/INF/13.

(٧) UNEP/GC.26/4/Add.1.

٢ - *يطلب* من المدير التنفيذي:

(أ) أن يواصل جهوده، من خلال برنامج العمل، صوب تحسين تماسك التقييمات من خلال تطبيق منهجيات متسقة ومناسبة وتحسين دقتها العلمية من خلال عمليات استعراض متسقة ودقيقة ومناسبة للمساعدة في استحداث عمليات تقييم علمي تتسم بالمصداقية والأهمية ومنطقية لزيادة أثرها، ولتعزيز قدرات البلدان؛

(ب) أن يساعد البلدان في تنمية قدراتها، وفقاً لخطة بالي الاستراتيجية، حسبما يكون ملائماً، من خلال برنامج العمل، لاستخدام المعارف والخبرات العالمية في التقييمات العلمية، لا سيما تعديل المنهجيات العالمية بما يتفق مع درجات أخرى من التنفيذ مثل المستوى الوطني ومستوى المدن، من أجل مساعدة البلدان في بناء قدراتها في استخدام البيانات الوطنية والمحلية، ودعم البلدان في تحديد قضايا السياسات البيئية الرئيسية التي تستلزم بحوثاً علمية؛

ثانياً

التقييم المرتقب للتغييرات البيئية خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣

٣ - *يطلب أيضاً* من المدير التنفيذي أن يعمل من خلال برنامج العمل على:

(أ) مواصلة إجراء تقييمات بيئية عالمية ومواضيعية متكاملة وموثوقة علمياً مع تجنب تكرار الجهود والاستعانة بأعمال التقييم الجارية لدعم عمليات صنع القرار في جميع المستويات، على ضوء الحاجة المستمرة لمعلومات حديثة موثوقة علمياً وملائمة للسياسات بشأن التغير البيئي على الصعيد العالمي، بما في ذلك تحليل القضايا الشاملة؛

(ب) إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إجراء تقييمات بيئية مواضيعية عالمية متكاملة لدعم وزيادة تعزيز موثوقيتها العلمية ومشروعيتها وملاءمتها للسياسات؛

(ج) إجراء تقييمات عالمية ومواضيعية متكاملة وملائمة للسياسات بشأن التغير البيئي وفقاً للخيار الذي يرسخ التقييم العالمي ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

(د) تيسير إعداد التقرير الخامس لعملية توقعات البيئة العالمية والموجز المخصص لصانعي السياسات، في الوقت المناسب لإتاحته لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ٢٠١٢؛

٤ - *يحث* الحكومات على متابعة العمل الذي بدأ بتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية ببناء قدراتها وإجراء تقييمات جديدة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وبالاستفادة من نتائج التقييمات الموجودة في تحديد أولويات التنمية وحماية البيئة؛

٥ - *يشجع* الحكومات على دعم تقييمات موارد المياه العذبة، سواء السطحية منها أو الجوفية، وتدهور الأراضي والأخذ بعين الاعتبار الدور الحيوي للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الأمن الغذائي ونظم الإنتاج الغذائي المستدامة؛

٦ - *يدعو* المدير التنفيذي، من خلال إشراك المؤسسات المناسبة وشبكات البحوث والشركاء الآخرين، لمواصلة التقييم الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعوامل المؤثرة لفترات قصيرة

على المناخ وإبقاء العلوم الناشئة قيد الاستعراض وإعلام الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة حسبما هو مناسب؛

٧ - *يناشد* الحكومات والمؤسسات المعنية القادرة على تقديم موارد من خارج الميزانية أن تفعل ذلك لغرض التعاون التقني وبناء القدرات دعماً لمبادرات التقييم؛

٨ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن ما تحقق من تقدم في تنفيذ هذه المبادرة، إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين، في ٢٠١٣؛

ثالثاً

الصورة العامة للتقييم الدولي

٩ - *يطلب* من المدير التنفيذي، رهناً بتوافر الموارد، تعزيز المساعدة المقدمة للبلدان النامية في إجراء التقييمات البيئية والعمل على تنفيذ نتائجها؛

١٠ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يشرع في إجراء مناقشات مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة ومع هيئات الأمم المتحدة المختصة الأخرى، حسبما هو مناسب، بشأن الدور المحتمل أن يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير الدعم التقني والعلمي للدورة الأولى للعمليات المنتظمة بشأن الإبلاغ والتقييم العالميين لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

رابعاً

منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر

١١ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يمضي قدماً في تطوير منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر وأن يقوم بما يلي:

(أ) إعداد المرحلة الرائدة للمفهوم التجريبي لمنبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر، وفقاً لنظام الأمم المتحدة للحصول على البيانات على الإنترنت بحيث يتكون من تطبيق تفاعلي على الإنترنت له قدرات داعمة لإدارة البيانات وقدرة على عرض بيانات ومؤشرات شبه آنية عن عدد محدود من المواضيع البيئية، وعرضها على مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة في عام ٢٠١٢؛

(ب) حشد الشراكات والشبكات المؤسسية والتقنية في القطاعين غير الحكومي والخاص لتقديم المساعدة التقنية لتطوير منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر؛

(ج) العمل مع البلدان والشبكات الإقليمية والمواضيعية ذات الصلة للاتفاق على مجموعة من البيانات والمؤشرات البيئية ذات الأولوية التي يمكن تبادلها مع منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر؛

(د) عرض مجموعة تفصيلية من المتطلبات وحساب تكلفة الموارد اللازمة لاستحداث صيغة أكثر تطوراً من منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر، إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين، في عام ٢٠١٣؛

١٢ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي وضع وإدارة منبر على الإنترنت لعرض المعلومات عن حالة جميع التقييمات البيئية الدولية؛

١٣ - *يدعو* الحكومات للمشاركة في تطوير منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر في مرحلته التجريبية وبأن تتيح البيانات والمعلومات والمؤشرات الضرورية بشأن قضايا البيئة ذات الأولوية، وإشراك المؤسسات الوطنية كمشاركين موزعين في المنبر؛

١٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن حالة منبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المباشر، إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، في عام ٢٠١٢.

الجلسة السابعة
٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ٣/٢٦: إدارة المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،[٨] والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائي للألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرراته ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، ود.إ - ٣/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، و٤/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، و٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ود.إ - ١/٩ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و٣/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، و٥/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بخصوص السياسات العالمية المتصلة بإدارة المواد الكيميائية، ووضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ يشير كذلك إلى مقرَّريه ٥/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، و٨/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بشأن إدارة النفايات،

وإذ يُسَلِّمُ بالشواغل الواسعة النطاق بشأن ما للمواد والنفايات الخطرة من آثار معاكسة جسيمة على صحة البشر وعلى البيئة،

وإذ يلاحظ أن العمل بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات سيتم ضمن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خاصة البرنامجين الفرعيين المعنيين بالمواد الضارة والنفايات الخطرة، وبكفاءة استخدام الموارد،

وإذ يعترف بالحاجة إلى أن يأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة للبلدان، وأولوياتها الإنمائية، وقدراتها، بما في ذلك قدراتها التقنية والمالية،

---

(٨) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.03.II.A.1 والتصويب، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ يؤكد أن إدارة النفايات تشكل تحدِّياً خطيراً، لا سيما للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ويشدد على الحاجة إلى قيام المنظمات الدولية بإجراءات محسنة وأكثر تركيزاً وتنسيقاً لسد الثغرات الراهنة في الدعم المقدم إلى جهود البلدان النامية،

وإذ يشير إلى أهمية الشراكات التي يدعمها دليل علمي قاطع،

وإذ يضع في اعتباره العمل المضطلع به بموجب اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، بالإضافة إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية في إعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق،

وإدراكاً منه للحاجة إلى ضمان التماسك والتكامل وتجنب تكرار الأنشطة،

وإذ يضع في اعتباره قلق البلدان الأفريقية من استمرار تصدير المنتجات والنفايات المحتوية على مواد خطرة إلى تلك البلدان،

وإذ يأخذ في حسبانه أن معظم السكان الضعفاء المعرضين للمواد الخطرة يعيشون في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ يعترف، مع التقدير، باستجابة وحدة البيئة المشتركة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لوفيات الأطفال من جراء التسمم بالرصاص في نيجيريا وبلدان أخرى،

وقد نظر في تقارير المدير التنفيذي عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات،[٩]

أولاً

الرصاص والكادميوم

١ - *يسلم* بالتقدم المحرز والجهود المبذولة بشأن الرصاص والكادميوم، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لإتمام استعراضات المعلومات العلمية عن هاتين المادتين،[١٠] لا سيما الإجراءات التي اتُّخذت لسد ثغرات البيانات والمعلومات وفقاً للفرع الثاني من المقرر ٢٥/٥، والإجراءات الأخرى المتخذة في إطار المشروع الذي يتناول المخاطر التي يشكلها التعرض للرصاص والكادميوم ضمن البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الضارة والنفايات الخطرة؛[١١]

٢ - *يسلم أيضاً* بالحاجة إلى عمل إضافي لسد ثغرات المعلومات؛

٣ - *يلاحظ* أنه ما زالت ثمة حاجة لمواصلة التركيز على تقليل المخاطر التي يشكلها الرصاص والكادميوم؛

---

(٩) UNEP/GC.26/5/Rev.1 وUNEP/GC.26/8.

(١٠) UNEP/GC.26/INF/11/Add.1 وUNEP/GC.26/INF/11/Add.2.

(١١) UNEP/GC.26/INF/11/Add.5.

٤ - *يحيط علماً* بالدراسات الجارية عن الآثار المحتملة على صحة البشر والبيئة للتجارة بالمنتجات المحتوية على الرصاص والكادميوم والزئبق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادئ؛[١٢]

٥ - *يحيط علماً أيضاً* بالنتائج العلمية الرئيسية والثغرات المحددة في البيانات، في استعراض عام ٢٠١٠ النهائي للمعلومات العلمية عن الرصاص والاستعراض النهائي لعام ٢٠١٠ للمعلومات العلمية عن الكادميوم؛

٦ - *يسلم* بالجهود التي تبذلها الحكومات وغيرها لمواجهة المخاطر التي يشكلها الرصاص والكادميوم، وخاصة للتخلص التدريجي من الرصاص الموجود في البنزين من خلال الشراكة من أجل أنواع الوقود النظيف والسيارات النظيفة، والإجراءات الأولية التي اتُّخذت في إطار التحالف العالمي للتخلص من الرصاص الموجود في مواد الطلاء، والتدابير القانونية الإقليمية والوطنية للحد من الرصاص والكادميوم الموجودين في أشياء أخرى منها الألعاب، والمجوهرات، والبطاريات، والمعدات الكهربائية والإلكترونية والسيارات، والمبادرات والإجراءات الأخرى التي تنفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويحث الحكومات على مواصلة المشاركة في هذه المبادرات والمساهمة فيها؛

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل تعزيز وتيسير الأعمال المتعلقة بالشراكة من أجل أنواع الوقود النظيف والسيارات النظيفة، والتحالف العالمي للتخلص من الرصاص الموجود في مواد الطلاء، مع العمل في تعاون وثيق وبالتنسيق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

٨ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يواصل، بالتنسيق مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين حسب الاقتضاء، ورهناً بتوفُّر الموارد، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالرصاص والكادميوم، على جميع المستويات، خاصةً في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك أنشطة من قبيل بناء القدرات وإذكاء الوعي فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في استعراضات المعلومات العلمية عن الرصاص والكادميوم، والمشاكل البيئية ومشاكل الصحة البشرية المرتبطة بالتعرض لهاتين المادتين، ومبادرة تنسيق الجهود العالمية لتحقيق الإدارة السليمة بيئياً لبطاريات الرصاص والكادميوم طيلة دورات حياتها، وتعميق الأساس العلمي للدراسات الموجودة؛

٩ - *يلاحظ* أنه يلزم اتخاذ إجراءات كذلك للتصدي للتحديات التي يشكلها الرصاص والكادميوم، ويشجع الحكومات والجهات الأخرى على بذل المزيد من الجهود لمواصلة تخفيض المخاطر التي تحيق بصحة البشر، لا سيما الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، والمخاطر التي تحيق بالبيئة من جراء الرصاص والكادميوم طيلة دورات حياة هاتين المادتين، بما في ذلك العمل على تشجيع استخدام بدائل خالية من الرصاص والكادميوم، حيثما كان ذلك ملائماً، والاعتراف بالأحوال البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(١٢) UNEP/GC.26/INF/11/Add.3 وUNEP/GC.26/INF/11/Add.4.

١٠ - *يحث* الحكومات والكيانات الخاصة على اتخاذ تدابير لتحقيق إدارة المنتجات والنفايات والمواقع الملوثة بالرصاص والكادميوم إدارة سليمة بيئياً؛

١١ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يبادر، رهناً بتوفُّر الموارد والبناء على الهياكل القائمة، بإقامة شراكة لمكافحة استخدام الرصاص والكادميوم، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وغير الحكومية؛

١٢ - *يطلب أيضاً* من المدير التنفيذي، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، أن يدرج في آلية تبادل المعلومات التابعة لأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المعلومات المتاحة عن إمكانيات الاستعاضة عن الرصاص والكادميوم بمواد أو تقنيات أقل خطورة، أو عن تقنيات لتخفيف الانبعاثات من الاستعراضات، رهناً بتوفر الموارد، لفترة اختبار طولها سنتان، ويشجع الحكومات والجهات الأخرى على تقديم هذه المعلومات إلى آلية تبادل المعلومات؛

١٣ - *يدعو* المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية إلى أن يأخذ في الحسبان، في دورته الثالثة، المعلومات المقدمة من الاستعراضات العلمية عن الرصاص والكادميوم، وأن ينظر في كيفية تخفيض المخاطر الناتجة عن هاتين المادتين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

١٤ - *يدعو* الحكومات والجهات الأخرى التي توجد لديها القدرة إلى تقديم موارد خارجة عن الميزانية، لدعم تنفيذ هذا المقرر فيما يتعلق بالزئبق والكادميوم؛

ثانياً

الزئبق

١٥ - *يؤكد* من جديد الولاية المنصوص عليها في الفرع ثالثاً من المقرر ٥/٢٥ للجنة التفاوض الحكومية الدولية لكي تعد صكاً عالمياً ملزماً قانوناً بشأن الزئبق؛

١٦ - *يعترف* بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في دورتيها الأُولَيَـــين؛

١٧ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لتمكينها من المشاركة مشاركة فعالة في أعمال اللجنة؛

١٨ - *يرحب* بالتوكيد في الدورة الثانية للجنة أن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد الصك سوف يعقد في اليابان؛

١٩ - يعترف بالتقدم المحرز في برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التقدم المحرز في الشراكة العالمية بشأن الزئبق ومبادرات أخرى، ويحث الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة دعم شراكة الزئبق العالمية والمساهمة فيها، ويحث جميع الشركاء على أن يواصلوا جهودهم لاتخاذ خطوات فورية لتخفيف المخاطر الناتجة عن التعرض للزئبق؛

٢٠ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يقوم، رهناً بتوفر الموارد، باتخاذ تدابير محددة في سياق شراكة الزئبق العالمية لتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لبدء إعداد أو مواصلة استكمال قوائمها الوطنية لجرد الزئبق؛

٢١ - *يدعو* الحكومات والجهات الأخرى التي لديها القدرة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية لدعم تنفيذ هذا المقرر فيما يتعلق بالزئبق؛

ثالثاً

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٢ - *يرحب* بنتائج الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية وبالتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ويؤكد أهمية تنفيذه وزيادة تطويره، ويرحب باستمرار قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد؛

٢٣ - *يحث* برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة تنفيذ النهج الاستراتيجي، لا سيما فيما يتعلق بمسائل السياسة الناشئة، وعناصر برنامج عمله المتصلة بالجوانب البيئية للنهج الاستراتيجي، بما في ذلك أنشطة التعميم وتقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، وكذلك تقييم الصكوك الاقتصادية التي تستوعب التكاليف الخارجية المتصلة بالمواد الكيميائية والتي ينتظر إبرازها في التقرير الأول عن التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، المراد نشره في عام ٢٠١٢؛

٢٤ - *يرحب* بالجهود الرامية إلى تعزيز إشراك قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، لا سيما تنمية استراتيجية القطاع الصحي، التي دعا إليها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية، وتوطيد الروابط بين البيئة والصحة استجابة لإعلان ليبرافيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا والتزام لواندا المتعلق بتنفيذه؛

٢٥ - *يحث* الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات التي تتمكن من المساهمة، إلى تقديم مساهمة مالية وعينية في تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك لدعم برنامج البداية السريعة، وأمانة النهج الاستراتيجي، وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

رابعاً

إدارة النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية

٢٦ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يقدم مزيداً من المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في جهودها الرامية إلى وضع نهج متكامل لإدارة النفايات وتعزيز تنفيذه من خلال برنامج العمل والميزانية؛

٢٧ - *يطلب أيضاً* من المدير التنفيذي أن يدعم الحكومات في تعزيز فرص الحصول على الطاقة في المناطق الريفية بواسطة تحويل نفايات الكتلة الأحيائية الزراعية إلى طاقة، آخذاً في الاعتبار الخبرات والتكنولوجيات الوطنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبواسطة تطوير المواد الإرشادية، بما في ذلك عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأنشطة بناء القدرات في ميدان تخفيف غازات الاحتباس الحراري، لا سيما بواسطة إعادة التدوير، وحيثما كان مناسباً - بتحويل النفايات إلى طاقة من خلال برنامج العمل والميزانية؛

٢٨ - *يطلب كذلك* من المدير التنفيذي أن يقدم مشاريع أكثر كثافة لبناء القدرات والبيان العملي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لا سيما في المناطق الحضرية وفي ميدان النفايات الكهربائية والإلكترونية، (النفايات الإلكترونية) بهدف تحقيق المستوى الأفضل في منع توليد النفايات، وإعادة تدوير النفايات واسترجاعها، واستخدام الموارد والمواد بكفاءة على المستوى المحلي، بما في ذلك ما يسمى بوجه عام ''بالتخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير''، وبما يتفق مع أحكام اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم ويكمل عملهما في مجال بناء القدرات، بواسطة برنامج العمل والميزانية؛

٢٩ - *يطلب* من المدير التنفيذي كذلك أن يعزز التعاون والتنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأمانة اتفاقية بازل، والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، ومبادرة ''حل مشكلة النفايات الإلكترونية''، ومؤسسات دولية أخرى لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً أفضل، والسعي لتجنب أي تكرار ممكن للأنشطة؛

٣٠ - *يوصي* المدير التنفيذي بأن مسألة الإدارة المتكاملة للنفايات يجب أن تُعامَلَ كذلك باعتبارها مسألة ذات أولوية رئيسية في إطار مبادرة: ''توحيد الأداء'' في الأمم المتحدة؛

٣١ - *يحيط علماً* بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإقامة شراكة عالمية في إدارة النفايات ويطلب من المدير التنفيذي ما يلي:

(أ) أن يواصل التشاور على نطاق واسع بشأن اختصاصات هذه الشراكة، بما في ذلك الأهداف، والهيكل التنظيمي، وبرنامج العمل (الذي يشمل النفايات الإلكترونية باعتبارها مجالاً من المجالات ذات الأولوية)، وتخطيط الأعمال التجارية المصحوبة بمؤشرات للتقدم المحرز فيها؛

(ب) أن يوسع منبر المعلومات لجمع ونشر المعلومات المتصلة بإدارة النفايات؛

(ج) أن يركِّز عمل الشراكة على احتياجات إدارة النفايات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(د) أن يعزز التعاون والتنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة في مجال إدارة النفايات؛

(هـ) أن يبني على خبرات الشراكات الأخرى التي أقيمت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا سيما من حيث الهيكل والأدوات والوظائف؛

(و) أن يضمن التماسك والتكامل، وتجنب تكرار الأعمال المماثلة في إطار الأمم المتحدة وفي المؤسسات والترتيبات الدولية الأخرى، وبخاصة في إطار اتفاقية بازل والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٣٢ - *يلاحظ* دور المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية؛

٣٣ - *يهيب* بالحكومات أن تنظر في أحكام منع النفايات وتحسين إدارة النفايات، بما في ذلك في ميدان النفايات الإلكترونية، باعتبارها هدفاً رئيسياً عند اعتماد استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة وتطويرها، حسب الاقتضاء؛

٣٤ - *يدعو* الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية لتنفيذ هذا القرار في دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الأخرى، مثل أمانة اتفاقية بازل، والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل؛

خامساً

أحكام ختامية

٣٥ - *يطلب* من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، فيما يتعلق بالرصاص والكادميوم، والزئبق، وإدارة النفايات إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين؛

٣٦ - *يطلب أيضاً* من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة؛

٣٧ - *يطلب كذلك* من المدير التنفيذي أن يقدم مُدخَلاً عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات كجزء من مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ٤/٢٦: المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى وظائفه ومسؤولياته الرئيسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي يقضي بأن يقوم مجلس الإدارة بعدة أمور من بينها تشجيع الدوائر العلمية الدولية وغيرها من الدوائر المهنية على المساهمة في حيازة وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية، وكذلك، حسب الاقتضاء، في الجوانب التقنية الخاصة بوضع وتنفيذ برامج بيئية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً بتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية وبعملية متابعته والعملية التشاورية من أجل إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، والمقرر ١٥/٩ الصادر عن مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي،

وإذ يشير إلى مقرره د.إ - ٤/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠،

وإذ يسلِّم بالحاجة إلى تعزيز وتحسين الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشر من خلال إنشاء منبر للعلوم والسياسات،

وإذ يحيط علماً بالمقرر ١١/١٠ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والمقرر 185 EX/43 للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اللذين رحبت الهيئتان بموجبهما بإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي،[١٣]

١ - *يقرّ* نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الثالث والأخير لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، المعقود في بوسان بجمهورية كوريا من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

٢ - *يقرر* بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ودون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وبالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات المختصة، ومن أجل تشغيل المنبر كاملاً، أن يعقد اجتماعاً جامعاً تشارك فيه جميع الدول الأعضاء مشاركة كاملة وفعالة، وخصوصاً الممثلين من البلدان النامية، وذلك لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية للمنبر في أقرب فرصة ممكنة؛

٣ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يعقد الاجتماع العام للمنبر في عام ٢٠١١، وأن يواصل تيسير أي عملية تنشأ عنه وترمي إلى إرساء المنبر بانتظار إنشاء أمانة له؛

٤ - *يدعو* المدير التنفيذي إلى تقديم عرض على غرار العروض الأخرى وخاضع للإجراءات المتفق عليها في الاجتماع العام، يبين فيه رغبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي أو رغبته في دعم تلك الأمانة؛

٥ - *يحث* الحكومات ويدعو المنظمات والجهات غير الحكومية المانحة ذات الصلة القادرة على توفير موارد مالية من خارج الميزانية وغيرها من المساهمات أن تفعل ذلك من أجل تيسير تنظيم الاجتماع العام الذي يدعم تشغيل المنبر، ويشمل ذلك مشاركة كاملة وفعالة لممثلي البلدان النامية وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

٦ - *يطلب إلى* المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر وعن آثاره المالية والإدارية إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة.

الجلسة السابعة
٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

(١٣) UNEP/GC.26/6.

المقرر ٢٦/٥: إطار عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى جدول أعمال القرن ٢١[١٤] المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي يدعو في فقرته ٤ - ٨ إلى العمل من أجل الوفاء بهدف النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الحاجات الأساسية للبشرية،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرات ٢ و١٤ و١٥ من خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،[١٥]

وإذ يشير كذلك إلى مقرر مجلس الإدارة ٦/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣،

وإذ يدرك أن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين هي إحدى الأولويات والأهداف الست الشاملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، والتي تهدف إلى توفير اتجاه استراتيجي لأنشطة البرنامج في جميع المجالات،

وإذ يثني على التقدم المحقق منذ الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة في إنجاز جدول أعمال الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالأخص من خلال برنامجه الفرعي بشأن كفاءة استخدام الموارد، ومن خلال أنشطة عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يسلم بمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتعددة والمتنوعة التي يجري القيام بها على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، والتي حصل الكثير منها على دعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن عملية مراكش،

وإذ يرحب بالدعم الملحوظ من لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٠ لوضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإذ يرحب أيضاً باعتراف اللجنة بأعمال عملية مراكش وفرق عملها،

وإذ يرحب أيضاً بتقوية التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أثناء الدورة الراهنة للجنة التنمية المستدامة، وإذ يعرب عن تأييده لزيادة مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإعداد للدورة التاسعة عشرة للجنة وتنفيذ نتائجها،

وإذ يحيط علماً بالموجز الذي قدمه رئيس الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بين الدورات للجنة التنمية المستدامة بشأن إطار عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي عقد في بنما في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بوصفه مساهمة في الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة التاسعة

---

(١٤) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، والمرفق.

عشر للجنة التنمية المستدامة، الذي سيعقد من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١، وفي الدورة التاسعة عشرة نفسها التي ستعقد من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ يسلم بأن تحقيق المزيد من التقدم في إنجاز الاستهلاك والإنتاج المستدامين يتطلب نهجاً أكثر اتساقاً واستمراراً يوفر، ضمن أمور أخرى، سياسات وأدوات للتنفيذ، وسبل للحصول على المعلومات والمشاركة، وبناء قدرات لتمكين المعنيين من أصحاب المصلحة من الاستجابة بأكثر الطرق ملاءمة وكفاءة للأولويات والحاجات الإقليمية والوطنية، وبناء وتوطيد الروابط بين المبادرات والإجراءات المناسبة داخل أسرة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، وتوجيه تعبئة الموارد بفعالية،

١ - *يدعو* المدير التنفيذي لاستخدام وتدعيم أنشطة ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة القائمة، بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، في النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٢ - *يدعو إلى* دعم الهدف ٤ من أهداف التنوع البيولوجي آيشي من الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية، في المقرر ٢/١٠، والتي تتمثل في أن تكون الحكومات ودوائر الأعمال وأصحاب المصلحة قد اتخذت بحلول عام ٢٠٢٠ كحد أقصى، في جميع المستويات، خطوات أو تكون قد نفذت خططاً لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وحافظت على إبقاء آثار استخدام الموارد الطبيعية في الحدود الإيكولوجية المأمونة؛

٣ - *يؤيد* وضع إطار عشري لبرامج دقيقة وطموحة وعملية وقابلة للتنفيذ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يهدف إلى الاستجابة للحاجات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوفير ترتيبات مؤسسية ملائمة، ويشجع المشاركة والانخراط الواسعين لأصحاب المصلحة والفعالية، والكفاءة والتلاحم فيما بين منظومة الأمم المتحدة وما يتجاوزها؛ بناءً على أكثر الملامح فعالية ونجاحاً للنماذج التي تم استعراضها لنماذج التعاون الدولي في الميادين الأخرى؛

٤ - *يدعو* لجنة التنمية المستدامة إلى الانتهاء من وضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين واعتماده، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الوكالات المعنية الأخرى، أن يعزز التعاون والاتساق في تنفيذ الإطار العشري لتلك لبرامج،

٥ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي:

(أ) كفالة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور رائد ونشط، بالتعاون مع شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في وضع إطار عشري لبرامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين بجميع أبعاده، ومنها الأهداف والترتيبات المؤسسية والبرامج ذات الأولوية؛

(ب) أن يقترح اضطلاعه بدور قيادي في تنفيذ الإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لكي يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور قيادي في تنفيذ الإطار العشري للبرامج؛

(د) تقديم الدعم المباشر لتنفيذ الإطار العشري للبرامج في مجالات البرامج التي يتمتع فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخبرات خاصة.

٦ - *يشجع* الحكومات على المشاركة النشطة في إكمال وضع إطار عشري سليم وفعال لبرامج بشأن الإنتاج والاستخدام المستدامين خلال الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، والدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة نفسها، ودعم تنفيذها عقب ذلك بغية تشجيع التحول إلى الاستهلاك والاستخدام المستدامين؛

٧ - *يدعو* الحكومات وغيرها من الجهات القادرة إلى توفير المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات من خلال الجهود العامة والخاصة لدعم تنفيذ الإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، عند اعتماده؛

٨ - *يسلم* بأن الإطار العشري للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن أن يمثل مساهمة هامة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢؛

٩ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة استباقاً لما قد يقدمه مجلس الإدارة من مساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الجلسة السابعة

٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ٦/٢٦: تنظيم الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لاستعراض برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د.إ - ٧/١١، الذي تناول، ضمن أمور أخرى، نتائج مؤتمر المحيطات العالمي المعقود في مانادو، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٩، والذي طلب بموجبه إلى المدير التنفيذي توسيع نطاق تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وارتباطه مع سائر وكالات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ إعلان مانادو بشأن المحيطات،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بشأن حماية الشُعَب المرجانية من أجل سبل العيش المستدامة والتنمية، والذي قررت الجمعية العامة بموجبه جملة أمور من بينها، حث الدول، في حدود ولاياتها القضائية، والمنظمات الدولية المختصة، في حدود الولايات الموكلة إليها، على اتخاذ جميع الخطوات العملية على جميع المستويات لحماية الشُعَب المرجانية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها من أجل سبل العيش المستدامة والتنمية،

وإذ يشير إلى المطلب الذي ورد في الفقرة ١٣ (ج) من إعلان واشنطن بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية،[١٦] وهو إجراء استعراض دوري لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية،

١ - *يحيط علماً* بالتقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن تنفيذ المقرر د.إ-٧/١١ بشأن المحيطات،[١٧] والذي يتضمن معلومات عن العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، خاصة من خلال استراتيجيته البحرية والساحلية، وبرنامج البحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

٢ - *يدعو* الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى بذل جهود منسقة لدعم البلدان النامية في تنفيذ المبادرات البحرية والساحلية، بما في ذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

٣ - *يشجع* المدير التنفيذي على النظر في توسيع نطاق دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليشمل حلقة عمل الخبراء المعنية بدور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف تلك الآثار، على النحو المقترح في الفقرة ٧٧ من المقرر ١٠/٢٩ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، كوسيلة لتنفيذ الجوانب ذات الصلة من هذا المقرر والفقرة ٢ من المقرر د.إ - ١١/٧؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي المضي في تنظيم الدورة الثالثة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، مع العمل على ضمان أن تكون المشاركة على أوسع نطاق ممكن، وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث جميع الحكومات على المشاركة بنشاط في العملية الاستعراضية الحكومية الدولية، وتقديم مساهمات مالية، كلما أمكن، لتغطية التكاليف المرتبطة بهذا الاجتماع؛

٥ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي الاستعانة بخبرات وخدمات تقنية لإحدى الهيئات البحرية الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية، مشيراً إلى أن أنشطة المنظمة البحرية الدولية في مجال الملاحة البحرية يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً في حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية من خلال أنشطتها المتعلقة بالبحار والحماية البحرية.

الجلسة السابعة

٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ٧/٢٦: العملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د.إ - ٨/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ والحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية المخصصة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وازدياد الحاجة إلى تمويل مستدام ومنتظم وكافٍ وميسور لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات،

(١٦) UNEP(OCA)/LBA/IG..2/6، المرفق الثاني.

(١٧) UNEP/GC.26/10.

وإذ يشير أيضاً إلى الطلب الوارد في ذلك المقرر إلى المدير التنفيذي بأن يواصل قيادة العملية التشاورية وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز وعن اتجاه العملية التشاورية،

وإذ يشير كذلك إلى الطلب الوارد في ذلك المقرر إلى المدير التنفيذي بأن يطلق، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، مبادرات لزيادة الوعي بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عن طريق عدة سُبل، من بينها وسائط الإعلام واغتنام الفرص الدولية الرئيسية مثل الاجتماعات الحكومية الدولية والفعاليات الجماهيرية على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي رحبت الجمعية العامة فيه بالعملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وأعربت فيه عن دعمها للجهود عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواصلة الاستمرار في هذه المناقشات، بالتعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاثة للمواد الكيميائية والنفايات ودعم الحكومات في الجهود التي تبذلها لتنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها،

وقد نظر في التقرير المرحلي الذي قدمه المدير التنفيذي عن العملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة المعلومات عن الاجتماع الثالث الذي عقد في بريتوريا، جنوب أفريقيا يومي ١٠ و١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١،[١٨]

١ - *يقرّ* بالتقدم المحرز والعمل الذي اضطلع به حتى الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن العملية التشاورية؛

٢ - *يطلب* إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل تقديم الدعم للعملية التشاورية، حسبما دعا إليه الاجتماع الثالث من العملية التشاورية، وورد وصفه في تقرير المدير التنفيذي عن نتائج الاجتماع الثالث؛[١٩]

٣ - *يجدد* دعوته للحكومات وللأطراف المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، إلى تقديم الدعم المالي والعيني إلى العملية وإلى مبادرات إزكاء الوعي؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً نهائياً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة بشأن تنفيذ المقرر د.إ - ٨/١١ وتنفيذ هذا المقرر.

الجلسة السابعة

٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ٨/٢٦: التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره د.إ - ١/٤ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن اعتماد صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته،

---

(١٨) UNEP/GC.26/11 وAdd.1.

(١٩) UNEP/GC.26/11/Add.1

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ١٩/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن إدخال تعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته التي اشتملت على تدهور الأراضي، والتصحر وإزالة الغابات في المقام الأول، والملوثات العضوية الثابتة كمحاور تركيز جديدة لمرفق البيئة العالمية،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره ١٣/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن إدخال تعديل على صك مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته يتعلق بمكان انعقاد اجتماعات مجلس مرفق البيئة العالمية،

وإذ يشير إلى أن جمعية مرفق البيئة العالمية اعتمدت في اجتماعها الرابع في أيار/مايو ٢٠١٠ التعديلين على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته المتعلقين بجعل مرفق البيئة العالمية مستعداً للقيام بوظيفة الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولاسيما في أفريقيا، وبتعيين المسؤول التنفيذي الأول/رئيس مرفق البيئة العالمية ومدة شغله للوظيفة وذلك بموجب الفقرة ٢١ من الصك،

وقد أحاط علماً بتقرير المدير التنفيذي[٢٠] وبالمواد المساندة،[٢١]

١ - *يقرر* اعتماد التعديل على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته الذي يقضي بأن يكون مرفق البيئة العالمية جاهزاً للعمل كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولاسيما في أفريقيا؛

٢ - *يقرر أيضاً* أن يعتمد التعديل على الفقرة ٢١ من الصك المتعلق بتعيين المسؤول التنفيذي الأول/رئيس مرفق البيئة العالمية ومدة شغله لوظيفته، والذي يستعاض بموجبه عن النص التالي:

''يعين المجلس المسؤول التنفيذي الأول في منصبه على أساس التفرغ لمدة ثلاث سنوات وذلك بناء على توصية مشتركة من الوكالات المنفذة. ويجوز للمجلس إعادة تعيين المسؤول التنفيذي الأول. ولا يجوز عزل المسؤول التنفيذي الأول إلا لسبب موجب.''

بالنص التالي:

''يعين المجلس المسؤول التنفيذي الأول في منصبه على أساس التفرغ لمدة أربع سنوات ويجوز للمجلس إعادة تعيين المسؤول التنفيذي الأول لمدة إضافية مدتها أربع سنوات''؛

٣ - *يدعو* المدير التنفيذي للنظر في سبل زيادة قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال البيئة، وذلك لأجل تعزيز دوره كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يحيل هذا المقرر إلى المسؤول التنفيذي الأول/رئيس مرفق البيئة العالمية.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

(٢٠) UNEP/GC.26/12.

(٢١) UNEP/GC.26/INF/15.

المقرر ٩/٢٦: برنامج العمل والميزانية المقترحان لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣

إن مجلس الإدارة،

وقد نظر في برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠١٢ –٢٠١٣،[٢٢] وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة،[٢٣]

١ – *يوافق* على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ واضعاً في الاعتبار مقررات مجلس الإدارة ذات الصلة؛

٢ – *يوافق أيضاً* على رصد اعتمادات لصندوق البيئة مقدارها ١٩٠ ٩٦٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة، منها مبلغ بقيمة قصوى قدره ١٢٢ ٣١٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة يخصص لتغطية تكاليف الوظائف للأغراض المبيَّنة في الجدول التالي:

برنامج عمل صندوق البيئة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف – التوجيه التنفيذي والإدارة	**٩ ٠٤١**
باء – برنامج العمل	**١٦٥ ٥٠٠**
١ – تغيُّر المناخ	٣٠ ٧٨٨
٢ – الكوارث والصراعات	١٠ ٤٥٤
٣ – إدارة النُظم البيئية	٣٦ ٢٢٦
٤ – الإدارة البيئية	٤١ ٦٢٢
٥ – المواد الضارة والنفايات الخطرة	١٩ ٥٤٣
٦ – الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان	٢٦ ٨٦٧
جيم – احتياطي برنامج الصندوق	**٦ ٣٦٥**
دال – دعم البرنامج	**١٠ ٠٥٥**
المجموع	**١٩٠ ٩٦٢**

٣ – *يرحِّب* بالمشاورات المستفيضة التي أُجريت بين المدير التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين بشأن إعداد مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣؛

٤ – يطلب إلى المدير التنفيذي عقد مشاورات من أجل إعداد جميع برامج العمل والميزانيات في المستقبل؛

٥ – *يسلم* بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، على النحو الوارد في التقرير عن التقدم المحرز في الأداء؛[٢٤]

(٢٢) UNEP/GC.26/13.

(٢٣) UNEP/GC.26/13/Add.1.

(٢٤) UNEP/GC.26/INF/6/Add.1.

٦ - *يأذن* للمدير التنفيذي، بهدف ضمان تحسين التوافق مع الممارسات المتبعة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بأن يعيد توزيع الموارد فيما بين خطوط الميزانية بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من الاعتمادات التي يعاد توزيع الموارد عليها؛

٧ - *يأذن أيضاً* للمدير التنفيذي بأن يقوم، عند الاقتضاء، بإعادة تخصيص مبالغ تزيد على ١٠ في المائة ولا تتجاوز ٢٠ في المائة من الاعتماد، وذلك بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين؛

٨ - *يأذن كذلك* للمدير التنفيذي بأن يعدل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، مستوى اعتمادات صندوق البيئة لتتماشى مع التغيُّرات المحتملة في الدخل بالمقارنة مع مستوى الاعتمادات الذي تمت الموافقة عليه؛

٩ - *يأذن* للمدير التنفيذي بالدخول في التزامات آجلة لا تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة صندوق البيئة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥؛

١٠ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل اتباع نهج حذر في إدارة موارد صندوق البيئة يتمثل في أوجه عدة، من بينها توخي العناية في إدارة الترتيبات التعاقدية؛

١١ - *يشير* إلى أن فترات السنتين الأخيرة شهدت تزايد الحصة المخصصة لتكاليف الوظائف من صندوق البيئة، مما أسفر عن انخفاض الحصة المخصصة من موارد صندوق البيئة للتكاليف من غير الوظائف؛

١٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة موارد صندوق البيئة المخصصة للتكاليف من غير الوظائف، وتقديم تقرير نصف سنوي عن التقدم المحرز إلى الحكومات، من خلال لجنة الممثلين الدائمين؛

١٣ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي الاستمرار في تحويل التركيز من إنجاز النواتج إلى تحقيق النتائج بما يضمن تحمل مديري برنامج الأمم المتحدة للبيئة على جميع المستويات للمسؤولية عن تحقيق الأهداف البرنامجية واستخدام الموارد بكفاءة وشفافية لتحقيق تلك الغاية، رهناً بعمليات الاستعراض والتقييم والإشراف التي تقوم بها الأمم المتحدة؛

١٤ - *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي أن يقدِّم إلى الحكومات، من خلال لجنة الممثلين الدائمين، على أساس سنوي، وإلى مجلس الإدارة في دوراته العادية والاستثنائية، تقارير بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بكل برنامج من البرامج الفرعية وإنجازاتها المتوقعة ذات الصلة وبشأن تنفيذ ميزانية صندوق البيئة، بما في ذلك التبرعات والنفقات وعمليات إعادة تخصيص الاعتمادات أو تعديل المخصصات؛

١٥ - *يأذن* للمدير التنفيذي بتبسيط عملية إبلاغ الحكومات من خلال لجنة الممثلين الدائمين، وذلك بإدماج الإبلاغ عن التقدم المحرز في شؤون الإدارة والميزانية مع الإبلاغ عن أداء البرنامج؛

١٦ - *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي أن يقدم إحاطات منتظمة للجنة الممثلين الدائمين بشأن البرنامج وأداء الميزانية لكل برنامج فرعي، كي يتسنى للجنة الاضطلاع بمهمة الرصد الموكلة إليها على النحو الملائم؛

١٧ - *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي ضمان أن توجه المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيما عدا تلك التي يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجرد أمين خزينة لها، نحو تمويل الأنشطة التي تتوافق مع برنامج العمل؛

١٨ - *يحيط علماً* بالوثيقة الإعلامية عن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها،[٢٥] ويطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومجلس مراقبي الحسابات للأمم المتحدة، ومكتب الشؤون القانونية، وجميع الكيانات ذات الصلة، أن يعدّ تقريراً مرحلياً يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، يتضمن إسهامات وتعليقات أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ويتناول المسائل المتعلقة بالمساءلة والترتيبات المالية والإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها، بما في ذلك الأسس القانونية التي تقوم عليها، وأن يقدم هذا التقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية القادمة؛

١٩ - *يدعو* إلى تخصيص حصة مناسبة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٢٠ - *يؤكد مجدداً* الحاجة إلى وجود موارد مالية مستقرة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي أكد على الحاجة إلى النظر في أن تدرج، على نحو مناسب، جميع التكاليف الإدارية وتكاليف شؤون الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق الميزانية العادية للأمم المتحدة، ويتطلع إلى رؤية تنفيذ طلبات الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة التي تدعوه إلى إبقاء احتياجات برنامج البيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض، حتى يتسنى، بطريقة فعالة، تقديم الخدمات اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة في نيروبي؛

٢١ - *يحيط علماً* بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي دعت فيه الجمعية العامة لزيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق ميزانيته وبرنامج عمله، ويطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، استعراض احتياجات هذه المكاتب وإمكاناتها في مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والمحافظة على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي وتقديم نتائج ذلك الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة للنظر فيها؛

٢٢ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يقدم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، برنامج عمل محدَّد الأولويات وموجهاً لتحقيق النتائج ومبسَّطاً وميزانية تتضمن حصة مخفضة من صندوق البيئة لتكاليف الوظائف وحصة أكبر لتكاليف غير الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ تبيّن بوضوح الأولويات المتبعة في تطبيق موارد صندوق البيئة، لينظر فيهما ويوافق عليهما مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين؛

(٢٥) UNEP/GC.26/INF/21 وCorr.1، (أُعيد إصدارها لأسباب فنية).

٢٣ - *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي أن يعد، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ تتضمن رؤية وأهدافاً وأولويات ومقاييس للأثر محدَّدة بوضوح مع آلية فعالة للاستعراض من قِبل الحكومات، ليوافق عليها مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين.

الجلسة السابعة
٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ٢٦/١٠: إدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة

إن مجلس الإدارة،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن إدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة،[٢٦]

وإذ يشير إلى أن مجلس الإدارة وافق على منح المدير التنفيذي سلطة إنشاء صناديق استئمانية، في إطار صندوق البيئة، لأغراض محددة تنسجم مع سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهدافه وأنشطته، على النحو المنصوص عليه في المادة الخامسة من الإجراءات العامة التي تحكم عمليات صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة الأخرى الصادرة عن الأمين العام بخصوص تشغيل صندوق البيئة،

أولاً

الصناديق الاستئمانية لدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - *يحيط علماً* بالصناديق الاستئمانية التالية، *ويوافق* على إنشائها منذ الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة:

ألف - الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني

(أ) RED - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومسؤولياته ضمن برنامج الأمم المتحدة التعاوني المعني بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي أُنشئ عام ٢٠٠٩ ولم يُحدد له تاريخ انتهاء؛

(ب) ESS - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تنفيذ أنشطة التكيف القائم على النظام الإيكولوجي؛

(ج) TPL - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من أجل تمويل الموظفين الفنيين من جانب الوكالة الأسبانية للتنمية والتعاون الدوليين، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ ولم يحدد له تاريخ انتهاء؛

٢ - *يوافق على* تمديد الصناديق الاستئمانية التالية، رهناً بتلقي المدير التنفيذي طلبات بهذا الشأن من الحكومات والجهات المتبرعة ذات الصلة:

(٢٦) UNEP/GC.26/14/Rev.2.

باء – الصناديق الاستئمانية العامة

(أ) AML – الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ب) CWL – الصندوق الاستئماني العام للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) MCL – الصندوق الاستئماني العام لدعم الأنشطة في مجال الزئبق ومركّباته، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(د) WPL – الصندوق الاستئماني العام لتوفير الدعم لنظام الرصد البيئي العالمي/مكتب برنامج المياه ولتعزيز أنشطته، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

جيم – الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني

(أ) BPL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتنفيذ الاتفاق المعقود مع بلجيكا (الممول من حكومة بلجيكا) الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ب) GWL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتوفير الدعم للمشاريع العالمية للمياه الدولية في العالم (الممول من حكومة فنلندا) الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) REL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتعزيز الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الممول من حكومة إيطاليا)، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

ثانياً

الصناديق الاستئمانية لدعم برامج البحار الإقليمية واتفاقياتها وبروتوكولاتها وصناديقها الخاصة

٣ – *يشير إلى ويوافق على* إنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون التقني التالي بعد إنتهاء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة، وهو: EAP – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني الممول من جهات مانحة متعددة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالفيل الأفريقي والذي أنشئ في عام ٢٠١١ ولم يحدد له تاريخ انتهاء؛

٤ – *يوافق على* تمديد الصناديق الاستئمانية التالية رهناً بتلقي المدير التنفيذي طلبات بهذا الشأن من الحكومات أو الجهات المتعاقدة ذات الصلة:

ألف – الصناديق الاستئمانية العامة

(أ) BEL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ب) BGL – الصندوق الاستئماني العام لميزانية البرنامج الأساسية لبروتوكول السلامة الأحيائية، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) BHL – الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة لبروتوكول السلامة الأحيائية الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(د) BYL – الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية التنوع البيولوجي الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(هـ) BZL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف في عملية اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(و) CRL – الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لبرنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ز) ESL – الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في بحار شرق آسيا، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ح) MEL – الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ط) MSL – الصندوق الاستئماني لاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ي) MVL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لدعم اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ك) PNL – الصندوق الاستئماني العام لحماية وإدارة وتنمية البيئة الساحلية والبحرية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ ومواردها، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ل) ROL – الصندوق الاستئماني العام للميزانية التشغيلية لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

باء – الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني

(أ) BIL – الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص للمساهمات الطوعية لتيسير مشاركة الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (بروتوكول السلامة الأحيائية)، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ب) RVL – الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) VBL – الصندوق الاستئماني الطوعي لتيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مُدد حتى نهاية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الجلسة السابعة

٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ١١/٢٦: تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

إن مجلس الإدارة،

إذْ يدرك ما لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من دور في تعزيز التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المزيد من التماسك في الأنشطة البيئية،

وإذْ يشير إلى مقرره د.إ – ٣/١١، بشأن تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسياساتها وممارساتها في مجال الإدارة البيئية الداخلية،[٢٧]

وإذْ يرحب بجهود المدير التنفيذي بما في ذلك ما يتخذه بصفته رئيساً لفريق الإدارة البيئية، وجهود أعضائه في تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بالأنشطة البيئية،

وإذ يرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالصيغة التي عرضها المدير التنفيذي[٢٨] وإذ يعرب في هذا الصدد عن ارتياحه لإنشاء الفريق العامل المشترك على النحو المذكور في المذكرة،

وإذْ يعرب عن تقديره للتقرير المرحلي الذي أُعِدَ بتوجيه من كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية أثناء اجتماعهم السادس عشر على النحو الذي قدمه به المدير التنفيذي،[٢٩]

وإذْ يثني على الفريق لما أحرزه من تقدم في تيسير التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال البيئة،

وإذْ يرحب بصفة خاصة بمساهمة الفريق في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٣٠] وقراره بمتابعته عن طريق مواصلة دعمه لتنفيذ جدول أعمال التنوع البيولوجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

---

(٢٧) JIU/REP/2010/1.

(٢٨) UNEP/GC.26/INF/9/Add.1.

(٢٩) UNEP/GC.26/15، المرفق.

(٣٠) ''تعزيز جدول أعمال التنوع البيولوجي – مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جدول أعمال التنوع البيولوجي''، تقرير فريق الإدارة البيئية، متاح على موقع الفريق على الإنترنت على العنوان: www.unemg.org.

١ - *يدعم* مواصلة جهود الفريق لدمج الاعتبارات البيئية في الأنشطة على مستوى البرامج، والإدارة والتشغيل وذلك من خلال تعاون وثيق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية؛

٢ - *يشجع* الفريق على مواصلة تعزيز التماسك في عملية برمجة الأنشطة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بطرق من بينها إدماج الاهتمامات البيئية في البرامج القطاعية، من خلال تدابير من قبيل ما يلي:

(أ) المساهمة في جدول الأعمال الدولي بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك تنفيذ المقررات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر؛

(ب) إعداد مساهمة على نطاق الأمم المتحدة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا؛

(ج) مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك في جميع المواضيع الرئيسية الخمسة المطروحة في هذه الدورة؛

(د) إعداد مساهمة من منظومة الأمم المتحدة تحدد فيها الدراسات المتوفرة بشأن الاقتصاد الأخضر في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٣ - *يشجع أيضاً* الفريق على مواصلة دعم تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي ودعم استدامة السياسات، وممارسات الإدارة والعمليات داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها الشراء المستدام وإنشاء عملية لتقييم الآثار البيئية والاتفاق على تطبيقها واستخدام الضمانات البيئية والاجتماعية في المشاريع التي تتولاها بصورة مباشرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي بصفته رئيس الفريق تقديم تقرير مرحلي بشأن عمل الفريق وذلك إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة؛

٥ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي تزويد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، بتقرير مرحلي عن تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - *يحث* برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النظر في استخدام مبادرة الفقر والبيئة كنموذج للتعاون في المستقبل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ما كان مناسباً، والاستفادة من الميزات النسبية لكل منظمة على حدة.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ١٢/٢٦: تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١[٣١] ومقررات مجلس الإدارة ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ و٣٢/١٨ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، ود.إ – ٥/٥ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، و٢٢/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، و٢٣/٢٠ و٢٤/٢٠ المؤرخين ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، و٣/٢١، و٤/٢١ و٥/٢١ و٦/٢١ المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، ود.إ-٣/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، و٤/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ و٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ و٣/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و٥/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالسياسات العالمية ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية،

وإذ يشير إلى مقررات الاجتماعات الاستثنائية ا ب ا- ١/١ وا را-١/١ وا س ا- ١/١ التي اتخذها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، في الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقيات الثلاثة،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز على صعيد تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وتطبيق النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمفاوضات المتعلقة بالصك العالمي الملزم قانوناً بشأن الزئبق، والعملية التشاورية الخاصة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، وعملية الدراسة الاستشرافية العالمية للمواد الكيميائية، والخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة التحديات العالمية التي تشكلها المواد الكيميائية بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة،

وإذ يؤكد أن العملية المستقبلية الرامية لتعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات حسبما اقترحت في هذا المقرر، ينتظر أن تتمم استعراض عملية تعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وفق ما دعت إليه مقررات الاجتماعات الاستثنائية ا ب ا- ١/١ وا ر ا-١/١ وا س ا- ١/١ الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقيات وأن تؤسس على استعراض تلك العملية التي يراد لها أن تكون أوسع نطاقاً وأطول أجلاً،

وإذ يشير إلى الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ وأكدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في عام ٢٠٠٢ والمتمثلة في أن يتم، بحلول عام ٢٠٢٠، إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بطرق تفضي إلى التقليل إلى أقصى حد من تأثيراتها السلبية الملموسة على صحة الإنسان وعلى البيئة وإلى ضرورة إعادة النظر في تلك الأهداف في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢،

---

(٣١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دى جانيرو، ٣ – ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول، قرارات اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ يشير أيضاً إلى أنّ الأمر قد يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد العالمي حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده،

وإذ يحيط علماً بأن هدف النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو أن يتم، بحلول عام ٢٠٢٠، استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تفضي إلى التقليل إلى أقصى حد من تأثيراتها السلبية الملموسة على صحة الإنسان والبيئة وأن الأمر قد يستدعي اتخاذ تدابير إضافية بعد ذلك التاريخ للعمل باتجاه تعزيز تحقيق ذلك الهدف على الصعيدين العالمي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني بوجه خاص،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالتحليل الأولي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٣٢] لمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وبالحاجة لتعزيز الإدارة السليمة المتواصلة للمواد الكيميائية والنفايات والفرص المتاحة لتحقيق ذلك،

وإذ يقرّ بأن التحديات التي تطرحها المواد الكيميائية والنفايات عالمية الطابع وطويلة الأمد وتتطور دون انقطاع وأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا بيئية بالغة الأهمية مثل صحة الإنسان المرتهنة بالبيئة وسلامة النظم الإيكولوجية وإدارة النظم الإيكولوجية على نحو أفضل والحفاظ على التنوع البيولوجي والصلة بين البيئة والفقر والكوارث البيئية وتغير المناخ والاستهلاك المستدام، مشكلة بذلك جزءاً من التحديات التي تثيرها الإدارة الدولية للبيئة،

وإذ يقر أيضاً بأنّ المواد الكيميائية عامل أصيل في التنمية المستدامة وبأنّ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لم تتأصل بشكل تام بعد في عمليات التنمية المستدامة،

وإذ يقر كذلك بالدور الرائد الذي يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أداءه، عاملاً بتعاون وثيق مع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين، لوضع نهج عالمي منسّق يكفل إدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة متسقة،

وقد نظر في التحليل الأولي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضرورة تعزيز الإدارة السليمة المحسنة للمواد الكيميائية والنفايات وللفرص المتاحة لتحقيق ذلك،[٣٣]

١ - *يشدد على* الحاجة لوضع نهج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على كافة المستويات من شأنه أن يستجيب للقضايا والتحديات الجديدة والناشئة بطريقة فعالة وناجعة ومتسقة ومتناسقة؛

٢ - *يطلب إلى* المدير التنفيذي، بالتعاون مع أمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، إضافةً إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد العالمي مواصلة الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن جداول الأعمال ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذه الجهود في اجتماعات مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقيات التي ستعقد في عام ٢٠١١؛

---

(٣٢) UNEP/GC.26/16.

(٣٣) المصدر نفسه.

٣ - *يدعو* البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات لأن تفعل ذلك على وجه السرعة إسهاماً منها في الجهود المشتركة الرامية لتعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات؛

٤ - *يطلب إلى* المدير التنفيذي تيسير ودعم عملية تشاورية شاملة تقودها البلدان وتُعنى بالتحديات والخيارات الخاصة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل، استناداً إلى التقرير عن التحليل الأولي المذكور أعلاه والتعليقات الواردة من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة من الجهات غير الحكومية ذات الصلة؛

٥ - *يدعو* المشاركين في العملية التشاورية المشار إليها أعلاه إلى أن تأخذ في الاعتبار الشراكات بين جميع القطاعات ذات الصلة بما يكفل بناء القدرات وضمان نقل التكنولوجيا على نحو كافٍ وتعزيز توفير الموارد التقنية والمالية الضرورية؛

٦ - *يطلب إلى* المدير التنفيذي تقديم مساهمة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقديم تقرير مرحلي عن العملية التشاورية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، وتقرير عن نتائج العملية التشاورية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين؛

٧ - *يحث* الحكومات والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة القادرة على المساهمة بموارد من خارج الميزانية لإجراء هذه الدارسة، أن تفعل ذلك.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ٢٦/١٣: قرار جامع بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرّره د.إ - ٣/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ ومقرره ٩/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومقرره د.إ- ٧/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن المحيطات،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره د.إ - ٣/١٠، الذي رحب فيه باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ والذي، ضمن جملة أمور، شجع فيه المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز إدارته القائمة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

١ - *يحيط علماً* بالتقارير المقدمة من المدير التنفيذي[٣٤] التي يوجز فيها الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مجالات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمحيطات؛

(٣٤) UNEP/GC.26/9 وUNEP/GC.26/10 وUNEP/GC.26/INF/6/Add.1 على التوالي.

٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يقدم، متى ما أمكن، وصفاً للأنشطة المهمة في تقرير نتائج تنفيذ برامج العمل والميزانيات وتقديمه إلى مجلس الإدارة.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

المقرر ١٤/٢٦: النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرريه ٢/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، و١٦/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن الصيغة المستكملة لسياسات واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يؤكد من جديد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية الرئيسية على نطاق العالم والهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة، بما في ذلك رصد وتقييم نوعية المياه على نطاق العالم،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ضرورة تقوية القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حدود ولايته، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مجال حماية البيئة،

وإدراكاً منه للحاجة المتزايدة للبيانات الموثوقة وذات الجودة العالية لنوعية المياه وتقييماتها ومؤشراتها على نطاق العالم دعماً لصنع القرار بشأن البيئة والتنمية المستدامة،

وإذ يسلم بأن النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه هو أحد المصادر الرئيسية لبيانات نوعية المياه على نطاق العالم في إطار منظومة الأمم المتحدة وهو يوفر معلومات مستندة إلى الأدلة عن حالة واتجاهات نوعية المياه الداخلية الضرورية للإدارة المستدامة للمياه العذبة في العالم،

وإذ يقر بأهمية مبادرات منظومة الأمم المتحدة المكرسة للأبحاث المائية، وإدارة الموارد المائية وتقييم المياه والتثقيف وبناء القدرات، ولا سيما المبادرات التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو التي تشارك فيها مثل البرنامج العالمي لتقييم المياه، وتقرير تنمية المياه في العالم، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي ومعهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو،

وإذ يقر بالحاجة إلى زيادة قدرات وأعداد البلدان التي توفر بيانات ومعلومات موثوقة عن نوعية المياه من أجل تعزيز الاستفادة من النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه وذلك لمصلحة مستخدمي هذه المعلومات اليوم والمجموعة الواسعة من المستخدمين المحتملين في المستقبل وذلك نظراً إلى أن أهمية مسائل نوعية المياه تزداد بشكل مطرد،

١ - *يقر بالحاجة* إلى تحسين تتبع ورصد نوعية المياه وقدرات البلدان النامية في هذا الميدان؛

٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي تيسير مواصلة تطوير النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه لكفالة تمكين البرنامج من توفير بيانات لنوعية المياه تكون موثوقة علمياً وتفي باحتياجات الأمم المتحدة من أجل:

(أ) تنوير صناع القرار وذلك بكفالة دمج بيانات ومعلومات نوعية المياه في مجموعة واسعة من المسائل، بدءاً بالنظم الإيكولوجية والصحة البشرية وحتى الفقر والاستدامة الاقتصادية؛

(ب) إنشاء قاعدة معارف لتقييم نوعية المياه والعوامل المؤثرة عليها وذلك بزيادة التركيز على البحوث والمؤشرات وتطبيقات البيانات؛

(ج) تحسين فرص الحصول على المعلومات وذلك بتشجيع وتيسير اقتسام البيانات وإمكانية تبادلها والمعايير اللازمة لإنشاء معلومات قائمة على الإنترنت وفي المتناول عن نوعية المياه؛

(د) تعزيز القدرات لتحسين برامج الرصد والأنشطة التحليلية والتقييمية والبحثية من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه في البلدان النامية؛

(هـ) تشجيع التعاون على المستوى الإقليمي لتحسين رصد المياه على المستوى العالمي ولضمان تعزيز تنسيق النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه مع نظم رصد المياه والنظم المحددة الأخرى القائمة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية وذلك من أجل رفع كفاءته ولتجنب تكرار الجهود وكفالة اتساق البيانات؛

٣ - *يشجع* الحكومات والمنظمات الأخرى على المشاركة النشطة في النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه من خلال المساهمة بتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنوعية المياه؛

٤ - *يدعو* الحكومات وغيرها، بما في ذلك القطاع الخاص، القادرة على توفير الدعم المالي والعيني، لجهود بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للنظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه في البلدان النامية أن تفعل ذلك؛

٥ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين عن تنفيذ هذا المقرر.

الجلسة السابعة
٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ١٥/٢٦: تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها

إن مجلس الإدارة،

إذ يؤكد مجدداً اعتقاده بوجود روابط متأصلة بين النواتج البيئية والبشرية والإنمائية، ووجود حاجة لتحديد، الأخطار البيئية المرتبطة بالكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية حسب التحديد الوارد في البرنامج الفرعي ٢ بشأن الكوارث والنزاعات، من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،[٣٥]

(٣٥) UNEP/GC.26/13.

وإذ يراعي الجوانب البيئية الرئيسية للاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الاستجابة للتأثيرات البيئية، وإدراج البيئة في العمل الإنساني، وإدماج الاعتبارات البيئية في أعمال الإنعاش بعد انتهاء الأزمات، وإعادة الإعمار وبناء السلم،

وإذ يرحب بالدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمركز اتصال معني بالبيئة في إطار عمليات تقييم الاحتياجات التي تجري في منظومة الأمم المتحدة، وضمن نظام تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال النهج التجميعي الذي تتبعه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،

وإذ يلاحظ بقلق أن المحدودية الحالية لنظم الاستجابة الدولية للطوارئ قد تزيد إلى حد كبير من خطورة الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، وإذ يقرّ بالحاجة إلى بذل قدر أكبر من الجهد وتقديم قدر أكبر من الدعم لمساعدة البلدان المتأثرة، بناء على طلبها، على التصدي للأخطار والآثار البيئية وإدارتها،

وإذ يسلّم بضرورة معالجة العوامل الأساسية التي تساهم في زيادة أخطار الكوارث،

وإذ يعرب عن انشغاله بشأن الآثار البيئية المحتملة مستقبلاً لتغير المناخ، ومنها تزايد وتيرة الأحداث الهيدرولوجية والمناخية الشديدة الخطورة، وتزايد حدتها وصعوبة التنبؤ بها، مما قد يسهم بدوره في زيادة عدد الكوارث وحجمها وزيادة الحاجة إلى المساعدة الدولية للوقاية منها والاستجابة لها والانتعاش بعد حدوثها،

وإذ يأخذ في الاعتبار حالة الضعف التي تعاني منها البلدان النامية بصورة خاصة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، في مواجهة الأخطار الطبيعية والآثار البيئية للكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، والتي قد تهدد إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يستذكر قراري الجمعية العامة ٤٤/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بالتعاون الدولي على رصد الأخطار التي تهدد البيئة وتقييمها والاستعداد لمواجهتها وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية، والقرارين ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و٥٨/١١٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمتعلقين بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ،

وإذ يستذكر أيضاً مقرريه ٢١/١٧ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، و٢٢/٨ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ والمتعلقين بزيادة تحسين الوقاية من حالات الطوارئ البيئية والتأهب لها وتقييمها والاستجابة لها والتخفيف من حدتها،

وإذ يشير إلى أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ تحدد الكوارث والأزمات باعتبارها إحدى الأولويات الست الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يرحّب بالتعاون المتواصل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال الوحدة المشتركة المعنية بالبيئة، باعتباره الأداة الرئيسية المتعددة الأطراف لحشد الاستجابة الدولية للطوارئ البيئية وتنسيقها،

وإذ يشير إلى إعلان هيوغو وإطار عمله للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي يوجز المبادئ ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها على جميع المستويات،

وإذ يشير مع التقدير إلى تطوير خبرات مختصة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تُعنى بإدماج المسائل البيئية ضمن العمليات الإنسانية، بهدف الحدّ من الآثار البيئية المحتملة وكفالة منع تسببها في أي أضرار تزيد من حالة الضعف وتؤثر في التنمية في الأجل الأطول،

وإذ يستذكر أنه بالرغم من أنه من ضمن المسؤوليات الرئيسية للحكومات هي العمل، ما أمكن، لوضع هياكل وإجراءات وبناء قدرات كافية للتصدي للأخطار البيئية يجب إعطاء الأولوية دائماً للعمل الوقائي وللتأهب، باعتبارهما وسيلتين للتعامل مع هذه الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية،

١ – يطلب إلى المدير التنفيذي ما يلي:

(أ) القيام خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة بتنسيق الأعمال مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لإعداد وثيقة أساسية مشتركة بين الوكالات، تتناول الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وكيفية تقاسم العمل فيما بينها في الوقت الراهن، وتحدد أهم الثغرات والفرص؛

(ب) تيسير قيام عملية خلال السنوات الثلاث القادمة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالاستناد إلى الوثيقة السابقة الذكر، تكفل أن يكون لدى المنظمات الرئيسية المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية فهم واضح ومتفق عليه للدور والمسؤوليات التي تضطلع بها كل منها في إطار مختلف سيناريوهات التصدي للأزمات البيئية؛

(ج) المساهمة في الجهود الرامية إلى رصد وتقييم الأخطار الناجمة عن الكوارث المحتملة الطبيعية والاصطناعية؛

٢ – *يقرر*، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر الأطراف العاملة ذات الصلة، أن يواصل المساهمة في تعزيز آلية استجابة الأمم المتحدة المتعلقة بتنسيق وحشد المساعدة الدولية للبلدان التي تواجه أخطاراً وآثاراً بيئية ناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، لا سيما من خلال البرنامج الفرعي للكوارث والنزاعات الذي يشكل جزءاً من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة التعاونية بين البرنامج ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛

٣ – *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل التوعية بالأبعاد البيئية للكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية والتبعات البيئية الناجمة عن العمليات الإنسانية وغيرها من عمليات الاستجابة الدولية وأن يواصل تعزيز التعاون بهذا الشأن؛

٤ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي، بالتعاون الوثيق مع استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو وغيرها من الأطراف العاملة، وفي إطار تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يواصل تعزيز النُهُج المتكاملة الرامية إلى التقليل من خطر الكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، والتكيف مع آثار تغير المناخ؛

٥ - *يدعو* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، وسائر المعنيين من أصحاب المصلحة إلى تزويد البلدان، لا سيما البلدان النامية، بالدعم التكنولوجي لعمليات التأهب والاستجابة، وبناء قدراتها وتزويدها بالموارد في هذا المجال؛

٦ - *يدعو* الحكومات إلى توفير قدر ملائم من الدعم، بما في ذلك الموارد المالية لإدماج الحاجات البيئية بصورة فعالة في أعمال التخطيط للاستجابة الإنسانية وعملياتها، وتوفير الموارد العينية، بما في ذلك انتداب الموظفين، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللشراكة التعاونية بين برنامج البيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على نحو يمكّنهما من تقديم مساعدة كفؤة للبلدان، لا سيما البلدان النامية؛

٧ - *يدعو* الحكومات أيضاً إلى تحسين الصلات وعلاقات التعاون بين الأطراف العاملة في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ، والإنعاش المبكر، والتنمية، من بداية الاستجابة للطوارئ؛

٨ - *يدعو* الحكومات *كذلك* إلى تحسين مستوى مشاركة الأطراف المحلية والإقليمية في الوقاية من الجوانب البيئية للكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، والتأهب والتصدي لها، وفقاً للمقتضى، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسائر الأطراف العاملة ذات الصلة؛

٩ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يحيط مجلس الإدارة علماً في دورته السابعة والعشرين بالنتائج التي سيتمخض عنها الاجتماع التاسع القادم للفريق الاستشاري الدولي المعني بحالات الطوارئ البيئية؛

١٠ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن ينظم اجتماعات منتظمة للخبراء بشأن حالات الطوارئ البيئية لتشجيع الدول الأعضاء على تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بحالات الطوارئ البيئية، وذلك بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من الكوارث وغيرها من الشركاء، وفي حدود الموارد المتاحة؛

١١ - *يشجع* الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المعنية التي تتمكن من أن تساهم في الصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ البيئية بغرض تقديم الدعم للبلدان النامية في بناء قدراتها لمنع الآثار والأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الإصطناعية، والتصدي لها وإدارتها بفعالية.

الجلسة السابعة
٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المقرر ١٦/٢٦: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يسلم بأن التنوع البيولوجي هو أصل اجتماعي وبيئي واقتصادي ومالي وثقافي واستراتيجي رئيسي للبلدان النامية وأن الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له ضروري للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ يشير إلى نتائج المؤتمر الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ يشير كذلك إلى القرار ١/٦٤ المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الذي تصف فيه الجمعية العامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه عنصر مهم للتعاون الدولي من أجل التنمية وأنه يوفر فرصاً حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وتؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو مكمل له،

وإذ يشير كذلك إلى إعلان نوسا دوا الذي أقره مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٠، الذي يقر بأن التنوع البيولوجي هو من صميم الوجود البشري،[٣٦]

وإذ يشير إلى مقرريه ١٢/٢٤ و٩/٢٥ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير بوضوح إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الدعم والشراكة من جانب البلدان المتقدمة يؤدي إلى زيادة ملكية المشاريع من جانب البلدان النامية والمرافق وإلى حلول فعالة الكلفة وجذابة من الناحية الثقافية والاجتماعية،

وإذ يكرر تأكيد دور المبادرات الإقليمية والأقاليمية ودور الأمم المتحدة بوصفها عاملاً محفزاً وميسراً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ يشير إلى المقرر ٢٥/٩ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي شُجعت فيه الأطراف من البلدان النامية على الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بمسألة التنوع البيولوجي، الذي يكمله ويدعمه التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، كما شُجعت على إدماج شواغل التنوع البيولوجي في اتفاقيات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية وفي الأنشطة المرتبطة بها، وشُجعت الأطراف على أن تنشئ، حسب الاقتضاء، شراكات تعاونية مع أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة شواغل التنوع البيولوجي على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية،

وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزته مجموعة الـ ٧٧ والصين على صعيد إعداد خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية بوصفه عنصراً مكملاً

(٣٦) UNEP/GCSS.XI/11، المقرر د.إ - ٩/١١.

للمنبر الإنمائي للجنوب الذي أطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، التي عقدت في ياماسكرو،

وإذ يشير إلى المقرر ٢٣/١٠ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي يرحب فيه مؤتمر الأطراف بخطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدن الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية والتي أقرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،[٣٧] ويطلب فيه إلى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ، في اجتماعه الرابع، دراسة الخطة ومواصلة تطويرها ليُنظر فيها في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، مع الأخذ في الاعتبار أوجه التآزر مع جهات أخرى من بينها مبادرة لتكنولوجيا التنوع البيولوجي، وإطار بناء القدرات من أجل ''إدماج التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر والتنمية''، التي يجري تطويرها في إطار الاتفاقية،

١ - *يرحب* بتقرير المدير التنفيذي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة؛[٣٨]

٢ - *يتطلع* إلى إتمام خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية؛

٣ - *يرحب* بعرض الحكومة الكورية عبر المعهد الوطني للموارد البيولوجية فيها، باستضافة اجتماع خبراء في بداية عام ٢٠١١ لمناقشة طرائق إضافية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخريطة طريق نحو احتمال اعتماد خطة في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

٤ - *يشجع* الدول الأعضاء والحكومات الأخرى على المساهمة كذلك في تطوير خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية؛

٥ - *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الإقليمية وأماناتها والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأعضاء فريق الاتصال في مجال التنوع البيولوجي واتفاقيات ريو والمانحين ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية ومراكز التدريب العالي للمساهمة في مواصلة تطوير خطة العمل المتعددة السنوات؛

٦ - *يرحب* بنظر مرفق البيئة العالمية في إنشاء صندوق استئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة من ٢٠١١ - ٢٠٢٠ استناداً إلى التبرعات؛

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السابعة والعشرين عن مساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجلسة السابعة
٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

(٣٧) UNEP/CBD/COP/10/18/Add.1/Rev.1.

(٣٨) UNEP/GC.26/9.

المقرر ١٧/٢٦: جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٤٧/٢٠٢ ألف (الفقرة ١٧) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٥٤/٢٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و٥٦/٢٤٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و٥٧/٢٨٣ باء (الفقرات ٩ - ١١ من الفرع ثانياً) المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ و٦١/٢٣٦ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و٦٢/٢٢٥ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و٦٣/٢٤٨ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ و٦٤/٢٣٠ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و٦٥/٢٤٥، (الفقرة ١٠ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره د.إ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

أولاً

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١ - يقرر أن يعقد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ٢٠١٢ في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢؛[٣٩]

٢ - *يوافق على* جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - قضايا السياسات العامة الناشئة: البيئة والتنمية.

(٣٩) يحدد مكان انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتشاور مع مكتب مجلس الإدارة والدول الأعضاء.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - اعتماد التقرير.

٧ - اختتام الدورة.

ثانياً

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٣ - *يقرر*، وفقاً لأحكام المواد ١ و٢ و٤ من النظام الداخلي، أن تعقد الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في نيروبي في الفترة من ١٨ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣؛

٤ - *يقرر أيضاً* أن تعقد المشاورات غير الرسمية بين رؤساء الوفود بعد ظهر اليوم السابق لافتتاح الدورة السابعة والعشرين؛

٥ - *يوافق* على جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم العمل:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - قضايا السياسات العامة:

(أ) حالة البيئة؛

(ب) قضايا السياسات العامة الناشئة؛

(ج) الإدارة البيئية الدولية؛

(د) التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية؛

(ه) التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية؛

(و) البيئة والتنمية.

٥ - متابعة نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة.

٦ - الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى.

٧ - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

(أ) الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(ب) الدورة الثامنة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد التقرير.

١٠ - اختتام الدورة.

الجلسة السابعة

٢٤ *شباط/فبراير* ٢٠١١

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد إسطفان تيبلان (هنغاريا)

مقدمة

١ - قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في جلسته العامة الأولى من دورته السادسة والعشرين، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، أن ينشئ لجنة جامعة للنظر في بنود جدول الأعمال ٤ (أ)، و٤ (ج) - ٤ (و)، و٥ - ٨. وكان يتعين على اللجنة أيضاً أن تنظر في مشاريع المقررات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الواردة في الوثيقة UNEP/GC.26/L.1، والتي تقدم إلى المجلس/المنتدى لاعتمادها، ومشروع مقرر مقدم من إحدى الحكومات يرد في الوثيقة UNEP/GC.26/L.2، ومشاريع المقررات المقترحة أثناء الدورة.

٢ - وفقاً للمقرر الذي اتخذه المجلس/المنتدى، عقدت اللجنة الجامعة ثماني جلسات في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١. ووفقاً لما قرره المكتب، ترأست اللجنة السيدة ليانا براتاسيدا (إندونيسيا). وانتخبت اللجنة السيد إسطفان تيبلان (هنغاريا) ليعمل مقرراً لاجتماعاتها.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع وأوجز إجراءات سير العمل.

ثانياً - تنظيم العمل

٤ - وافقت اللجنة على إتباع برنامج العمل الذي عمم على أعضاء اللجنة في جلستها الأولى في ورقة غرفة اجتماع. وطُلب من الوفود تقديم أي مشاريع مقررات إلى أمين مجلس الإدارة حتى نهاية جلسة بعد ظهر يوم الاثنين ٢١ شباط/فبراير. وستناقش مشاريع المقررات في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، أما المقترحات المتعلقة بالصياغة والنصوص فستتناولها إما اللجنة أو فريق الصياغة الذي أنشأه مجلس الإدارة/المنتدى لهذا الغرض أثناء جلسته العامة الأولى برئاسة السيد مجاريا كماو (كينيا).

٥ - ووافقت اللجنة على إنشاء فريق عامل معني بالميزانية وبرنامج العمل برئاسة السيدة ريجين هيس (ألمانيا)، وفريق عامل معني بإدارة المواد الكيميائية ينظر أيضاً في إدارة النفايات، يشارك في رئاسته السيد فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي) والسيد جون روبرت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية). ويمكن أن يُطلب إلى الفريق العامل المذكور أيضاً الاضطلاع بمهام إضافية إذا اقتضت الضرورة.

٦ - ولدى النظر في البنود المذكورة كان معروضاً على اللجنة الوثائق المحددة لكل بند في جدول الأعمال المشروح للدورة الحالية (UNEP/GC.26/1/Add.1).

٧ - واستمعت اللجنة إلى بيان افتتاحي من السيد إبراهيم ثياو، مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية، نيابة عن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أبرز فيه الأهمية الخاصة التي تتسم بها هذه الدورة بالنظر إلى قرب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن عدداً من البنود الرئيسية الموضوعة على جدول أعمال هذه الدورة هي انعكاس لبنود يُنتظر أن ينظر فيها المؤتمر، مؤكداً على أن المداولات التي ستجري في غضون الأيام الأربعة القادمة والمقررات التي ستُتخذ فيها ستؤثر في طبيعة المناقشات التي ستجري في الاجتماعات التحضيرية لذلك المؤتمر.

٨ - وستنظر اللجنة الجامعة، في خلال هذه الدورة، في ١٨ مشروع مقرر أو أكثر، تشمل الإدارة البيئية الدولية، والمواد الكيميائية والنفايات، ومنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله. وشدد على أهمية الاستناد على الأعمال السابقة والمحافظة على جذوة الزخم الذي تحقق حتى الآن. فالمقررات التي سيتخذها مجلس الإدارة ستكون لها تأثيرات كبيرة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى البيئة العالمية. وقال إنه في هذا العالم الذي تسوده العولمة وتترابط فيه البلدان والاقتصادات والشعوب، فإن القدرة على إدارة التهديدات من قبيل تلوث الهواء وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تتطلب استجابات جديدة من جميع أصحاب المصلحة وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وينتظر أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً رئيسياً يضطلع به في تشكيل قرارات السياسات الدولية ذات الأهمية الحاسمة لمستقبل هذا الكوكب. ولضمان سلامة مستقبل وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عصر شد الأحزمة والتقشف المالي الراهن لا بد من إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة مستدامة. وأكد أن ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله للفترة ٢٠١٢ و٢٠١٣ الموضوعة على أساس تحقيق النتائج وتركيز مجالات الأولوية فيها على المزايا النسبية للبرنامج، معروضة على أساس النمو الصفري الحقيقي. ومع أن النمو الصفري ليس مرغوباً يظل هو السيناريو الأكثر معقولية في ظل الأزمة المالية العالمية. وفي الختام شدد على أن الأمانة ستبقى تحت خدمة مجلس الإدارة لمساعدته في تسيير مداولاته في هذه الدورة وتيسيرها بشكل سلس.

٩ - وقبل تناول بنود جدول الأعمال الفردية الموكلة إليها، استمعت اللجنة إلى ملاحظات استهلالية موجزة من مقدمي عدد من مشاريع المقررات المعروضة على اللجنة لتنظر فيها. وقدم ممثل سويسرا مشروع مقرر مقدم من حكومته بشأن تعزيز التعاون الدولي للتصدي للأزمات البيئية، يرد في الوثيقة UNEP/GC.26/L.2. وقدم ممثل نيجيريا، باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مشروع مقرر بشأن الرصاص والكادميوم، كما قدم ممثل البرازيل، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مشروع مقرر بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية.

ثالثاً - قضايا السياسات العامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف - حالة البيئة (البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

١ - إدارة المواد الكيميائية والنفايات

١٠ - تناولت اللجنة بالبحث هذا البند في جلستها العامة الأولى، المعقودة بعد ظهر الاثنين، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١. وقالت ممثلة الأمانة عند تقديم هذا البند، إن هناك ثلاث قضايا رئيسية تحت هذا البند الفرعي معروضة على اللجنة هي: الرصاص والكادميوم؛ والزئبق؛ والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقدمت وصفا لما أحرز من تقدم في المجالات الثلاثة منذ الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة، ثم انتقلت إلى إبراز أهم جوانب مشاريع المقررات بشأن تلك الموضوعات المعروضة على اللجنة. ووجهت بعد ذلك الانتباه إلى الوثائق ذات الصلة وإلى مشروع مقرر عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ٣).

١١ - وقدم ممثل آخر للأمانة وثائق عن العملية الاستشارية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وبشأن تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك مشروع مقرر بشأن كل موضوع (UNEP/GC.26/L.1، مشروعا المقررين ٨ و١٣).

(أ) **الرصاص والكادميوم**

١٢ - رحب جميع الممثلين الذين تكلموا بنجاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إكمال الاستعراضات العلمية للرصاص والزئبق اللذين يثيران شواغل على نطاق العالم بسبب آثارهما الضارة على صحة البشر وعلى البيئة. وقال أحد الممثلين إن تلك الاستعراضات تتضمن مبررات علمية واضحة تستلزم اتخاذ إجراءات دولية إضافية وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يضطلع بدور رئيسي في تنسيق تلك الإجراءات. ودعا مع كثيرين آخرين إلى إيجاد شراكة عالمية بشأن الرصاص والكادميوم على النحو الوارد وصفه في ورقة غرفة اجتماعات قدمت في السابق. وقال ممثل تكلم نيابة عن مجموعة بلدان إن الاستعراضات تقدم دليلاً قاطعاً على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات، بيد أنه لا حاجة إلى صك ملزم قانوناً.

١٣ - وقال أحد الممثلين إن الاستعراضات تحتوي على فجوات يتعين سدها، واقترح إطلاق عملية تقودها الحكومة لاستعراض الدراسات التي تم إجراؤها حتى هذا التاريخ والفجوات المعلوماتية التي تم تحديدها والمعلومات عن التشريعات الوطنية والإجراءات الأخرى، وكذلك لإعداد مقترحات لينظر فيها مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين.

١٤ - كذلك قال أحد الممثلين إن الدراسات الإقليمية المتعلقة بالرصاص والكادميوم لم تُتَح قبل وقت كافٍ يسمح بالنظر فيها بصورة شاملة. ودعا العديد من الممثلين إلى جمع معلومات إضافية، بينما طلب أحدهم إيلاء اهتمام خاص لهذا الموضوع في سياق أفريقي، وأشار آخر إلى ضرورة تكريس المزيد من الوقت للمناقشات القائمة على العلم قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأن هذا الأمر على المستوى الدولي. وشدد ثالث على الحاجة لسد الفجوات المعرفية وإنشاء آليات تقنية ومالية تأخذ في اعتبارها الأوضاع الخاصة بفرادى البلدان. وقال أحد الممثلين إن مسؤولية توليد المعارف تقع على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بينما أشار آخر إلى ضرورة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور ريادي على صعيد تعزيز خفض استخدام الرصاص والكادميوم بدعمٍ من المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي.

١٥ - وحذر أحد الممثلين من خطر تصدير منتجات مستعملة محتوية على الرصاص والكادميوم إلى البلدان النامية داعياً إلى اتخاذ إجراءات تكفل التخلص الآمن من مثل هذه المنتجات ومؤكداً على مفهوم المسؤولية الممتدة للمنتِج في هذا السياق. وذكر آخر أن العمل الجاري بشأن هذا الموضوع يجب أن يأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة الصادرة من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

١٦ - ورداً على طلب للتوضيح فيما يتعلق بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالرصاص والكادميوم في البطاريات قال ممثل الأمانة إن إعادة تدوير البطاريات المحتوية على الرصاص والكادميوم يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من هذه المعادن مما يؤثر على صحة الإنسان. ولذلك فإن البرنامج يسعى

إلى تأسيس اتحاد مالي وتقني لمعالجة هذه المسائل وإدخال ممارسات إدارة سليمة في عملية إعادة التدوير والصهر الثانوي. وقد شارك مرفق البيئة العالمية في هذه المناقشات.

(ب) الزئبق

١٧ - رحَّب جميع الممثلين الذين تحدثوا بالتقدم المحرز حتى الآن من جانب لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق.

١٨ - وقال أحد الممثلين إن من الضروري تطبيق نهج تصاعدي لبناء نظام ناجع وفعال ومتماسك وشامل لإدارة المواد الكيميائية والنفايات يتميز بسرعة الاستجابة للقضايا والتحديات الجديدة والناشئة المثيرة للقلق في العالم. ويتعين في هذا الصدد تضمين صك الزئبق الذي سيتم التفاوض بشأنه في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات القائمة، وبذلك يتم تعزيز أوجه التآزر.

١٩ -ودعا العديد من الممثلين إلى إتاحة المزيد من المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية. وشدد أحد الممثلين على أهمية المعلومات المتعلقة بإعداد قوائم الجرد الوطنية للمصادر والكميات المتسربة فيما يخص البلدان التي لا تملك بالفعل تلك القوائم، وكذلك أهمية مواصلة تطوير هذه القوائم فيما يخص البلدان التي تمتلكها. وستكون هناك حاجة لتقديم الدعم المالي لإعداد تلك القوائم، خصوصاً للبلدان النامية. وقال أيضاً إن هناك حاجة لتحديث المعلومات المضمنة في بعض المستندات المتاحة للجنة من أجل إعطاء فكرة أدق عن تدابير التحكم المناسبة أكثر والتي ستُضمَّن في الصك. وتحتوي بعض الوثائق، مثلاً، على معلومات محدودة للغاية من أقاليم أو مناطق معينة، وهذه يجب أن تكون ذات نطاق عالمي. كذلك هناك حاجة لمعلومات إضافية بشأن تخزين الزئبق حيث أن عدم توفر مثل هذه المعلومات في بعض المناطق يمكن أن يضعف فعالية تدابير التحكم الواردة في صك الزئبق بل والصك بكامله.

٢٠ - ومع ترحيب أحد الممثلين بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعقد مشاورات إقليمية بشأن مفاوضات الزئبق فإنه أكد أنه سيكون من الضروري توفير مساعدة مالية إضافية ودعم إضافي لعقد المزيد من المشاورات في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة الثالثة للجنة. وبيَّن الممثل أن هناك رابطاً بين التعهدات المالية ووسائل التنفيذ، وهو رابط حاسم لضمان ألا يكون النص مجرد قائمة بالنوايا الحسنة. وهناك حاجة لتقديم المساعدة المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للتأكد من أن البلدان النامية سيكون بمقدورها تنفيذ تدابير التحكم التي سيتم اعتمادها في نهاية المطاف والامتثال لها. ودعا إلى أن يعكس الصك مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة وأن يتضمن تدابير تحكم تعكس الأوضاع في البلدان وأن يشتمل على ترتيبات مؤسسية تمنح الأطراف القدرة على اتخاذ قرار بشأن تطبيق الصك. وشدد الممثل أيضاً على أنه ستكون هناك آثار اجتماعية واقتصادية على أي قيود تفرض على استخدام الزئبق نظراً لانتشار تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق في منطقته.

٢١ - وأيد ممثل آخر التعليقات بشأن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تجابهها البلدان النامية قائلاً إن الصك يجب أن يكون مرناً وأن يجمع بين عناصر ملزمة وأخرى اختيارية كما يجب أن يكون قابلاً للتكيف مع الظروف الخاصة بكل بلد. ويجب أن يكون هناك توازن بين الحتميات الاقتصادية والبيئية على أن يكون المبدأ الموجه هو مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة.

٢٢ - وفيما يتعلق بولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية قال أحد الممثلين إن هذه الولاية يجب ألا يعاد فتحها. وقال العديد من الممثلين الآخرين إنه على الرغم من رغبتهم في توسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل عناصر أخرى، منها على سبيل المثال، مواد أخرى مثيرة للقلق في العالم، فإنهم على استعداد لإبقاء ولاية اللجنة كما هي. وقال ممثل آخر إن مناقشات اللجنة لم تعط حتى الآن أي اهتمام للمسائل الصحية نظراً لأن اللجنة ركزت على التأثيرات البيئية على الرغم من الهدف الثنائي للصك.

٢٣ - وقالت ممثلة لمنظمة غير حكومية إن صك الزئبق يجب أن يكون طموحاً وأن مشروع ورقة العناصر الذي قدم للجنة في دورتها الثانية لم يكن كافياً في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وحذرت الممثلة من خطر تحويل الزئبق المستعاد إلى استخدامات غير سليمة مثل تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق إذا لم يتم فرض حظر على تصدير الزئبق إلى البلدان النامية.

٢٤ - عبر ممثل اليابان عن تقديره لقبول المدير التنفيذي للعرض المقدم من حكومة اليابان باستضافة المؤتمر الدبلوماسي الذي سيتم فيه التوقيع على الصك العالمي الملزم قانوناً بشأن الزئبق.

(ج) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٥ - أعرب العديد من المتحدثين عن دعمهم للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كنموذج يحتذى به في سائر الجهود الدولية، ورحبوا بما يبذله برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهود لتنفيذ هذا النهج ودعوا إلى تعزيزه. وقال أحد الممثلين إن النهج الاستراتيجي يوفر بنية دولية مثالية في ميدان الإدارة تستخدم في معالجة القضايا الناشئة الجديدة، وأضاف إن على أصحاب المصلحة أن يستخدموا هذا النهج على نحو فعال وكفؤ وتكميلي. وأشار إلى ضرورة تحديد مصدر التمويل لتنفيذ النهج الاستراتيجي، ورأى أن العملية التشاورية بشأن تمويل المواد الكيميائية والنفايات يمكن أن تساهم في المناقشات الدائرة بهذا الشأن وأن تكمّلها. ورحب بوضع مشروع استراتيجية ترمي إلى تعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وقال إنه يتطلع إلى اعتماد هذه الاستراتيجية في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

٢٦ - وأشار أحد الممثلين إلى ضرورة الإقرار بالهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، واقترح أن يساهم جميع أصحاب المصلحة في قاعدة للبيانات عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، تتيح للبلدان وضع خطط عمل قابلة للتنفيذ وتهدف إلى معالجة المشاكل الناجمة عن هذه المواد.

٢٧ - وقال ممثل آخر كان يتحدث باسم مجموعة من البلدان إن من الأهمية بمكان أن يقدم المدير التنفيذي إلى الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة تقريراً مرحلياً عن تنفيذ أي مقرر تعتمده الدورة الحالية، كي يتسنى للمجلس تقديم مساهمة إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠١٢.

(د) إدارة النفايات

٢٨ - شدد العديد من الممثلين على ما لاتفاقية بازل من أهمية في مجال إدارة النفايات، ودعوا إلى إقامة علاقات تعاون وتنسيق وثيقة بين جميع المبادرات، بما يتيح تجنب الازدواجية في العمل. واسترعى عدد من الممثلين الانتباه إلى مبادرات تلقى الدعم من بلدانهم. ودعا أحدهم إلى مزيد من التركيز على برنامج بناء

القدرات في مجال إدارة النفايات، وهو برنامج ينظمه المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية. واقترح بعض الممثلين تطوير مبادرات جديدة تكفل إدارة النفايات بصورة سليمة، فيما شكك أحدهم في أن يكون الإطلاق المقترح للتقييم العالمي للنفايات الإلكترونية عملية تكميلية وفي أن يوفر معلومات إضافية عن هذه المسألة. وقال آخر إن المجال متاح أمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة كي يتقلد مركزاً ريادياً في التعامل مع النفايات الإلكترونية.

٢٩ - وقال ممثل آخر إن من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام للمناطق العشوائية المحيطة بالمراكز الحضرية، لاسيما عند النظر في إمكانية تحويل النفايات إلى طاقة .وقال إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل تقديم المساعدة للبلدان في تنفيذ ما تضطلع به من أعمال في إطار المبادرات الأخرى، ومنها المبادئ التوجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ودعا أحد الممثلين إلى إجراء استعراض وتقييم للمبادئ التوجيهية والتشريعات والصكوك الأخرى الحالية، وتطبيقاتها على مسألة النفايات الإلكترونية العاجلة.

٣٠ - واقترح عدد من الممثلين دمج مشروعي المقررين بشأن إدارة النفايات والنفايات الإلكترونية الواردين في الوثيقة UNEP/GC.26/L.1.

(هـ) العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات

٣١ - أثنى كل من تحدث من الممثلين على مبادرة المدير التنفيذي لإنشاء عملية تشاورية تُعنى بخيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، ورحبوا بما أحرزته من تقدم حتى اليوم. وقال أحد الممثلين إن الاجتماع الثالث للعملية الذي عقد في مدينة بريتوريا بجنوب أفريقيا في يومي ١٠ و١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قد أحرز تقدماً ملفتاً، ودعا إلى النظر بتمعن أكبر في خارطة طريق بريتوريا الواردة في مشروع المقرر المعروض على المجلس/المنتدى.

٣٢ - وقال ممثل آخر إن من الواجب الربط بصورة مباشرة بين العملية التشاورية والاتفاقية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، والصك المتعلق بالزئبق، والنهج الاستراتيجي. وقال ممثل ثان إن من الضروري مواصلة العملية، ورحّب بما يجري في إطارها من أنشطة للتوعية والتواصل، واقترح إجراء تقييم لمختلف خيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات بما يكفل تمويلها بصورة ثابتة. وتحدث ممثل ثالث باسم مجموعة من البلدان فتساءل عما إذا كان هناك حاجة لإجراء مناقشات إضافية بهذا الشأن خلال هذه الدورة، لاسيما وأن المقرر د إ-٨/١١ يوفر القدر الملائم من التوجيه على ما يبدو.

(و) تعزيز التعاون في إطار المجموعة المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات

٣٣ - رحب جميع المتحدثين من الممثلين بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، ونوّه عدد منهم إلى ضرورة تفادي الازدواجية في العمل. وفي هذا الشأن، قال أحدهم إنه يجب انتظار ما ستتمخض عنه مختلف المناقشات التي ستجري في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ قبل تحديد مستقبل إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وشدد آخر على أهمية احترام الوضع القانوني المستقل لكل اتفاقية ولمؤتمر الأطراف في كل منها، والتي تولت البلدان قيادة عملية التآزر فيما بينها حتى هذا اليوم. بيد أن مشروع المقرر المعروض على المجلس/المنتدى يبدو وكأنه يحيد عن هذه النقطة.

٣٤ - وأيد عدد من الممثلين الاقتراح الوارد في مشروع القرار بإجراء دراسة إضافية لكفالة أن تأتي عملية التآزر بالنتائج المتوقعة منها. وقال عدد منهم إن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر إجراء هذا التحليل على أن تترك قيادته للحكومات، فيما حذر آخرون من أن عملية التحليل يجب ألا تستبق النتائج التي ستتمخض عنها أو أن تخرج من نطاق الولاية الموكلة إلى عملية التآزر نفسها .وقال أحد الممثلين إن هذه الدراسة يجب ألا تكون ازدواجاً لعملية تقييم التآزر التي تجري في إطار الاتفاقيات الثلاث. وقال آخر إنه يتعين تأجيل الدراسة حتى عام ٢٠١٤ أو عام ٢٠١٥، كي يتسنى لها أن تأخذ في الاعتبار الاستعراضات التي ستُجرَى في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وقال أحد الممثلين متحدثاً باسم مجموعة من البلدان إنه يتعين تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة.

٣٥ - وقال أحد الممثلين إنه منذ الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة التي عقدتها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم، في بالي، إندونيسيا، من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، كان التقدم المحرز ضئيلاً فيما يتعلق بإجراء مزيد من التطوير لعملية التآزر، واقترح أن تستند أي أنشطة إضافية إلى أهداف واضحة تتيح قياس مستوى التقدم المحرز.

٣٦ - وذكّر ممثل آخر بأن الأطراف المجتمعة في إطار الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة قد وافقت على إنشاء رئاسة مشتركة لأمانات الاتفاقيات الثلاث، وأنها طلبت معلومات عن عملية تعيين الرئيس المشترك.

(ز) مشاريع المقررات

٣٧ - أحالت اللجنة عقب مناقشاتها مشاريع المقررات إلى فريق الصياغة لمواصلة النظر فيها.

٣٨ - وعقب مداولات فريق الصياغة، تناولت اللجنة بالبحث نسخاً منقحة من مشاريع المقررات الثلاثة التي وافق عليها الفريق. ووافقت اللجنة على مشروع المقرر الخاص بتعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GC.26/CW/L.2، مشروع المقرر ٢) ومشروع المقرر الخاص بالعملية التشاورية المتعلقة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GC.26/CW/L.2، مشروع المقرر ١) ومشروع المقرر الخاص بإدارة المواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GC.26/CW/L.2/Add.1)، وذلك للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب المجلس/المنتدى.

٣٩ - وفي الوقت الذي تمت فيه الموافقة على مشروع المقرر الخاص بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، أدلت ممثلة كانت تتحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية ببيان، وطلبت أن يُضَمّن في هذا التقرير. وقالت إن المجموعة ترحب بمشروع المقرر، لكنها ترغب في التأكيد على نقطتين تتعلقان ببرنامج عمل الشراكة العالمية لإدارة النفايات. الأولى هي ضرورة إعطاء الأولوية للأنشطة المتعلقة بتقييم وجرد النفايات الكهربائية والإلكترونية بهدف تحديد أساس مرجعي معرفي مشترك من شأنه أن يمكن البلدان من تحديد حجم المشكلة. والثانية هي ضرورة أن يعطي العمل الخاص بالتقييم والجرد الأولوية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن يشتمل على تقييم للمبادئ التوجيهية والصكوك الأخرى التي من شأنها أن تمكن هذه البلدان من التعامل مع النفايات الإلكترونية بصورة فعالة.

٢ - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٤٠ - وجه ممثل الأمانة الانتباه إلى الوثائق ذات الصلة، وأورد تلخيصاً للتقدم المحرز في وضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووصف المعالم الرئيسية لمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والتي تلقت أكثريتها الدعم المالي والتقني إما من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو من عملية مراكش. وقد نوقشت هذه المسألة في اجتماع رفيع المستوى بين الدورات للجنة التنمية المستدامة، عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويهدف مشروع المقرر المعروض على المجلس/المنتدى (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ٥) إلى كفالة أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تفويض من مجلس الإدارة إذا ما طلبت منه اللجنة في دورتها التاسعة عشرة الاضطلاع بدور هام آخر في تطوير ذلك الإطار.

٤١ - وفي النقاش الذي تلا ذلك، ظهر تأييد واسع النطاق لاتخاذ إجراء لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وبدا اعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ذلك الصدد. وشدد العديد من الممثلين على الأهمية التي تعلقها بلدانهم على هذه المسألة ووصفوا مبادراتهم ذات الصلة. وأبرز العديد من الممثلين الروابط بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومختلف المسائل الأخرى ذات الأهمية الأساسية لهذا الكوكب، بما في ذلك إيقاف التدهور البيئي، وأسعار المواد الخام، والتخفيف من حدة الفقر، والأمن الغذائي، والرفاه البشري والاجتماعي، وحفظ معارف الشعوب الأصلية.

٤٢ - وقال أحد الممثلين، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إن المناقشات الجارية أظهرت الحاجة إلى متابعة النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها عملية مراكش وضرورة الاستناد على الإنجازات التي حققتها البلدان والأقاليم من قبيل برنامج سويتش الخاص بتعزيز استدامة الاستهلاك والإنتاج في إطار الاتحاد الأوروبي والأعمال التي تقوم بها أفرقة العمل التابعة لعملية مراكش. وأبرزت ممثلة لجهة أخرى أهمية إذكاء الوعي والتثقيف داعيةً إلى الترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين في عدد من المنتديات، بما فيها المدارس ودوائر الأعمال والمرافق الصناعية والأسر المعيشية ووسائط الإعلام. وأضافت أن التمويل من خلال المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيكون الوسيلة الأكثر فعالية في دعم المبادرة. وسيكون من المفيد الحصول على معلومات أكثر تحديداً عن الشيء المطلوب عمله لمساعدة البلدان في الانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٣ - ورحب ممثلو المجموعات الرئيسية بهذه المبادرة. وقال ممثل المجموعة الرئيسية لدوائر الأعمال والصناعة إن الصناعة تلعب دوراً رئيسياً في الابتكارات وفي تطوير المنتجات ووسائل الإنتاج التي من شأنها أن تقلل من النفايات وتعزز من التنمية المستدامة. وقال إن مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين يجب أن يكون مرناً ويجب تطويعه للأوضاع الوطنية والإقليمية. وأبرز ممثل المجموعة الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا العلاقة التي تربط بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين من جهة والاقتصاد الأخضر. وقال إن المبادرات الداعمة لهذا المجال تشمل توثيق الممارسات الجيدة وتعبئة الخبرات من معاهد البحوث وبناء الشراكات. وقال إن المجموعات الرئيسية تأمل في أن تعزز تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن هذا الموضوع.

٤٤ - وقال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إنه بالرغم من الجهود المبذولة طوال السنوات العشر الماضية لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في مكافحة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وقال إن هناك

آلافاً من المبادرات الرامية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين الجديرة بالدعم وإن مساعدة تلك المبادرات عن طريق الإطار العشري للبرامج من شأنه أن يساعد في تعزيز الاقتصاد الأخضر.

٤٥ - بعد المناقشة، أحالت اللجنة هذا الموضوع إلى فريق الصياغة لمواصلة النظر فيه.

٤٦ - بعد أن فرغ فريق الصياغة من عمله، عادت اللجنة للنظر في مشروع المقرر حيث قدم ممثل الاتحاد الأوروبي ورقة غرفة اجتماع يقترح فيها إدخال تعديلات على مشروع المقرر.

٤٧ - وعقب النقاش، وافقت اللجنة على تقديم مشروع المقرر المتعلق بالإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ٥) بصيغته المعدلة شفوياً ووفقاً للتعديلات الواردة في ورقة الاجتماع، إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه واحتمال اعتماده.

٣ - حالة البيئة العالمية

٤٨ - وجه ممثل الأمانة الانتباه للوثائق ذات الصلة، والتي شملت تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة (UNEP/GC.26/4) ومشروع مقرر بشأن حالة البيئة في العالم (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ٢) وقائمة حصرية للتقييمات البيئية التي أجريت منذ الدورة الماضية لمجلس الإدارة (UNEP/GC.26/INF/13)، وملخص لصناع القرارات للتقييم المتكامل للكربون الأسود والأوزون التروبوسفيري (UNEP/GC.26/INF/20). وسلط الممثل الضوء على المسائل الرئيسية المقتطفة من الكتاب السنوي لبرنامج البيئة لعام ٢٠١١، ومنها النفايات البلاستيكية في المحيط، والفسفور وإنتاج الأغذية والتوقعات الناشئة بشأن التنوع البيولوجي في الغابات.

٤٩ - أوردت السيدة رينيت كريست، أمينة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقريراً عن عمل الفريق. حيث أبرزت بإيجاز المسائل الجديدة الواردة في تقرير التقييم الخامس للفريق الذي كان يجري إعداده، بما في ذلك التركيز على الظواهر المناخية من قبيل رياح المونسون الآسيوية والنينو وزيادة التشديد على أهمية تقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، إضافة إلى تقارير خاصة أخرى ينتظر إكمال إعدادها في عام ٢٠١١ تتناول مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من تغير المناخ وإدارة المخاطر. وأوجزت الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير المجلس المشترك بين الأكاديميات والذي وجه بإعداده الأمين العام والفريق وذلك في أعقاب الانتقادات المتواصلة الموجهة للفريق، وتوصية التقرير بفحص عملية التقييم التي يقوم بها الفريق وتقييم أدلته وإدارته وسياساته لإدارة تضارب المصالح.

٥٠ - وفي النقاش الذي تبع ذلك أعرب الممثلون عن تأييدهم لاتخاذ التقييمات البيئية المنتظمة أساساً لصنع القرارات العلمية بشأن التنمية المستدامة ورحبوا بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ذلك المجال. وقال أحدهم إن التقييمات البيئية العالمية تعد من أهم الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويرجع لها الفضل الرئيسي في نجاحات البرنامج. وبالتالي فقد تم تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة إنتاج تقييمات ذات جودة عالية كجزء من ولايته في مجال إزكاء الوعي. كما أثنوا أيضاً على العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والخبراء ذوي الصلة في مجال التقييمات المتكاملة للكربون الأسود والأوزون التروبوسفيري.

٥١ - ودعا أحد الممثلين الذي كان يتحدث باسم مجموعة من البلدان برنامج البيئة للنظر في الخبرات في مجال الإبلاغ البيئي في أوروبا والاستفادة الكاملة من شبكات المعلومات البيئية القائمة. وشدد الممثلون

على أهمية الحاجة للموازنة بين الجوانب العلمية واعتبارات أصحاب المصلحة والعمل على تحسين التماسك وذلك بتطبيق منهجيات متسقة وملائمة واستعراض العمليات.

٥٢ - وأوصى أحد الممثلين بإدراج إستشهادات في تقارير التقييم لتسهيل الوصول إلى المعلومات الإضافية وتطوير نظام تصنيف لتحسين اتساق التقييمات. وقال آخر بضرورة إجراء تقييمات للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛ وأعرب آخرون عن بالغ القلق من استمرار التدهور البيئي الذي يؤدي إلى فقدان خدمات النظم الإيكولوجية وأعربوا عن الحاجة إلى إجراء المزيد من التقييم والرصد لمتابعة تلك التغييرات. وفيما يتعلق بالتقييمات المقبلة للتغييرات البيئية خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣، شدد أحد الممثلين على أن أي تقييمات تجرى من شأنها أن تدعم عملية صنع القرار ويجب أن تكون موثوقة من الناحية العلمية وملائمة للسياسات في إطار السياق البيئي المتغير.

٥٣ - ورحب عدد من الممثلين بصدور تقرير التقييم الخامس لتوقعات البيئة العالمية في الوقت المناسب قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء النقص الهائل في تمويل عملية توقعات البيئة العالمية. ورحب العديد من الممثلين بتطوير إطار العمل التمكيني المباشر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل الانتقال إلى تقييمات مستهدفة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية الذي أريد به تعميم عمليات الإبلاغ والمساهمة في أهداف الإدارة البيئية الدولية. وأشير إلى ضرورة أن يستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المدخلات المتوفرة من الترتيبات القائمة من أجل تبادل المعلومات وذلك مثل نظام تقاسم المعلومات البيئية للاتحاد الأوروبي والعمل مع الشبكات ذات الصلة الأخرى وذلك لتجنب تكرار الجهود.

٥٤ - ورحب أحد الممثلين بالمعلومات المفصلة الواردة في العرض الذي تناول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأعرب عن تقديره لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الأخرى في معالجة الانتقادات التي وجهت للفريق. وأثنى على الدراسات المتعلقة بالمواد الكيميائية والرصاص والكادميوم والبيئة البحرية غير أن ممثلاً آخر ألمح إلى أن تلك المعلومات استندت إلى عدد محدود من البلدان وبالتالي يظل يتعين الاضطلاع بمزيد من العمل في ذلك الخصوص.

٥٥ - وبعد المناقشة، أحالت اللجنة هذا الموضوع إلى فريق الصياغة ليواصل النظر فيه.

٥٦ - وعقب انتهاء مداولات فريق الصياغة وافقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر الخاص بحالة البيئة العالمية الذي نقحه الفريق (UNEP/GC.26/CW/L.4/Add.2)، إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه واحتمال اعتماده.

٤ - المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

٥٧ - وأشار ممثل الأمانة إلى أنه منذ عام ٢٠٠٨، قام برنامج البيئة بتسهيل المناقشات بشأن إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وقد تُوجت العملية باتفاق في الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لإنشاء هذا المنبر وتحديد نطاقه. وقد طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ من برنامج البيئة، دون المساس بالترتيبات المؤسسية للمنبر، وبالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات ذات الصلة، أن يعقد اجتماعاً عاماً لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية للمنبر.

وأشار إلى أن الهدف الرئيسي لمشروع المقرر الوارد في تقرير المدير التنفيذي عن المنبر (UNEP/GC.26/6) هو مطالبة المدير التنفيذي، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، بعقد اجتماع عام للمنبر وبالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء من أجل تشغيل المنبر بالكامل.

٥٨ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم لوثيقة بوسان الختامية، وقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥، والتشغيل السريع للمنبر. وشكر كثير من الممثلين المدير التنفيذي وبرنامج البيئة على دورهما في الأعمال التحضيرية لإنشاء المنبر. وأعرب أحد الممثلين عن تأييده للمقرر الخاص بإنشاء المنبر باعتباره إنجازاً هاماً في السنة الدولية للتنوع البيولوجي ٢٠١٠، قائلاً إن المنبر سيقوم بدور هام في الترابط بين العلوم والسياسات، ليسهم في حفظ وحماية التنوع البيولوجي، من أجل تحقيق رفاه البشر والتنمية المستدامة. وأضاف أن الاتفاق على إنشاء المنبر يعطي إشارة في بداية عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي بأن المجتمع الدولي على استعداد لمواجهة فقدان التنوع البيولوجي.

٥٩ - وكان هناك تباين في فهم الممثلين للقرار ١٦٢/٦٥، ورأى العديد منهم أن الجمعية العامة لم تنشئ المنبر وأن الاجتماع العام الأول سيحدد الطرائق والترتيبات المؤسسية الخاصة بالمنبر التي ستعرض على الجمعية العامة للموافقة عليها، والذي سيقرر أيضاً طرائق تشغيله. وقال ممثلون آخرون إن فهمهم للقرار هو أن الجمعية العامة قد أنشأت المنبر في الواقع.

٦٠ - وقال كثير من الممثلين إن جهاز صنع القرار في المنبر ينبغي أن يتناول أي مسألة معلقة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتشغيله ونظامه الداخلي وذلك في أول اجتماع عام له. وقال عدة ممثلين إن وثيقة بوسان الختامية توفر أساساً متيناً لتشغيل المنبر.

٦١ - وقال أحد الممثلين إنه ينبغي لمجلس الإدارة منح المدير التنفيذي تفويضاً وجدولاً زمنياً لإنشاء وتشغيل أمانة المنبر. واقترح ممثل آخر أن تكون أمانة المنبر في بلد يتميز بالتنوع البيولوجي الشديد ولديه موارد بشرية علمية كبيرة. وقال ثالث إنه من الضروري الموافقة على هيكل واختصاص الأمانة قبل البت في موقعها الفعلي. وأعرب ممثل جمهورية كوريا عن رغبة حكومته الأكيدة في استضافة الأمانة واعتزامها تقديم الدعم المالي اللازم.

٦٢ - وتحدث كثير من الممثلين عن أهمية المشاركة الكاملة في الأعمال التحضيرية للمنبر وفي اجتماعاته من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والأوساط العلمية، لضمان استغلال أوجه التآزر. وطلب أحد الممثلين من برنامج البيئة أن يواصل تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في المنبر. وأكد ممثل آخر على أهمية أن يكون المنبر مفتوحاً وشاملاً وأن يصدر نتائج علمية تتاح بحرية للجميع. وقالت ممثلة أخرى إن المشاركة المهمة للمجتمع المدني وخبرته العلمية الكبيرة في مجال عمل المنبر ستكفل التنفيذ الأمثل للمنبر والاستخدام الأفضل لنتائجه من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وأكدت أنه ينبغي أن يهدف المنبر إلى تلبية احتياجات صانعي القرار في قطاع البيئة بالإضافة إلى أولئك الذين لهم علاقة تربط بين البيئة والتنمية. وأكد ممثل آخر على أهمية المنبر بما في ذلك إيجاد قنوات للنظر في المعلومات العلمية الموثوق بها والأكيدة التي ترد من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعارف الأصلية، وبناء القدرات لدعم البحث العلمي في البلدان النامية، ومشاركة هذه البلدان. وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لإنشاء شبكة علمية في المنبر تضم جامعة الأمم المتحدة والهيئات العلمية الأخرى.

٦٣ - وقالت ممثلة إن تقييمات المنبر المستقلة والموثوق بها في مجال التنوع البيولوجي ستسهم بدرجة كبيرة في التصدي لفقدان التنوع البيولوجي. وأعربت ممثلة أخرى عن الأمل في أن تكون للمنبر صفة رسمية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي كما هو الحال بالنسبة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وأن تكون لنواتجه شرعية بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يستند المنبر إلى شراكة بين برنامج البيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضمن منظمات أخرى. ولاحظت مع التقدير أن المجلس التنفيذي لليونسكو قرر السعي لإقامة ارتباط مؤسسي مع المنبر، وحثت المنظمات الأخرى على أن تحذو حذوها، واقترحت أن يأذن مجلس الإدارة في هذه الدورة للمدير التنفيذي بأن يعرب عن استعداد البرنامج لأن يكون شريكاً إيجابياً في المنبر.

٦٤ - وأكدت ممثلة أخرى أن فقدان التنوع البيولوجي العالمي غير المسبوق وغير المقبول يشكل تهديداً خطيراً للبشرية، وأن وجود نظم إيكولوجية سليمة يعد أساسياً من أجل الأمن الغذائي، وسبل المعيشة، والتنمية المستدامة، وقالت إن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي مترابطان بصورة وثيقة وبحاجة إلى تركيز متكافئ في عمل المنبر. وشددت على أهمية الشفافية وحرية الحصول على البيانات، مشيرة إلى أن التحسينات في التقييمات، ونمذجة النظم الإيكولوجية، والاستثمارات في الحفظ، ضمن أمور أخرى، تتوقف على توافر البيانات. وأضافت أنه يلزم إدراج التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وعلاقتهما برفاه البشر في عملية صنع القرار على كافة المستويات. وقالت إنه من المهم تفادي وضع إجراءات بيروقراطية مرهقة والبحث عن طرق فعالة ومبتكرة للسير قُدماً.

٦٥ - وأشار ممثلان لهيئتين تابعتين للأمم المتحدة إلى خبرتهما الكبيرة في التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ومشاركتهما في العملية التي أدت إلى إنشاء المنبر. ورحبا بفرصة المشاركة في عمل المنبر، وخاصة، كما قال أحدهما، في بناء قدرات العلماء الشباب والعلماء في البلدان النامية.

٦٦ - وبعد أن أشار ممثل الأمانة إلى التأييد القوي للمنبر وسرعة تشغيله، رحب بأي دعم مالي أو عيني لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاجتماع الأول للمنبر الذي يؤمل أن يعقد في النصف الأخير من عام ٢٠١١.

٦٧ - ووافقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر بشأن المنبر (UNEP/GC.26/L.1 مشروع المقرر ٤) إلى فريق الصياغة للنظر فيه.

٦٨ - وعقب انتهاء مداولات فريق الصياغة وافقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر الخاص بالمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي نقحه الفريق (UNEP/GC.26/CW/L.4)، إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه واحتمال اعتماده.

٥ - النظام العالمي للرصد البيئي - برنامج المياه

٦٩ - تبادلت اللجنة وجهات النظر بشأن مضمون مشروع المقرر الخاص بالنظام العالمي للرصد البيئي - برنامج المياه (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ١٥).

٧٠ - بعد ذلك ناقشت اللجنة نص مشروع المقرر ووافقت على إحالة المشروع بصيغته المعدلة شفهياً للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى.

٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ المحيطات: وحالة المعاهدات البيئية

٧١ - وافقت اللجنة على النظر في المسائل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمحيطات، والتغيرات في حالة التصديق والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات في مجال البيئة معاً.

٧٢ - واسترعى ممثل الأمانة عند تقديمه لهذه المسائل الاهتمام إلى الوثائق ذات الصلة.

(أ) المحيطات

٧٣ - أشار أحد الممثلين إلى العمل الأولي الذي نتج عنه إصدار التقرير المشترك بين برنامج البيئة واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة المعنون *"الكربون الأزرق: دور المحيطات السليمة في أسر الكربون"*، والذي صدر في أواخر عام ٢٠٠٩، والذي يسلط الضوء على أهمية النظم الإيكولوجية الساحلية في أسر الكربون وتخزينه، وأعرب عن قلقه بشأن تخصيب المحيطات كوسيلة معقولة للتخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق أسر الكربون وتخزينه. وقال إنه ينبغي تطبيق المبدأ الوقائي بحزم على تخصيب المحيطات نظراً للافتقار إلى المعرفة حتى الآن بشأن نتائجه بالنسبة للبيئة البحرية وسلاسلها الغذائية.

٧٤ - وتحدث أحد الممثلين نيابة عن مجموعة بلدان فأعرب عن قلقه البالغ من استمرار تدهور التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والنظم الإيكولوجية والخدمات المرتبطة بها. وقال إن وجود سلع وخدمات لنظام إيكولوجي بحري سليم يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء. وأكد على أهمية تعزيز صنع القرار القائم على النظام الإيكولوجي في النقاش المتواصل بشأن الإدارة المتكاملة، استناداً إلى المبدأ الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي فيما يتعلق بجميع الأنشطة التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري. ورحَّب بمبادرات برنامج البيئة المتعلقة بالمحيطات وشجع البرنامج على تعزيز جهوده من أجل تحقيق أهدافه. وأضاف أن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية يمكن أن يقوم بدور هام في وضع نهج متكامل لمستجمعات المياه، والمناطق الساحلية، والمحيطات المفتوحة، وينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذه.

٧٥ - وأعرب أحد الممثلين عن دعمه للاستعراض الحكومي الدولي الثالث لبرنامج العمل العالمي، الذي سيعمل على تحسين قدرة الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية، والدول الساحلية على حماية نظمها الإيكولوجية البحرية والساحلية. وينبغي أن يتيح ذلك طريقة للسير قدماً نحو تعزيز زيادة الوعي بالآثار الضارة للأنشطة البرية على النظم الإيكولوجية البحرية، ويتيح فرصاً لتصحيح الأضرار وإدراج الدروس المستفادة حتى الآن وتشجيع مشاركة الدول الأعضاء. وأكد أنه ينبغي إجراء دراسة علمية دقيقة وتقييم بالتعاون مع الحكومات وغيرها لتجنب ازدواجية الجهود. واعترف بمساهمة المنظمة البحرية الدولية ومنظمات أخرى في تقديم الخدمات والخبرة التقنية المتعلقة بحماية البيئة البحرية.

٧٦ - ووافقت اللجنة على أن ينظر المجلس/المنتدى في مشروع المقرر وإمكانية اعتماده بشأن تنظيم الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الثالث لبرنامج العمل العالمي (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقرر ٧)، بصيغته المعدلة شفوياً.

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية

٧٧ - تناولت اللجنة مشروع المقرر الخاص بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية والذي قُدم في ورقة غرفة اجتماع من مجموعة الـ ٧٧ والصين. واعترض أحد الممثلين على اقتراح الرئيس بإحالة مشروع المقرر إلى فريق الصياغة مباشرة نظراً لعدم وجود وضوح كافٍ عما إذا كان مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد اعتمد في اجتماعه العاشر مقرراً بشأن تنفيذ خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية. وأعرب عن رأيه بأن المسألة قد أحيلت في الواقع إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

٧٨ - بيَّن ممثل الأمانة أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد رحَّب بموجب مقرره ٢٣/١٠ بخطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية، الذي أقرته مجموعة الـ ٧٧ والصين في منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بوصفه إسهاماً مهماً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. إضافةً إلى ذلك، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه الرابع، أن يدرس الخطة وأن يواصل تطويرها لكي يُنظر فيها في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

٧٩ - وقدم ممثل اتفاقية التنوع البيولوجي استعراضاً لتطوير خطة العمل المتعددة السنوات، موجهاً الانتباه للمقرر ٢٣/١٠ الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين ورُحِّب به بوصفه إسهاماً مهماً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأشار الممثل إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحظى بالأولوية من جانب مجلس الإدارة والجمعية العامة، كما أن الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وقال إن دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه المنظمة المستضيفة للاتفاقية، أساسيٌّ في نجاح الخطة. وأشار إلى أمثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واختتم استعراضه بالتعبير عن الأمل في أن يدعم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ ما وصفه بالمبادرة التاريخية.

٨٠ - وأكد عدد من الممثلين أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنوع البيولوجي والتنمية.

٨١ - وعقب مناقشة نص مشروع المقرر وافقت اللجنة على عرضه بصيغته المعدلة شفوياً على المجلس/المنتدى للنظر فيه واحتمال اعتماده.

(ج) مقرر جامع بشأن تقارير المدير التنفيذي

٨٢ - اعتمدت اللجنة مشروع المقرر الجامع، الذي يشير إلى تقارير المدير التنفيذي (UNEP/GC.26/L.1، المقرر ١٤)، بصفته المعدلة شفهياً لعرضه على المجلس/المنتدى للنظر فيه واحتمال اعتماده.

٨٣ - ألمح أحد الممثلين إلى أن من غير الضروري اعتماد مثل هذا المقرر وأنه ينبغي للمجلس/المنتدى مستقبلاً تحاشي اعتماد مقررات مماثلة من أجل سلاسة عمله.

٧ - تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستجابة للأزمات البيئية

٨٤ - وعقب المشاورات غير الرسمية قدم ممثل سويسرا ورقة غرفة اجتماع تتضمن نسخةً منقحةً من مشروع المقرر الذي قدمه بلده في وقت سابق بشأن تعزيز التعاون الدولي للاستجابة للأزمات البيئية.

٨٥ - وقد وافقت اللجنة على نص مشروع المقرر المنقح بعد مناقشته وتعديله بصورة شفوية، وذلك للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى.

باء - الإدارة البيئية الدولية (البند ٤ (ج) من جدول الأعمال)

٨٦ - تناولت اللجنة هذا البند الفرعي أثناء جلستها العامة الأولى، بعد ظهر يوم الاثنين ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١. ووجه ممثل الأمانة الانتباه إلى الوثائق ذات الصلة، وأشار إلى العملية المستمرة الرامية إلى إصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك عمل الفريق الاستشاري للوزراء الرفيعي المستوى المعني بالإدارة البيئية الدولية في اجتماعيه الأول والثاني. وقدم مشروع مقرر حول هذه المسألة قدمته حكومتا كينيا وفنلندا، ويهدف إلى المحافظة على الزخم السياسي الذي اكتسبه الفريق الاستشاري.

٨٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك أبرز العديد من الممثلين الأولوية التي توليها حكوماتهم لإصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية. وجرت مناقشة مستفيضة حول التقدم الذي أحرزه جدول أعمال الإدارة البيئية الدولية في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورحب العديد من الممثلين بعمل الفريق الاستشاري من حيث المساعدة على تكوين فهم مشترك لهذه القضية، وعن المهام التي لا يزال يتوجب القيام بها على النحو الوارد في نتائج نيروبي - هلسينكي. وصرح أحد الممثلين بأن مبدأ ''الشكل تابع للوظيفة'' كان مساهمة مفيدة في المناقشة. كما شدد بعض الممثلين على أهمية الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة بالنسبة للمناقشة.

٨٨ - وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرِز حتى الآن، صرح عدد من الممثلين بأن المناقشات لم تصل بعد إلى النقطة التي يمكن النظر عندها في حزمة شاملة للخيارات في خِضَم العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقال أحدهم إنه على الرغم من أن الفريق الاستشاري قد حدد خيارات بالنسبة للإصلاحات المؤسسية الأوسع نطاقاً، فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من العمل بشأن التداعيات المالية، والقانونية والنسبية لهذه الخيارات. ومع ذلك فقد تحقق توافق في الآراء على أن تكون المناقشة تحت إدارة الحكومات، أو أن تستمر من خلال عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة العادية، ولاحظ أحدهم أن الفريق الاستشاري قد اختتم عمله بتقديم تقريره أثناء الدورة الحالية ويعارض العديد من الممثلين تكوين فريق خبراء رفيعي المستوى للقيام بهذا العمل. وصرح أحد الممثلين أنه إذا اشتمل فريق الخبراء هذا على ممثلين حكوميين، فإن ذلك قد ينأى بالحكومات عن التحلي بالتركيز اللازم في التحضير لمؤتمر التنمية المستدامة.

٨٩ - وشدد أحد الممثلين على أهمية ضمان متابعة نتائج نيروبي - هلسينكي في المنبر المناسب، وأن المقترحات التي تشتمل عليها هذه النتائج هي مقترحات جد متفاوتة من حيث الطابع وينبغي تناولها تبعاً للولايات المتوافرة لاتخاذ تدابير بشأنها. وفيما يتعلق بالمقترحات على نطاق المنظومة، فقد وصلت بعض المناقشات إلى النقطة التي يمكن عندها عرضها على الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة، في حين أن

غيرها من المقترحات لا يزال يحتاج إلى المزيد من المداولات الحكومية الدولية بدءاً بمجلس الإدارة أثناء الدورة الحالية.

٩٠ - وفيما يتعلق بمسألة أبعاد الإصلاحات، فقد تحدث العديد من الممثلين عن أهمية القيام بإصلاحات إضافية. وقال أحدهم إن الإصلاحات الإضافية تلقى اهتماماً غير كافٍ من الحكومات، مضيفاً أن المسؤولية الرئيسية عن إدارة الشؤون البيئية تقع على كاهل الحكومات الوطنية وذلك طبقاً للأولويات الوطنية والخصائص البيئية المحلية، وأنه ينبغي لإدارة الشؤون البيئية أن تركز على الارتقاء بالتنفيذ والعمل بصورة مختلفة على الأرض من أجل تحسين مستويات معيشة الناس ومكافحة التدهور البيئي.

٩١ - دارت بعض المناقشات حول التغيرات في البنية المؤسسية التي يمكن أن تعزز على أفضل وجه الإدارة البيئية الدولية. وفي حين أن البعض حبذ إنشاء منظمة بيئية مخصصة، فقد عارض معظمهم هذه الفكرة، وقال العديد منهم إن أفضل طريق للمضي قدماً هو تحسين إدارة المؤسسات الحالية وزيادة التنسيق. وقال أحد الممثلين إن ثمة تطورات مبشرة قد حدثت في مجال تحسين جوانب التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية، وإن كان الأمر لا يزال يحتاج إلى المزيد من العمل.

٩٢ - وتحدث عدد من الممثلين محبذين تحسين فعالية وكفاءة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات دولية أخرى. وقال العديد منهم إن ثمة حاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كمكون من مكونات عملية اتخاذ القرارات المحسنة على أساس علمي. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي تمحيص مزايا ومثالب تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من منظور فعالية التكاليف والتبعات التي تتحملها الميزانية.

٩٣ - ذكر العديد من الممثلين أن ثمة حاجة إلى تيسير تنفيذ التدابير المتعلقة بالبيئة على المستوى القطري داخل إطار هيكل الإدارة البيئية العالمية. وقال أحدهم إن اتخاذ الإجراءات بشأن البيئة على المستوى الشعبي أمر رئيسي، وعبر عن قلقه من أن ذلك قد يكون أكثر صعوبة داخل إطار نظام مركزي، وأن الأمر يحتاج إلى توافق مستنير في الرأي بشأن أهداف وسياسات الإدارة البيئية التي تستند إلى الفهم السليم وإلى الأدوار والمسؤوليات المشتركة.

٩٤ - وذكر بعض الممثلين أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم مالي وتقني لتنفيذ أهدافها والتزاماتها البيئية الوطنية نظراً للفجوة القائمة بين التزاماتها والموارد المالية المتوافرة لديها. وقال أحد الممثلين إن البلدان النامية تحتاج إلى الالتزام والحراك المستمريْن من جانب الآخرين وذلك من أجل تأمين توافر الأموال لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الالتزامات الدولية.

٩٥ - وبعد المناقشة، أحالت اللجنة هذه المسألة إلى فريق صياغة لمواصلة بحثها.

٩٦ - وجرت عقب مداولات فريق الصياغة مناقشات مطولة بشأن مشروع المقرر المنقح الذي وافق عليه الفريق لكي تنظر فيه اللجنة (UNEP/GC/26/CW/L.4/Add.1)، خصوصاً فيما يتعلق بعبارة ''يرحب'' الواردة في الفقرة ١ وعبارة ''اجتماعات غير رسمية'' الواردة في الفقرة ٦، حيث اقترح أحد الممثلين إدراج عبارات بديلة.

٩٧ - وعقب استراحة الغداء استأنفت اللجنة عملها من النقطة التي أدلى عندها الرئيس ببيان سيشار إليه في هذا التقرير. ويوضح البيان أن بعض الوفود اعتبرت أن الترحيب ''بنتائج نيروبي - هلسينكي'' بوصفه مدخلاً لن يخل بالنتائج النهائية للعملية الحكومية الدولية القادمة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن ما يرمي إليه مشروع المقرر فيما يخص الاجتماعات غير الرسمية هو أن تنفذ هذه الاجتماعات بطريقة مفتوحة وشفافة، وأن تعقد بلغات الأمم المتحدة الرئيسية الست عند الطلب، وألا تنطوي على أي مفاوضات ولا تفضي إلى نتائج متفق عليها.

٩٨ - واستناداً إلى هذا البيان التوضيحي من جانب الرئيس وافقت اللجنة على مشروع المقرر المتعلق بالإدارة البيئية الدولية للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى.

جيم - التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية (البند ٤ (د) من جدول الأعمال)

٩٩ - قدم ممثل الأمانة هذا البند الفرعي قائلاً إن الوثائق المعروضة على اللجنة تتعلق بالجهود الرامية إلى زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأنها اشتملت على تعديلات أُدخلت على الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته ومعلومات بشأن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٠- وأشاد العديد من الممثلين بالجهود المبذولة لزيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مشيرين، إلى جملة أمور، من بينها مبادرة الفقر والبيئة التي تدار بصورة مشتركة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الإدارة البيئية، باعتبارها أمثلة ممتازة على التعاون المشترك بين الوكالات.

١٠١- وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مشروعا مقررين بشأن التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعادة هيكلته وبشأن تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية (UNEP/GC.26/L.1، مشروع المقررين ٩ و١٢).

١٠٢- وأثناء المناقشات التي تلت ذلك شدد أحد الممثلين على أهمية تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة عن الموجز البيئي للمنظمات المنضوية ضمن منظومة الأمم المتحدة وممارساتها وسياساتها الداخلية في مجال الإدارة البيئية (UNEP/GC.26/INF/22). وأوضح ممثل الأمانة أن برنامج البيئة علّق بالفعل على تقرير وحدة التفتيش المشتركة ورد عليه بصورة رسمية، وأن البرنامج سيقدم المزيد من المعلومات لمن يرغب في ذلك.

١٠٣- وبعد ذلك وافقت اللجنة على مشروعي المقررين بصيغتيهما المعدلتين شفهياً، وذلك للنظر فيهما واحتمال اعتمادهما من جانب المجلس/المنتدى.

دال - التنسيق والتعاون مع المجموعات الرئيسية (البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال)

١٠٤- تناولت اللجنة هذا البند الفرعي في جلستها العامة الخامسة المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١. ووجه ممثل الأمانة الانتباه إلى المستندات ذات الصلة، وهي: مذكرة من المدير التنفيذي بشأن البيانات والتوصيات المقدمة من جانب المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين (UNEP/GC.26/INF/5)، ومذكرة من

المدير التنفيذي بشأن المدخلات المقدمة من جانب المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة بشأن الإدارة البيئية الدولية (UNEP/GC.26/INF/19)، والتي تتضمن إجابات من المجموعات الرئيسية والفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المعني بالإدارة البيئية الدولية على مجموعة من الأسئلة التي طرحها المدير التنفيذي.

١٠٥- وبعد ذلك تحدث ممثل المجموعات الرئيسية والفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة ممتدحاً ما قال إنه شكل جديد وفريد من أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والمناطق، من شأنه أن يمثل نموذجاً للتعاون في المستقبل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واستندت الإجابات على أسئلة المدير التنفيذي إلى مدخلات من جميع الأفرقة الرئيسية والمناطق، وقد جمعت هذه الإجابات بطريقة شاملة إلا أنها لم تكن تتطلب توافق الآراء، كما أنها لم تحل محل الآراء الفردية للمناطق والمجموعات. وقد نـــمَّت هذه العملية قدرات أصحاب المصلحة على النظر في المشاكل الصعبة ذات الصلة بالإدارة البيئية الدولية والحلول العادلة لتلك المشاكل. وأعرب الممثل عن تقديره للدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعن الأمل في أن تقدم الكيانات الأخرى دعماً مماثلاً.

١٠٦- وشددت ممثلة لمنظمة غير حكومية على أهمية دور المجتمع المدني في المسائل البيئية، وقالت إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان أول كيان في الأمم المتحدة يعمل مع المجتمع المدني، ولا سيما في سياق اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وإعلان مالمو الوزاري ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢. وقد أعادت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تأكيد الدور الذي يتعين على المجتمع المدني أن يستمر في القيام به في العمليات البيئية، بما في ذلك في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتسعى منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية لحماية مستقبل البشرية والبيئة، وهو هدف يمثل نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عاملاً حاسماً في تحقيقه.

هاء – البيئة والتنمية (البند ٤ (و) من جدول الأعمال)

١٠٧- اتفقت اللجنة على أنه نظراً إلى أن جميع المسائل التي نشأت عن هذا البند قد تم النظر فيها بالاقتران مع البنود الأخرى، فليست هناك حاجة لمناقشته بشكل منفصل.

ثانياً – متابعة نتائج مؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠٨- تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الخامسة المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٣ شباط/فبراير. وعرضت ممثلة الأمانة البند موجهة الانتباه على نحو خاص إلى الوثيقة UNEP/GC.26/INF/3 التي قدمت معلومات عما اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين من قرارات ذات صلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتدابير المتخذة وتلك المزمع اتخاذها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن بين قرارات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة التي فاق عددها ٢٦٠ قراراً، عالج ٤٠ قراراً منها مسائل تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، ولذلك فهي تتصل بصورة مباشرة ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٩- وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة.

ثالثاً – الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى (البند ٦ من جدول الأعمال)

١١٠- تناولت اللجنة هذا البند في جلستها العامة الثانية المعقودة صبيحة الثلاثاء ٢٢ شباط/فبراير. ولدى عرض هذا البند، صرح ممثل الأمانة بأن الميزانية وبرنامج العمل المقترحين المعروضيْن على اللجنة قد استلهما من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وأنهما يستندان إلى الإطار الاستراتيجي لنفس الفترة كما اعتمدته لجنة البرنامج والتنسيق. وأنهما قد تشكّلا بناءً على الدروس المستفادة من الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ كما وردت في تقرير المدير التنفيذي (UNEP/GC.26/13)، وأن لجنة الممثلين الدائمين قامت بمناقشتهما وإقرارهما، وأنهما خضعتا للاستعراض في إطار واستعرضته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بصورة إيجابية. وأنهما أثناء تقديمهما تم تحديثهما وتنقيحهما نزولاً على طلب مجلس الإدارة. وأبرز ممثل الأمانة بعض الجوانب الجديدة ألا وهي نهج مصفوفة الإدارة المدقق المتبع في تنفيذ البرنامج، ومقترح المدير التنفيذي باتباع نهج النمو الصفري الحقيقي في ظل الأزمة الاقتصادية، وتخفيض معدل الحصة المخصصة من صندوق البيئة للوظائف مقارنة بغير الوظائف نزولاً على الطلبات المقدمة من لجنة الممثلين الدائمين.

١١١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشاد معظم من تحدث من الممثلين بالأمانة لما قامت به من أعمال لإعداد الميزانية وبرنامج العمل. وأعرب الممثلون عن تقديرهم للتحسينات التي أدخلت على الوثيقة وصرحوا بأنهم يتطلعون إلى استمرار التعاون الوثيق مع الأمانة سعياً لزيادة تبسيط هذه العملية وزيادة شفافيتها.

١١٢- ورحب بعض الممثلين بالجهود المبذولة في التعامل مع تكاليف الموظفين وتخفيض حصة صندوق البيئة المخصصة للوظائف. ومع ذلك فقد صرح أحدهم بأنه ينبغي أن يتاح للمدير التنفيذي قدر معقول من الحرية للبت في كيفية تخصيص الأموال لتكاليف الموظفين وغير الموظفين، ورأوا أن فرض قيود على التوظيف يتنافى مع التحرك نحو اتباع نهج قائم على تحقيق النتائج.

١١٣- ورحب البعض بمبدأ النمو الصفري الحقيقي، وحثوا على التحلي بالحذر، وأيدوا الجهود الرامية إلى تفادي المصروفات الطموحة في ضوء الخبرات التي اكتسبت أثناء الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ في مواجهة الأزمة الاقتصادية العنيفة التي أمسكت بتلابيب الكثير من البلدان. بيد أن أحد الممثلين صرّح بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتمكن من الارتكان إلى ميزانية كافية لتحقيق النتائج المتوقعة من برنامج العمل، وأن يكون النمو الصفري الحقيقي هو الحد الأدنى للخيارات.

١١٤- وحث أحد الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على العمل مع منظمات دولية أخرى، كالبنك الدولي، لتقليل الازدواج وللتركيز على الأنشطة التي يتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بميزة نسبية في القيام بها، مثل إنشاء اتفاقات بيئية جديدة متعددة الأطراف، وبناء القدرات لتنفيذها، وتنسيق الأنشطة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب أحد الممثلين عن دعمه للمدير التنفيذي في جهوده الرامية لتوضيح العلاقة الخاصة بالميزانية والشؤون الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإرسائها على أساس أكثر انتظاماً واستقراراً.

١١٥- وطالب عدد من الممثلين بتمويل منتظم ويُعتمد عليه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال أحدهم إن على جميع البلدان أن تبذل ما في وسعها للمساهمة وفقاً لجدول المساهمات الإشارية. وقال أحد الممثلين إن ثمة حاجة إلى زيادة الدعم المقدم للمكاتب الإقليمية لمساعدتها على إنجاز دورها المهم.

١١٦- واتفقت اللجنة على إحالة مشروع المقرر بشأن برنامج العمل والميزانية إلى الفريق العامل المعني بالميزانية لمواصلة بحثه.

١١٧- وعقب مداولات الفريق العامل المعني ببرنامج العمل والميزانية، وافقت اللجنة على مشروع المقرر المتعلق بالميزانية وبرنامج العمل المقترحين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (UNEP/GC.26/CW/L.3، مشروع المقرر ١) وذلك للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى. كذلك وافقت اللجنة على مشروع مقرر متعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية والاشتراكات المخصصة للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى (UNEP/GC.26/CW/L.3، مشروع المقرر ٢).

١١٨- وفي وقت اعتماد هذه المقررات، وجه أحد الممثلين الانتباه إلى خطأ في تصويب على مذكرة المدير التنفيذي عن تطور العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج (UNEP/GC.26/INF/21/Corr.1). فالجملة الأولى في الفقرة الختامية تحت العنوان ٦ يجب أن تقرأ كما يلي: ''تأذن الأطراف باستخدام التحويلات المالية بين بنود الميزانية دون زيادة حجم الميزانية، إذا كانت هذه التحويلات ضرورية لتيسير توسيع النطاق''.(٤٠)

رابعاً - جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد الدورات المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٧ من جدول الأعمال)

ألف - الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

باء - الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١١٩- تم النظر في البندين الفرعيين تحت هذا البند معاً. وتناولت اللجنة البند في جلستها العامة السادسة المعقودة مساء الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير، حيث نظرت في مشروع مقرر قدمه المكتب وعمم في ورقة غرفة اجتماع بشأن جدول الأعمال المؤقت، وموعد ومكان انعقاد كل من الدورة الاستثنائية الثانية عشرة والدورة السابعة والعشرين للمجلس/المنتدى.

١٢٠- ووجّه ممثل الأمانة الانتباه إلى أن مكان انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة المزمع عقدها من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ سيُقرر بالتشاور مع المكتب والدول الأعضاء.

١٢١- ثم أقرّت اللجنة مشروع المقرر للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب المجلس/المنتدى.

(٤٠) أعيد إصدار التصويب بعد تصحيح الخطأ.

خامساً – مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال)

ألف – إبداء التعاطف إزاء الزلزال الأخير في نيوزيلندا

١٢٢- أعرب رئيس اللجنة وعدد من الممثلين عن تعاطفهم مع حكومة نيوزيلندا لما أصابها من خسائر في الأرواح وما لحق بها من دمار جراء الزلزال الذي ضربها في ٢٢ شباط/فبراير، وقدم ممثل نيوزيلندا الشكر لما أبدوه من تعاطف.

باء – المقررات بشأن التقارير المقدمة من المدير التنفيذي

١٢٣- أعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن المجلس/المنتدى يجب ألا يعتمد مقررات يكون الهدف الوحيد منها الإشعار باستلام تقارير من المدير التنفيذي استجابةً لطلبات من المجلس/المنتدى. وقد طلب الممثل، الذي حظي بتأييد ممثل آخر، أن يتم بيان هذا الرأي في هذا التقرير، وقال إن مثل هذه المقررات غير ضرورية وتأخذ وقتاً ثميناً مطلوباً لإنجاز أعمال أكثر إلحاحاً.

سادساً – اعتماد التقرير

١٢٤- في الجلسة العامة السابعة المعقودة صباح يوم الخميس ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمدت اللجنة هذا التقرير على أساس مشروعه الوارد في الوثيقة UNEP/GC.26/CW/L.1 وإضافتيها Add.1 وAdd.2، وبصيغته المنقحة شفوياً، على أساس أن يقوم المقرر باستكمال التقرير ووضع اللمسات الأخيرة عليه بالتعاون مع الأمانة.

سابعاً – اختتام الاجتماع

١٢٥- أُعلن اختتام الجلسة الثامنة والأخيرة للجنة الجامعة في الساعة ١٥/٣٠ من يوم الخميس ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

المرفق الثالث

ملخص الرئيس لمناقشات الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١ - يعدّ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المنتدى الرفيع المستوى للسياسات البيئية في الأمم المتحدة، وهو يجمع بين وزراء البيئة في العالم لأجل استعراض قضايا السياسات المهمة الناشئة في ميدان البيئة.

٢ - ويقدم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المشورة والتوجيه بشأن السياسات العامة الواسعة النطاق لأغراض من بينها تعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة.

٣ - وقد انعقدت الدورة السادسة والعشرون للمجلس/المنتدى في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ في نيروبي. وأثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة، عكف مندوبون من ١٣٥ بلداً، من بينهم ٦٠ مندوب من المستوى الوزاري، و١١٣ ممثلاً للجماعات الرئيسية ومنظمات أصحاب المصلحة، و٢٢ منظمة من منظمات الأمم المتحدة و٩ منظمات حكومية دولية، ببحث موضوعين منفصلين في إطار الموضوع الجامع المتمثل في ''مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة''. وتم تناول موضوعين فرعيين محددين يتعلقان بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وذلك في إطار الموضوع الجامع، هما:

(أ) الاقتصاد الأخضر: منافع التحول إلى الاقتصاد الأخضر والفرص التي يتيحها والتحديات التي يفرضها؛

(ب) الإدارة البيئية الدولية.

٤ - وعلاوة على ذلك عقدت أيضاً مائدة مستديرة للوزراء على الغداء بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وموضوعاتها الخمسة (النقل، التعدين، المواد الكيميائية، النفايات، الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستداميْن).

٥ - وقد استعانت المشاورات بوثيقة إعلامية وبأربع ورقات معلومات أساسية حافزة للفكر تم إعدادها كوثائق إحاطة للمشاركين، علاوة على الوثيقة الختامية للاجتماع الثاني عشر لمنتدى الجماعات الرئيسية العالمية وأصحاب المصلحة.

٦ - ويحدد ملخص الرئيس بعض التحديات والفرص الرئيسية التي ناقشها الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والإدارة البيئية الدولية، إلى جانب رسائل موجهة إلى حكومات العالم ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لينظروا فيها أثناء تحضير تلك الجهات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٧ - ويعرض ملخص الرئيس مجريات الحوار التفاعلي بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الحاضرين للدورة السادسة والعشرين للمجلس/المنتدى. وهو يجسد الأفكار التي قدمت ونوقشت بدلاً من أن يعكس توافق آراء المشاركين.

الموضوع الجامع: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٨ - دارت مناقشات الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين حول ثلاث نقاط رئيسية، أولها تحديد الطموحات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والنتائج المتوقعة منه، بما في ذلك عمليته التحضيرية؛ وثانيها الاقتصاد الأخضر، ومخاطره المتصورة ومنافعه المتوقعة والظروف التي تُمكِّنْ من نجاحه؛ وثالثها إصلاح الإدارة البيئية الدولية. وقد عرض أعضاء أفرقة الخبراء والمشاركون التحديات والمخاطر والفرص الرئيسية وناقشوها.

رسائل إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

"من الضروري تجديد التزامنا السياسي بالتعهدات والمبادئ المحددة في مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢."

٩ - ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يكون جامعاً، وأن يكفل أكبر قدر ممكن من التنوع ومن الاتساع في المشاركة. وينبغي أن يكون إدراج أصحاب المصلحة والمشاركة النشطة مبدأً رئيسياً في التحضير للمؤتمر وتنظيمه.

١٠ - وينبغي أن يتمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن تقييم وجرد للأسباب التي جعلت التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لا تحقق كامل إمكانياتها. فما الذي يمنعنا من المضي قدماً في تحقيق اتفاقاتنا؟ وكيف نعيد تفعيل إرادتنا السياسية لتفادي مفهوم أن النُهج المتعددة الأطراف ترتبط بصورة متزايدة بالتردد وبالجمود؟

١١ - ويجري السعي حالياً بصورة ملموسة ونشطة إلى تحقيق التعاضد بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة بطرائق عدة، من بينها فريق الإدارة البيئية، باعتبار هذا التعاضد عنصراً استراتيجياً في الأنشطة والمساهمات التحضيرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي التأكيد على ذلك في جميع العمليات التحضيرية.

"التنمية المستدامة لبّ العالم المعاصر."

١٢ - لا ينبغي اعتبار الاقتصاد الأخضر بديلاً عن التنمية المستدامة وإنما وسيلة يمكن استخدامها لتسريع التنمية الاقتصادية، والمساهمة في القضاء على الفقر، والتغلب على الضعف المتزايد المتصل بتغير المناخ وقلّة سُبل الحصول على الماء والغذاء، بما يُلبي الاحتياجات المحددة للبلدان. وينبغي علينا، في هذا الصدد أن نتعامل مع شواغل البلدان النامية الساعية إلى تلبية الحاجات الأساسية لأعداد سكانها المتزايدة بسرعة.

١٣ - وفيما يتعلق بالإدارة البيئية الدولية، يتمثل التحدي أمام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كيفية الانتقال بالمناقشة خارج حدود التشخيص العام للمشكلة، والبدء في صياغة توافق استشرافي بشأن أهداف الإصلاح، مع تحديد السيناريوهات البديلة التي تحتاج لصياغاتها والتفاوض في نهاية المطاف بشأنها؛ وذلك أثناء التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك؛ فإن التحدي يتمثل في بلورة الخيارات الرئيسية للإصلاح التي نشأت حتى الآن لتصبح خيارات ناضجة.

"ثمة حاجة إلى التزام سياسي وقيادة جديدتين – وبوسع الوزراء فعل ذلك."

١٤ – ينبغي السعي الحثيث إلى تحقيق التلاقي بين منظوري الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة أثناء التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يتمخض المؤتمر عن تركة متجددة، وعن انتقال من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة إلى حلول مستدامة قابلة للتطبيق في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية.

١٥ – وهناك آراء متفاوتة حول مفهوم الاقتصاد الأخضر، وعن أفضل الأدوات المستخدمة لتحقيقه. وينبغي لنا أن نسعى إلى التوصل إلى فهم مشترك للاقتصاد الأخضر.

١٦ – وينبغي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يصوغ توافقاً استشرافياً للآراء بشأن أهداف إصلاح إدارة الشؤون البيئية الدولية، مع تحديد الخيارات البديلة التي تحتاج إلى صياغتها والتفاوض بشأنها في نهاية المطاف في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٧ – إن نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة بكانكون، المكسيك، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لا تمثل خطوة أساسية في تعزيز نظام مناخي طويل الأجل فحسب، بل إنها تعيد التأكيد وتقدم مثالاً جديداً على الالتزام السياسي المتجدد بالتعاون الدولي، وهو تعاون يمكن أن يفضي إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الناشئة، من خلال تسخير عناصر التآزر والتعاضد بين الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة.

الموضوع الفرعي الأول: الاقتصاد الأخضر: منافع التحول إلى الاقتصاد الأخضر والفرص التي يتيحها والتحديات التي يفرضها

١٨ – في الوقت الذي تقترب فيه الحكومات من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ يواجه العالم تحديات بيئية عديدة، مثل ندرة المياه وضعف النظام الإيكولوجي والتغير المناخي. ويمكن لأي اقتصاد استهلاكي أن يزيد هذه المشكلات البيئية سوءاً، بل ويعجز كذلك عن تحقيق المساواة الاجتماعية. وفي هذا الصدد؛ يكون من المفيد عند حساب كُلفة تحقيق الاقتصاد الأخضر قياس تكلفة التواني عن العمل مقارنة بتكلفة بالعمل في هذا السياق.

١٩ – وتواجه البلدان ندرة متزايدة وتدهوراً في الموارد الطبيعية وسوف يتحدد النمو الاقتصادي مستقبلاً على أساس هذه الحقيقة، ويمكن أن يساعد الأخذ بالاقتصاد الأخضر في التصدي لهذا التحدي. وبالمثل فإن القضاء على الفقر هو مفتاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر وذلك نظراً للصلة المباشرة بين الفقر وتدهور الموارد.

٢٠ – وهناك العديد من القصص التي تبيّن نجاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني. ويمكن للبلدان أن تتعلم من النجاح الذي يحققه الآخرون. غير أنه من المهم الاعتراف بأن البلدان تواجه سياقات وطنية متفارقة، وأن على كل بلد أن يسير في مساره الخاص نحو الاقتصاد الأخضر. إن الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة وجهان لنفس العملة؛ فالتقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي شرط أساسي لإرساء اقتصاد أخضر.

٢١ - وقد تم تحديد عدد من العناصر خلال المشاورات الوزارية، باعتبارها عناصر هامة للتحول نحو اقتصاد أخضر، ومن بينها التنسيق، وتطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها، وبناء القدرات، وتوفير الموارد المالية الإضافية الجديدة، وبخاصة في البلدان النامية. كذلك نوقشت مسألة الحوار الاجتماعي، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، باعتبارها عنصراً مهماً. واعتبر التعليم، والتواصل وإزكاء الوعي - بما في ذلك لدى المستهلكين والمنتجين، عناصر مهمة لإحداث التغير الاجتماعي اللازم لتحقيق التحول إلى اقتصاد أخضر.

التحديات

٢٢ - أشار بعض الممثلين إلى عدم وجود فهم واضح لمفهوم الاقتصاد الأخضر في بلدانهم. فلا بد بالتالي من بلورة فهم مشترك للاقتصاد الأخضر عبر الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الرئيسية، كالنساء، والشباب، والقطاع الخاص. وينبغي اعتبار الاستهلاك والإنتاج المستدامينْ (بما في ذلك الإطار العشري للبرامج) عنصراً رئيسياً لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

"الحاجة إلى الانتقال من حماية البيئة من الأعمال التجارية إلى استخدام الأعمال التجارية لحماية البيئة."

٢٣ - أعرب عدد كبير من البلدان عن قلقهم إزاء الحواجز التجارية، وقالوا إن من الضروري مناقشة تداعيات الاقتصاد الأخضر على التجارة الدولية بطريقة أمينة وصريحة. وأن من الضروري ألا تُستبَعْد الدول من الأسواق بحجة التخضير.

٢٤ - وأشار المشاركون إلى أنه يمكن تسخير الأسواق العالمية للمنتجات والسلع والخدمات النظيفة، وإلى أن دور التجارة هو دور رئيسي. وأن لمنظمة التجارة العالمية دور في التعامل مع هذه الشواغل ولديها تدابير لمعالجتها. وعلى الرغم من وجود تشجيع للبلدان النامية على الأخذ باستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، فإن الكثير منها سوف يتردد إذا شعر بأنه يُمنع من دخول الأسواق.

٢٥ - ولكي يتم نقل التكنولوجيا بنجاح ينبغي أن يشتمل على نقل الدراية العلمية. فنقل التكنولوجيا دون نقل المهارات سوف يخلق تبعية لا تسمح بتحقيق تنمية حقيقية. إن عدم الموثوقية بشأن حقوق الملكية الفكرية لا تزال تُلقي بظلالها على قضية نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية. وفهم الصعاب التي تواجه نقل التكنولوجيا وحلها يمكن أن يساعد البلدان في التغلب على مخاطر ومخاوف الحمائية.

٢٦ - وينبغي وضع الاستثمارات ذات الأولوية في المجالات التي تُفرِز رأس مال طبيعي وتفصل الاستهلاك عن النمو الاقتصادي. ويضطلع كل من التمويل العام والخاص بأدوار مهمة في الاقتصاد الأخضر على الرغم من تفاوت الآراء بشأن مساهمات كل منهما.

٢٧ - وينبغي للمناقشات الدائرة بشأن كيفية تمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر أن تشمل دراسة لآليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك أوعية التمويل الجديدة لحفظ الاستثمار ولتيسير نقل التكنولوجيا.

٢٨ - وتتطلب البلدان النامية دعماً من البلدان المتقدمة في تحولها إلى الاقتصاد الأخضر؛ فقضية التمويل للسماح للبلدان النامية بالقفز إلى الاقتصاد الأخضر هي قضية رئيسية، واستثمار رأس المال في التكنولوجيا والبنية الأساسية بصفة خاصة يمثل في غالب الأحيان التحدي الكامن.

المنافع والفرص

٢٩ - يَعِد الاقتصاد الأخضر بإيجاد فرص عمل للملايين من الناس، ويمكن أن يساعد البلدان على قطع أشواط بعيدة في تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتكنولوجيات الأنظف، والبنى التحتية.

"ينبغي ألا تتمثل الخطوة التالية في لماذا، وإنما في كيف؛ ولا في متى، وإنما في الآن، ولا في من، وإنما في نحن جميعا."

٣٠ - يوفر تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج البيئة مصدراً جيداً للمعلومات ويثري المناقشات الدائرة بشأن الاقتصاد الأخضر.

٣١ - والمؤشرات الاقتصادية الراهنة، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، ليست كافية لقياس رفاه البشر، والأهم من ذلك أنها تعجز عن تحديد قيمة رأس المال الطبيعي. ولن يتيسر التغلب على التحديات المصاحبة لفقد التنوع البيولوجي بدون فهم قيمته الاقتصادية.

٣٢ - وتعدّ المؤشرات الموثوقة عنصراً بالغ الأهمية لقياس وتتبع التقدم المحقق بصورة فعالة. ويمكن اكتساب دروس مفيدة بشأن المقاييس ورفع التقارير من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إدماج المعايير الخضراء بفعالية في صنع القرارات الاستثمارية وبرامج التمويل.

٣٣ - وينبغي للبلدان أن تنظر في وضع خطط استراتيجية أو خطط طريق للاقتصاد الأخضر. ويمكن استعراض النجاحات التي حققتها تلك الخطط والتحديات والعقبات التي اعترضت تنفيذها. وأخيراً، ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد من جمع البيانات وتحديد قيم مرجعية، بما يساعد على إجراء تقييم/قياس فعال للتقدم المحقق صوب الاقتصاد الأخضر. وينبغي أن يساهم برنامج البيئة في هذا العمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى.

٣٤ - وقد تحتاج بعض السياسات إلى التنسيق على الصعيد الإقليمي أو الدولي، من أجل تجنب الشواغل المثارة حول التنافسية التي قد تعرقل الأعمال التي تقوم بها البلدان التي تعمل بمفردها.

٣٥ - ويعدّ التعاون التقني وإقامة الشراكات ذات الطابع الدولي عاملاً ضرورياً لتمكين البلدان النامية من بناء قدراتها. والبلدان النامية تحتاج إلى دعم دولي من منظمات مثل برنامج البيئة، وترحب به.

رسائل بشأن الاقتصاد الأخضر

٣٦ - يتعين النظر إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر باعتباره أحد وسائل إنجاز التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان أن تنظر في إيجاد تفهم مشترك يوجز مبادئ وعناصر رئيسية معينة للاقتصاد الأخضر؛ وبالتالي ينبغي للاقتصاد الأخضر أن يعزز كفاءة استخدام الموارد، وأن يستخدم التكنولوجيات الأنظف، وأن ينتج كمية أقل من الكربون، وأن يسفر عن قدر أقل من التلوث، وأن يقلل من المخاطر البيئية.

"حان الوقت للعمل معاً لبناء أفضل الممارسات في الاقتصاد الأخضر."

٣٧ - لا يوجد نموذج وحيد للاقتصاد الأخضر لجميع البلدان. ويمكن لكل بلد أن يتبع مساره الخاص للوصول إلى الاقتصاد الأخضر، تبعاً للظروف الوطنية. إن الاقتصاد الأخضر يعني أشياء مختلفة للبلدان المختلفة، وتعتمد كيفية تنفيذ بلد ما للاقتصاد الأخضر على موارد طبيعية بعينها وعلى قدرة البلد.

٣٨ - وللشركاء دور يقومون به وينبغي لهم أن ينخرطوا في حوار اجتماعي ومتعدد الشركاء بشأن الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك جماعات من قبيل المجتمع العلمي، والعمال، وجماعات المستهلكين وجماعات الأقلية. وقد حقق القطاع الخاص بالفعل إنجازات جيدة في مجالات كالإنتاج بطرق أنظف، ومن الممكن أن يدعم تقاسم أفضل الممارسات فيما بين قطاعات الصناعة والبلدان. وسيكون للمجتمع المدني، وللنساء على وجه الخصوص، دور بالغ الأهمية في رسم وتمكين استراتيجيات وخطط الاقتصاد الأخضر.

٣٩ - ينبغي لبرنامج البيئة أن يستمر في القيام بدور في تطوير وتنفيذ مفهوم الاقتصاد الأخضر وأن يستمر في العمل كميسر للبلدان المهتمة بالتحرك قدماً صوب الاقتصاد الأخضر. كما ينبغي لبرنامج البيئة أن يستمر في القيام بدور نشط في عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالبناء على خبراته ومعارفه المستمدة من تقريره الحديث العهد عن الاقتصاد الأخضر.

٤٠ - وأخيراً، ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن من الأهمية البالغة أن يكون لدى الحكومات فهم واضح لمفهوم الاقتصاد الأخضر والاستراتيجيات الممكنة لإنجازه في بلدانها.

٤١ - ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة لتجديد الالتزام ببناء اقتصادات تعزز من الإنصاف الاجتماعي والرفاه البشري، فيما تقلل من المخاطر البيئية ومظاهر الندرة الإيكولوجية.

الموضوع الفرعي الثاني: الإدارة البيئية الدولية

"لقد وصلنا الآن إلى مفترق طرق هام بلا شك. وليس لدينا خيار مع سكان يقترب عددهم من تسعة بلايين للقيام بالعمل على النحو المعتاد."

٤٢ - سلط المشاركون الضوء على جملة أمور من بينها التطور التاريخي للإدارة البيئية الدولية، ونظروا في شكل الهياكل القائمة ووظيفتها وتعزيزها، وكذلك الخيارات الواردة في نتائج نيروبي - هلسينكي الختامية. كما نظروا في التفاعل بين السياسات والهياكل المحلية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني.

٤٣ - وقد لقي عمل الفريق الاستشاري من الوزراء أو الممثلين الرفيعي المستوى المعني بالإدارة البيئية الدولية، الذي أنشئ بموجب مقرر مجلس الإدارة د.إ-١/١١ ترحيباً واسع النطاق كما أن وثيقته الختامية - وهي نتائج نيروبي — هلسينكي - اعتبرت مساهمة هامة في عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

"نحن بحاجة إلى التقدم إلى عصر تعلّم كيف يفكر على مستوى الكوكب."

٤٤ - يرتبط إصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ولكنه لا يتنافس معه. ومن الواضح في حقيقة الأمر أننا إذا أردنا أن نحقق تقدماً في تنفيذ التنمية المستدامة فإنه يتعين علينا الارتقاء بالركيزة البيئية للتنمية المستدامة إلى مستوى الركائز الأخرى.

٤٥ - ويحتاج النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية إلى إصلاح عاجل وحقيقي، ويلزم تحقيق التكامل الأفقي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

٤٦ - والإصلاح مطلوب على المستوى الوطني. ولن تكون التنمية مستدامة ما لم تستثمر الحكومات في العلم والابتكار، وتعزز المرونة والقدرة البشرية، وتتولى زمام التنمية المستدامة المحلية على المستوى القطري، وتعزز الشفافية والشمول، وتقيس ما يحرز من تقدم.

٤٧ - ويلزم ربط تمويل التنمية المستدامة بنتائج موجهة، وينبغي تولي زمام أمورها على المستوى الوطني. ولسد فجوة التنفيذ، هناك حاجة إلى تعزيز الهيكل المالي، بما في ذلك عن طريق تحسين اتساق وتدفق الموارد المالية وإمكانية الحصول عليها.

٤٨ - وتوفر الإدارة البيئية الدولية جسراً بين الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وهما الموضوعان المحددان لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤٩ - وبالإضافة إلى التركيز على الإصلاح المؤسسي، ينبغي أن يكون هناك تركيز على العمليات، أي آليات للتعاون والتنسيق بين المؤسسات.

٥٠ - ويجب أن تستند أي إصلاحات إلى اعتبارات التكافؤ والتكافل والإنصاف، والعدالة البيئية والقضاء على الفقر. وتعد المشاركة والمساءلة العامة عاملين أساسيين للإدارة.

٥١ - وتحتاج الخيارات المحددة للإصلاحات المؤسسية إلى مزيد من التحليل في إطار عملية شفافة وتشاورية، قبل أن يتسنى العمل بها.

التحديات

"نحن بحاجة إلى تولي المسؤولية، واتخاذ القرارات، والتوقف عن الجري دون طائل."

٥٢ - تعد الركيزة البيئية الأكثر ضعفاً من بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث. فالإدارة البيئية تحددها أولويات وطنية، وتعبر قوة الركيزتين البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة عن الأولويات التي ينبغي للحكومات إعطاءها لهما. ولا تتجلى نقاط الضعف على المستوى الدولي فحسب، بل على المستوى الوطني أيضاً، حيث توجد الهياكل ولكنها ليست متوائمة بالضرورة.

٥٣ - وفي حين توجد سياسات كثيرة، إلا أن تنفيذها الفعال غالباً ما يصطدم بالافتقار إلى التمويل والقدرة، خاصة في البلدان النامية. ولا يزال الحصول على التمويل الكافي عنصراً أساسياً لمساعدة البلدان النامية خاصة على مواجهة التحدي المتمثل في اتباع نهج متسق لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٤ - وينبغي إنشاء منتديات تسمح بمناقشة القضايا الشاملة نظراً لأن الهيئات البيئية تعمل حالياً في معزل عن بعضها البعض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في الإدارة البيئية الدولية، بسبب شدة تعرضها في المجتمعات الفقيرة للتغيرات البيئية، وكذلك بسبب دورها كراعية للموارد الطبيعية مثل المياه. ومن المهم إيجاد فهم مشترك لما تعنيه إدارة التنمية المستدامة.

الفوائد والفرص

"ينبغي لبرنامج البيئة تحويل نفسه إلى مؤسسة فاعلة."

٥٥ - يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المكان الملائم أيضاً للنظر في الإصلاحات الواسعة للإدارة البيئية الدولية على مستوى المنظومة. وينبغي أن تكون نتائج نيروبي - هلسينكي الصادرة عن

اجتماع الفريق الاستشاري الذي يقوده برنامج البيئة بمثابة مساهمة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٥٦ - وهناك رغبة في تعزيز العمليات على المستوى الإقليمي لبحث الإدارة البيئية الدولية، وتمثل الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة لتحسين النظر في البُعد الإقليمي لإصلاح الإدارة.

٥٧ - ويتيح اتباع نهج ''أمم متحدة واحدة'' على المستوى القطري فرصاً هامة لتعزيز العمل على المستوى الوطني. كما أن إشراك جميع الوكالات الموكلة بولايات بيئية في النقاش حول الإصلاح سيزيد من إمكانية تولي زمام الأمور والفعالية.

٥٨ - وتعد السلطات المحلية والإقليمية أساسية لتنفيذ الالتزامات الوطنية المتفق عليها وهي مسؤولة أمام الحكومات الوطنية. ويمكن اعتبار المشاركة المعززة لهذه الحكومات أحد عناصر إصلاح الإدارة البيئية الدولية، ويمكن تحقيقه بوسائل عدة، من بينها الاستعانة بالنماذج الحالية في مجالات دولية أخرى.

٥٩ - ومن الأمثلة الجيدة على مظاهر الترابط المحسن وجود عملية تآزر بين الاتفاقات الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يجري تنفيذها على مستوى الأمانات وعلى المستوى الوطني. وينبغي تطويع العملية كي تلائم الظروف والسمات الخاصة للمؤسسات المشاركة.

٦٠ - ونظراً لأن الآليات التقليدية للحصول على التمويل من أجل البيئة تعد غير كافية. فإن هناك فرصة لإعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها جمع الأموال من أجل الإدارة البيئية الدولية وكيف يمكن إدخال المزيد من التحسين عليها.

٦١ - وتؤثر التنمية المستدامة في حياة الشعوب، ولهذا فإن للمجتمع المدني دور حاسم في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للمجتمع المدني أن يساعد على إثراء عملية إصلاح الإدارة البيئية الدولية، وتعزيز قدرة المؤسسات على المدى الطويل للتكيف مع الظروف البيئية والاجتماعية المتغيرة.

٦٢ - وينبغي أن تعكس مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، معايير عصرنا الحديث وأن تتماشى ومعايير القرن الحادي والعشرين وترقى إليها.

رسائل عن الإدارة البيئية الدولية

''يتعين علينا اليوم إرساء الأسس الهيكلية من أجل المستقبل.''

٦٣ - ينبغي أن نبدأ بتعزيز ركيزة البيئة، من خلال مقرر يتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ حتى تتوازن مع الركيزتين الاجتماعية والاقتصادية.

٦٤ - وقد يكون تعزيز برنامج البيئة في حد ذاته غير كاف. وتقدم وثيقة نتائج نيروبي - هلسينكي خيارات لتعزيز الركيزة البيئية، من بينها الخيارات التالية لإجراء إصلاحات أوسع نطاقاً:

(أ) تحسين برنامج البيئة؛

(ب) إنشاء منظمة شاملة جديدة للتنمية المستدامة؛

(ج) إنشاء وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة؛

(د) إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة؛

(هـ) تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبسيط الهياكل القائمة.

ويتمثل التحدي في تحديد خيار رئيسي منبثق للإصلاحات الناشئة حتى الآن وتطويرها إلى خيار مكتمل.

٦٥ - وينبغي لنا مواصلة إحراز تقدم في النظام المتعدد الأطراف. ويعد تنفيذ المقررات التي اعتمدت في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون موضع ترحيب باعتبارها خطوة أساسية في عملية تعزيز النظام المناخي على المدى الطويل، وتأكيداً لأهمية المفاوضات المتعددة الأطراف. وتتطلب هذه المقررات مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

٦٦ - وقد أفادت بعض الدول بأن الحصول على المعلومات والعدالة البيئية أمر أساسي لصنع القرار اليوم. وذكر كمثال في هذا السياق الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس).

٦٧ - ولكي ينجح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإننا في حاجة إلى مزيد من الوضوح عن إطار التنمية المستدامة ورؤية أفضل لما نريد أن نحققه.

٦٨ - وينبغي أن تنصبّ جهود تعزيز الإدارة البيئية الدولية على أمور تتجاوز ترشيد التشتت والبحث عن وسائل لتعزيز الكفاءات. وبدلاً من ذلك، يجب أن تهدف إلى وضع تصور جديد، بل والحلم بما هو مطلوب مؤسسياً لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة، وكيف يمكن إنجاز ذلك.

٦٩ - وقد أعرب البعض عن تأييدهم القوي لاتباع نهج استعراض النظراء، باعتباره نهجاً فعالاً لقياس التنفيذ.

٧٠ - وينبغي أن يلتزم وزراء البيئة بالعمل على المستوى الوطني، ومع وزراء آخرين، لضمان أن يكون لهم صوت قوي، وأن يكون صوتهم مسموعاً بنفس القدر في المناقشات الدائرة بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

برنامج البيئة والدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٧١ - قام المشاركون في اجتماع الغداء الوزاري بشأن مساهمة برنامج البيئة في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بدراسة المواضيع الخاصة بدورة التنفيذ الراهنة للجنة (النقل، والمواد الكيميائية، والنفايات، والتعدين، وإطار السنوات العشر للبرامج الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين) وعلاقتها ببرنامج عمل برنامج البيئة، وقاموا باستكشاف خيارات السياسات من أجل الدورة التاسعة عشرة للجنة مع التركيز على إطار السنوات العشر للبرامج التي يحتمل اعتماده في الدورة المذكورة.

٧٢ - لقد تم الاعتراف بأهمية ما ساهم به برنامج البيئة في عملية مراكش وتم إبراز دوره في دعم وضع إطار السنوات العشر للبرامج. وطُلب إلى البرنامج كذلك أن يقوم بدور فعال في تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج في المستقبل. وأثرى اجتماع الغداء الوزاري بالمعلومات الحوار الدائر بين الوزراء وسائر رؤساء الوفود، وساعد على تحديد السبل التي يواصل برنامج البيئة بها دعم دورات لجنة التنمية المستدامة. ويرد في التذييل الأول موجز كامل للمناقشات والتوصيات الوزارية بشأن إطار السنوات العشر للبرامج.

التذييل الأول

رسائل من اجتماع الغداء الوزاري بشأن برنامج البيئة والدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

التحديات

٧٣ - تزايدت الالتزامات السياسية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين باطراد منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، لكن الإجراءات المتخذة في هذا السياق كان يغلب عليها طابع التشرذم.

٧٤ - وثمة حاجة إلى فصل فعال بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد والتردي البيئي من أجل كفالة نوعية حياة أفضل وخفض استخدام الموارد في الوقت نفسه.

٧٥ - ويتطلب إجراء تحول أساسي إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين إقراراً من أعلى المستويات السياسية والتزاماً أقوى بالعمل معاً من خلال رؤية مشتركة وفق إطار عمل طموح للاستهلاك والإنتاج المستدامين يبنى على أسس متينة.

"لقد حان الوقت للعمل من أجل دعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويتطلب ذلك إطاراً مبنياً على أسس متينة ويشمل تطبيق نهج دورة الحياة في شتى القطاعات."

٧٦ - يحتاج إحداث تغيير فعال وتحويلي إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين تعاوناً وتنسيقاً رسميين مدعمين على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية؛ وتوجيهاً استراتيجياً للموارد.

المنافع والفرص

٧٧ - تتيح الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فرصة للمساهمة بطريقة لها شأنها في التنمية المستدامة من خلال وضع إطار عمل قوي وطموح بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو إطار السنوات العشر لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٨ - ويرتبط موضوعا مؤتمر ريو +٢٠ ارتباطاً وثيقاً بالمواضيع الخمسة للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، والتي تساهم بأجمعها في التنمية المستدامة. ومن شأن اعتماد إطار السنوات العشر للبرامج في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة أن يمثل مساهمة بالغة الأهمية في المؤتمر، ومعلماً رئيسياً من معالم النهوض بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

٧٩ - وقد قام برنامج البيئة، تمشياً مع ولايته بتعزيز الاستدامة في شتى البرامج، بتنمية نطاق عريض من التجارب والخبرات في دعم تصميم وتطوير وتنفيذ نهج وممارسات وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والعمل مع مجموعة من أصحاب المصلحة والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عدد من المجالات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويشمل ذلك المشاركة في استضافة أمانة عملية مراكش مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والتعاون مع

أفرقة العمل التابعة لعملية مراكش في وضع أدوات ومنهجيات ومبادئ توجيهية في مجالات محددة من مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٠ - ولجميع هذه الأنشطة صلة وثيقة بإطار السنوات العشر للبرامج، ومن الممكن لبرامجها المحتملة المحددة الأولوية أن تستند إلى خبرات برنامج البيئة في مجالات من قبيل السياحة المستدامة والأغذية الزراعية؛ والأبنية والتشييد المستدامين؛ والمشتريات العامة المستدامة، وإدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التخطيط واستراتيجيات التنمية؛ وإعلام المستهلكين؛ والتثقيف والتوعية؛ وإدارة النفايات، والنقل، والإنتاج الأنظف الذي يتوخى استخدام الموارد بكفاءة.

رسائل من الدورة بشأن الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٨١ - لقد كان التقدم المحقق متبايناً على صعيد المواضيع الخمسة للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بيد أنها تنطوي جميعها على شتى الممارسات الجيدة التي يمكن استنساخها والارتقاء بها. وينبغي لنا أن نوطد ما تم إنجازه حتى الحين على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وأن نرتقي به، لكي ننهض بما يوصل برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونوسع نطاقه بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من البلدان والشركاء.

٨٢ - وتعد الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بمثابة ذروة لسبع سنوات من المشاورات ومن التعاون الدولي للدفاع عن أهمية وجدوى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبالأخص من خلال عملية مراكش، ولقد حان الوقت للمضي قدماً في وضع الإطار والتصديق عليه في الدورة التاسعة عشرة للجنة.

٨٣ - وتبرز الحاجة إلى إطار سنوات عشر طموح للبرامج يتجاوز الوضع الراهن ويساهم مساهمة هادفة في إنجاز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج في جميع البلدان، وينبغي إتمام ذلك في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٨٤ - وينبغي أن يستند هذا البرنامج إلى رؤية مشتركة تُستنبط من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأن يساهم في الأهداف الإنمائية للألفية وأن يعزز من الرابطة بين الفقر والبيئة.

٨٥ - وينبغي أن يحتوي إطار السنوات العشر للبرامج على رؤية مشتركة، وعلى أهداف وغايات متفق عليها، وأن يوجه البرامج والمبادرات والأنشطة ذات الصلة المتخذة بموجبه. ومن الممكن أن يتألف الإطار، استناداً إلى خبرة عملية مراكش والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، من جزئين:

(أ) خيارات السياسات (الرؤية، والوظيفة، والهيكل المؤسسي، والمعايير، والمبادئ التوجيهية) من أجل برامج كقائمة مفتوحة تستند إلى معايير متفق عليها؛

(ب) هيكل مؤسسي متين وكفء يبنى على الخبرات القائمة ويستفيد من الهياكل القائمة ويرتقي بها إلى أعلى مستوى ممكن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ويُشرك فيه جميع أصحاب المصلحة على كافة المستويات:

'١' آليات التنسيق على جميع المستويات:

أ - منبر دولي رفيع المستوى، يتيح إشراك جميع أصحاب المصلحة؛ وتتخذ فيه قرارات استراتيجية ويجري فيه استعراض للتقدم المحقق؛

ب - التنسيق الإقليمي، وإنشاء و/أو تدعيم مراكز خبرة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإشراك المنابر والموائد المستديرة والشبكات الإقليمية القائمة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المناطق؛

ج - التنسيق الوطني من خلال حلقات الاتصال الوطنية وأفرقة العمل المشتركة بين الوزارات؛

د - المشاركة المحلية: إشراك وتمكين المدن باعتبارها أطرافاً فاعلة هامة في عملية توفير التنمية المستدامة؛

'٢' الترتيبات الداعمة لإطار السنوات العشر للبرامج من قبيل:

أ - آلية للتعاون فيما بين الوكالات: لإشراك وكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بنشاط؛

ب - أمانة للدعم والتنسيق تستضيفها إحدى الوكالات الرائدة المعروفة بخبرتها وميزتها التنافسية، بما يكفل التنفيذ السريع والكفاءة والمساءلة؛

ج - تركيز تعبئة الموارد من خلال صندوق استئماني مخصص للموارد الإضافية والجديدة، بما في ذلك المساهمات الطوعية، مقترناً بإعادة تخصيص الأموال القائمة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٦ - وينبغي أن يكون إطار السنوات العشر للبرامج مرناً بحيث يمكن مواءمته مع مختلف حاجات وسياقات وأولويات وقدرات البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وينبغي أن تعالج البرامج مواضيع شاملة تساهم في إطار السياسات التمكيني للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٧ - ويمكن تحديد البرامج الأولية لإطار السنوات العشر للبرامج، مع الأخذ في الاعتبار للأولويات أو القطاعات أو المجالات الإقليمية التي لها أكثر التأثيرات سلبية على البيئة، والمجالات التي يمكن لنا أن نبني فيها على الأنشطة القائمة، مثل مجالات أفرقة العمل التابعة لعملية مراكش. وينبغي أن يكون الإطار مرناً بما يكفي لاستيعاب البرامج الجديدة في مرحلة لاحقة، ولا برامج الاستجابة للقضايا الناشئة.

٨٨ - ينبغي أن نتفادى تشتيت الجهود وينبغي لنا أن نبني على التجارب والخبرات القائمة، مثل تلك التي استحدثها برنامج البيئة؛ والحاجة إلى هيكل مؤسسي متين، يستقي الدروس من عملية مراكش وإنجازاتها الإقليمية وأفرقة عملها، تتطلب من برنامج البيئة أن يقدم دعماً إيجابياً، وأن يضطلع بدور القيادة في تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج.

٨٩ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل، إذا ما طلبت منه لجنة التنمية المستدامة ذلك، على دعم وضع إطار السنوات العشر للبرامج ثم تنفيذه فيما بعد بوسائل عدة من بينها، بما في ذلك تنسيق ترتيباته الإقليمية، مستفيدا مما تراكم لديه من تجارب وخبرات وشراكات في توفير الدعم لوضع وتنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومبادئهما التوجيهية وأدواتهما ومنهجياتهما، وفي تنسيق أطر مؤسسية مماثلة.

التذييل الثاني[٤١]

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية عن الاقتصاد الأخضر

الدورة: المائدة المستديرة ١ – بالعربية، والصينية، والإنكليزية، والروسية
الرئيس المشارك: سعادة الدكتور تيريزيا لوغا هوفيزا، وزير الدولة، مكتب نائب رئيس الجمهورية، تنزانيا
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة الدكتور رشيد أحمد بن فهد، وزير البيئة والمياه، الإمارات العربية المتحدة

نقاط النقاش الرئيسية

- يواجه العالم تحديات بيئية عديدة مثل ندرة المياه، وهشاشة النظام الإيكولوجي، وتغير المناخ.
- وهناك أمثلة عديدة عن الأطر الرقابية المتعددة الأطراف الإقليمية والثنائية لمواجهة التحديات البيئية، ولكنها عاجزة عن وقف التدهور البيئي.
- وسيُعني الاقتصاد الأخضر أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف البلدان، وستعتمد الطريقة التي ينفذ بها بلد ما الاقتصاد الأخضر على الموارد الطبيعية الخاصة وعلى قدرة البلد.
- ويتطلب تنفيذ الاقتصاد الأخضر التنسيق، وتطوير التكنولوجيا ونشرها، وبناء القدرات، وموارد مالية إضافية خاصة للبلدان النامية.
- وهناك العديد من قصص النجاح حيث يتحقق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بصورة ناجحة على المستوى الوطني، وتستطيع البلدان أن تتعلم من قصص النجاح في بلدان أخرى.
- ويعد الاقتصاد الأخضر والتنمية وجهان لعملة واحدة – ويحتاج الأمر إلى تقدم اقتصادي وبيئي واجتماعي لكي يتحقق الاقتصاد الأخضر.
- ويعد الحد من الفقر ضرورياً للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بسبب العلاقة المباشرة بتدهور الموارد الطبيعية.

التحديات

- عدم وجود تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر كفيل بأن يصيب الجهود الدولية بالإحباط لتحقيق عملية الانتقال. وينبغي وضع تعريف للاقتصاد الأخضر عن طريق الشراكات بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني (مثل الجمعيات النسائية والشبابية)، والقطاع الخاص (مثل الهيئات والشركات التجارية).

(٤١) لم يتم تحرير هذا التذييل بصفة رسمية.

- وينبغي ألا يصبح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بمثابة حاجز تجاري، ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) دور هام يقوم به في هذا الصدد. وينبغي عدم تشجيع تدابير الاقتصاد الأخضر الأحادية في طبيعتها.

- ولنجاح نقل التكنولوجيا ينبغي أن يتضمن نقل الدراية الفنية؛ فبدون مثل هذا النقل للمهارات، سيكون هناك نوع من الاعتماد الذي ينطوي على مخاطرة لأنه لا يسمح بالتنمية الحقيقية. ولا يزال عدم اليقين فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية يخيم على مسألة نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية. وفهم الصعوبات التي تواجه نقل التكنولوجيا والتصدي لها كفيل بأن يساعد البلدان على مواجهة مخاطر الحمائية والمخاوف المرتبطة بها.

- وتحتاج البلدان النامية إلى دعم من البلدان المتقدمة في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛ ولا يمكن إنكار أهمية مسألة التمويل لتمكين البلدان النامية من الانطلاق نحو الاقتصاد الأخضر، وغالباً ما يتمثل التحدي الرئيسي في تقديم أول استثمار رأسمالي في التكنولوجيا أو في البنية الأساسية. غير أن الأزمة المالية تجعل من الصعب على البلدان المتقدمة تمويل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

- و لم تتمكن البلدان من التصدي لتحدياتها التجارية والتكنولوجية والمالية إلا عن طريق العمل المتضافر.

الفرص

- يمكن وضع واستعراض خطط استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر أو خرائط طريق على أساس سنوي من أجل التعبير عن مظاهر النجاح والتحديات والعقبات أمام عملية الانتقال.

- وينبغي استكشاف آليات تمويل مبتكرة لدعم الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك إمكانية إقامتها لتسهيل نقل التكنولوجيا. وينبغي أن تتم الاستثمارات ذات الأولوية في المجالات التي تشجع رأس المال الطبيعي وتفصل الكثافة المادية عن النمو الاقتصادي.

- وقد يكون من المفيد تقديم التوجيه العملي للحكومات دعماً للاقتصاد الأخضر. وسيتعين على كل بلد إيجاد حلول خاصة بالاقتصاد الأخضر تلائم ظروفه، وتقاسم أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى.

- وقد تأكد أن تعريف صانعي القرار بأهمية تدابير الاقتصاد الأخضر كان مفيداً في عملية الانتقال.

- وستكون خضرنة المدن ضرورية من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر نظراً لأهمية المدن من حيث التأثير البيئي والنمو الاقتصادي. وكثيراً ما تعتمد حكومات البلديات على مقرري السياسات الوطنية لوضع الإطار التمكيني الصحيح وإيجاد الحوافز الضرورية لضمان خضرنة المدن.

- والاستثمار في رأس المال البشري والتعليم، مثل الدورات الدراسية الجامعية التي تركز على قضايا تتعلق بالاقتصاد الأخضر (مثل الاقتصادات البيئية) يمكن أن يتيح فرصة هامة لدعم الاقتصاد الأخضر.
- ويتيح مؤتمر القمة المقترح ريو+٢٠ إمكانية السير قدماً فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الأخضر، ويمكن للحكومات أن تبحث النتائج الملموسة التي تود أن تراها (مثل ما هي الأدوات اللازمة لعملية الانتقال، وما الذي يمكن تعلمه من قصص النجاح، وغير ذلك).

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- كان هناك نموذج إنمائي ركز كالعادة على استغلال الموارد الطبيعية، وهذا النموذج هو السبب في الكثير من التحديات الإنمائية التي نواجهها حالياً. وهناك حاجة إلى نوع جديد من الاقتصاد الذي يراعي تدهور الموارد.
- وهناك حاجة إلى منظور عالمي للاقتصاد الأخضر. فتحقيق الانتقال في بلد متقدم (مثل التحول إلى السيارات الأكثر كفاءة في استخدام الوقود) ينبغي ألا يعرقل عملية الانتقال في البلدان النامية (مثل تصدير السيارات المستعملة الأقل كفاءة في استخدام الوقود للبلدان النامية).
- ونظراً للأزمة المالية الحالية، فانه ينبغي تحويل أكبر قدر من الاهتمام بعيداً عن القطاع العام فيما يتعلق بالتمويل وبحث طرق مبتكرة لتشجيع التمويل من جانب القطاع الخاص. ومن المهم الاتجاه نحو الأعمال التجارية من أجل التحرك في اتجاه الاقتصاد الأخضر.
- وينبغي إشراك المجتمع المدني، والمرأة على وجه الخصوص، في صياغة وتفعيل استراتيجيات وخطط الاقتصاد الأخضر.
- وينبغي لبرنامج البيئة أن يدعم بنشاط جهود البلدان النامية في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

الدورة: المائدة المستديرة ٢ – بالإنكليزية والفرنسية
الرئيس المشارك: سعادة السيد أميدي كامارا، وزير البيئة والتنمية المستدامة، موريتانيا
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة السيدة دوريس ليوتارد، المستشارة الفيدرالية ومديرة الإدارة الفيدرالية للبيئة والنقل والطاقة والاتصالات، سويسرا

نقاط النقاش الرئيسية

- من المهم إيجاد فهم أفضل لما يعنيه الاقتصاد الأخضر، من أجل تمكين مقرري السياسات والخبراء من المشاركة بطريقة أكثر استنارة في المناقشات المتعلقة بالسياسات ووضع الاستراتيجيات المحتملة.
- وفي سياق المناقشات حول الاقتصاد الأخضر، فان السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان نهج التنمية الذي يسهم في التلوث والتدهور البيئي يمكن أن يستمر في المستقبل.
- وسيكون من الضروري إيجاد فهم أفضل لأهمية البيئة بالنسبة للاقتصاد من أجل السير قدماً نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وفي هذا الصدد، فان تقييم النظم الإيكولوجية ومساهمتها في تحقيق الثراء، والاستفادة من نهج دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والمشروع المشترك بين البنك الدولي وبرنامج البيئة عن حساب الثروة وتقييم النظم الإيكولوجية، وغير ذلك من الدراسات الأخرى، تعد من التجارب والنهج القيمة التي يجدر بحثها.
- ومن المهم الاعتراف بالسياقات الوطنية المختلفة، وبأنه يمكن لكل بلد اختيار مساره الخاص نحو الاقتصاد الأخضر.
- ويمكن أن تكون إحدى السياسات الحكومية (مثل اللوائح والأهداف الخاصة بالطاقة النظيفة) بمثابة التوجه الصحيح، وقد تنطوي على حوافز يمكن أن تشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب القطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى.
- وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقترن السياسات الحكومية (التنازلية) أو تستكمل بمبادرات مجتمعية (تصاعدية) وابتكارات اجتماعية.
- ويمكن أن يكون تشجيع الحوار الاجتماعي بما في ذلك مشاركة جهات معنية عديدة، من العناصر الهامة في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- ويعد التعليم، والاتصال، وزيادة الوعي، بما في ذلك من أجل المستهلكين والمنتجين، من العناصر الأساسية لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- وهناك حاجة إلى المزيد من جمع البيانات وتقييم خط الأساس حتى يتسنى إجراء تقييم/قياس فعال للتقدم نحو الاقتصاد الأخضر.
- وهناك كثير من الأمثلة القطرية الناجحة التي يمكن توثيقها لتسهيل اقتسام الخبرات الدولية.

- وينبغي أن يقوم برنامج البيئة بدور هام في العملية المؤدية إلى مؤتمر قمة ريو+٢٠، اعتماداً على الخبرات والمعارف التي تحققت بالفعل.

التحديات

- يعد الافتقار بطء التنفيذ، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، من بين الأسباب الرئيسية للتقدم المحدود في تحقيق التنمية المستدامة.
- ويمكن أن يكون هناك دور لتمويل القطاع الخاص، ولكن يلزم تيسيره عن طريق آليات أكثر فعالية وقائمة على السوق.
- وينبغي للحكومات والهيئات تعزيز أشكال مستدامة للاستثمار وممارسات الأعمال ليس في بلدانها فقط وإنما في البلدان الأخرى التي تنشط فيها.
- وينبغي للاقتصاد الأخضر ألا يركز فقط على تشجيع الاستثمارات، بل يتصدى أيضاً لقضايا التوزيع العادل للمنافع والحصول على الموارد (مع بحث نهج مثل نظام الحصول على الموارد واقتسام المنافع في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي).
- وهناك حاجة إلى مراعاة الحرص فيما يتعلق ''بالأثر المرتد'' حتى لا تضيع المكاسب الناتجة عن كفاءة الموارد بسبب زيادة الاستهلاك.
- وقد تحتاج سياسات معينة إلى التنسيق على المستوى الإقليمي أو الدولي لتلافي الشواغل المتعلقة بالقدرات التنافسية التي يمكن أن تقيد عمل بلدان فردية تعمل بمفردها.

الفرص

- يعد تقرير برنامج البيئة بشأن الاقتصاد الأخضر مصدراً جيداً للمعلومات اللازمة لإثراء المزيد من المناقشات حول الاقتصاد الأخضر.
- وعند بحث تكلفة تحقيق الاقتصاد الأخضر، فان قياس تكلفة الإخفاق في العمل يمكن أن يسهم في تحديد تكلفة العمل في هذا السياق.
- وتستطيع المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية القيام بدور هام في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- وينبغي اعتبار الاستهلاك والإنتاج المستدامين ركيزتين هامتين في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- وتتيح الخبرة المكتسبة من تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (مثل بروتوكول مونتريال واتفاقية بازل) دروساً قيّمة عن الانتقال إلى إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد والتكنولوجيات.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- يلزم النظر إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ولا يزال هناك فهم قاصر لمفهوم الاقتصاد الأخضر فيما بين البلدان. ويلزم إجراء المزيد من المناقشات لإزالة هذا التفاوت في مستويات الفهم.
- وقد لا تكون هناك حاجة للاتفاق على تعريف واحد ومشترك لمصطلح ''الاقتصاد الأخضر''، وإنما إيجاد فهم مشترك يوضح مبادئ أساسية معينة للاقتصاد الأخضر (مثل كفاية الموارد، والتكنولوجيات النظيفة، والكربون المنخفض، والتلوث الأقل وغير ذلك).
- ومن المهم اتخاذ نهج تدريجي لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بما يسمح باستكمال السياقات الوطنية المختلفة.
- ويوفر تقرير برنامج البيئة بشأن الاقتصاد الأخضر أساساً رائعاً لمواصلة تطوير وتنفيذ مفهوم الاقتصاد الأخضر.

الدورة: المائدة المستديرة ٣ – بالإنكليزية والإسبانية
الرئيس المشارك: سعادة السيد محمد حسن محمود، وزير البيئة، بنغلاديش
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة السيدة غراسيلا موسليرا، وزيرة الإسكان، وتخطيط الأراضي والبيئة، أوروغواي

نقاط النقاش الرئيسية

- كان هناك اتفاق على أن مفهوم سير الأمور على النحو المعتاد ليس مفهوماً راسخاً أو منصفاً بشكل واضح.
- وكان هناك بعض التشكك بالنسبة للتعريف وما إذا كان مفهوم الاقتصاد الأخضر يمكن تنفيذه على الفور. ومن ناحية أخرى، كانت هناك أراء إيجابية للغاية عن الدور الذي يمكنه القيام به أو يقوم به في الواقع، مع تقديم أمثلة وطنية عن الاقتصاد الأخضر من حيث التطبيق العملي.
- وقد أبديت بعض الشواغل إزاء الآثار السلبية المحتملة والتكاليف الانتقالية لمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

التحديات

- الحاجة إلى فهم أفضل لمفهوم الاقتصاد الأخضر.
- وقد لا تكون الصكوك القائمة على السوق هي الأفضل بالنسبة لجميع الاقتصادات؛ وفي بعض الحالات، ينبغي أن يقوم التمويل العام بدور رئيسي.
- وهناك شواغل من أن تنفيذ الاقتصاد الأخضر قد يحمل في طياته حواجز تجارية جديدة.
- ويجب أيضاً أن تكون مفاهيم وأدوات الاقتصاد الأخضر ملائمة للمجتمعات المحلية الفقيرة والنظم الإيكولوجية الهشة.
- وهناك شواغل تتعلق بنتائج وآثار طرق التقييم الاقتصادي للتكاليف البيئية، والتي قد تبخس من قيمة موارد البلدان الأكثر فقراً.
- وتلزم موارد إضافية لبعض البلدان كي تنتقل إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.
- وينبغي إعطاء الأولوية لموارد المياه، بما في ذلك التسعير الصحيح والجوانب العابرة للحدود.
- وينبغي بحث تكاليف الانتقال، ومن الذي سيتحمل تكاليف التغييرات في التسعير.
- وتلزم إرادة سياسية قوية، كما يلزم تحول ثقافي أيضاً.
- ويجب أيضاً أن تتغير أنماط الاستهلاك.
- وينبغي أن يكون هناك تقدير منصف لدور التعليم.

الفرص

- يتيح الاقتصاد الأخضر الفرصة لتدخيل التكاليف البيئية بصورة كاملة عبر القطاعات، بما في ذلك عن طريق توفير أدوات لوزراء البيئة تتيح إشراك نظرائهم من وزراء المالية والتخطيط في تدابير التنفيذ.
- وينبغي أن يشمل التخلص من الإعانات الضارة قطاع مصايد الأسماك والقطاع الزراعي.
- ويوفر تسعير الكربون حوافز قوية لتنفيذ الاقتصاد الأخضر.
- ويرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطاً وثيقاً بمبادئ ريو، ويوفر وسيلة عملية لتنفيذها والمساهمة في التنمية المستدامة.
- ويوفر النمو في قطاع التكنولوجيات البيئية وسيلة هامة لبناء ائتلافات لصالح الاقتصاد الأخضر.
- ويلزم التصدي لجانب الطلب (عن طريق الإعانات والبرامج) وكذلك لجانب العرض (التوسيم).
- ويعد دور المؤشرات أساسياً لقياس التقدم.
- ويمكن أن تكون بعض القطاعات بمثابة ''محرك'' للاقتصاد الأخضر – مثل الطاقة المتجددة، بينما ينبغي التصدي للقطاعات الأخرى فيما بعد.
- وتعد الشفافية، وتعريف الجمهور بالتكاليف والمنافع، وصنع القرار التشاركي من الأمور الأساسية لنجاح تدابير الاقتصاد الأخضر.
- وبرنامج البيئة مدعو للقيام بما يلي:
- المساعدة على مواصلة العمل لتحديد سعر للموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي؛
- والمساعدة على التطبيق العملي لمفهوم الاقتصاد الأخضر عن طريق تقديم مقترحات للسير قدما؛
- ومواصلة القيام بدور الميسر لجميع البلدان في سعيها لتحقيق الاقتصاد الأخضر.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- يتيح مفهوم/نهج الاقتصاد الأخضر الفرصة للتصدي للقضايا البيئية عبر القطاعات.
- ويلزم خليط من أدوات السياسات.
- وينبغي أن تكون هناك مرونة في تنفيذ تدابير الاقتصاد الأخضر تراعي الظروف والمواقف الوطنية الفردية.
- ويتمثل الهدف بالنسبة لمؤتمر قمة ريو عام ٢٠١٢ في تقديم الدعم على أعلى المستويات (رؤساء الدول) من أجل التصدي للاستدامة البيئية كأولوية اقتصادية في سياق التنمية المستدامة.

الدورة: المائدة المستديرة ٤ – بالإنكليزية
الرئيس المشارك: سعادة السيد غوستي محمد حتى، وزير الدولة للبيئة، إندونيسيا
الرئيس المشارك/المقرر: السيد يوخين فلاسبارت، رئيس وكالة البيئة الألمانية

نقاط النقاش الرئيسية

- ليس الاقتصاد الأخضر بديلاً للتنمية المستدامة، ولكنه أداة لتحقيقها. ويعد الجانب الاجتماعي للاقتصاد الأخضر من بين العناصر الأساسية.
- ويلزم أن تركز البلدان على الحلول الوطنية، والتعلم من الشركاء الدوليين والحصول على دعمهم.
- ويلزم استكمال بناء أسواق خضراء محلية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

التحديات

المفهوم والنطاق

- نحن بحاجة إلى مواءمة النهج لكي يناسب الظروف القطرية المتباينة، فمثلاً، ينبغي ألا ننسى الاقتصاد ''الأزرق'' – فهناك مجتمعات محلية تعتمد على الموارد الساحلية.
- وقد يكون التمييز بين الأخضر والبني عملية مضللة. فالمسألة تتعلق بالاستمرارية.
- ويمكن للإصلاح المؤسسي تحت مظلة الاقتصاد الأخضر أن يكون بمثابة ضمانة لكي تعمل ركائز التنمية المستدامة الثلاث بصورة أكثر اتساقاً.
- وقد يكون الاقتصاد الأخضر فكرة جديدة بالنسبة للكثيرين، غير أن كثيراً من البلدان تسير قدماً وتضع خططاً وطنية للاقتصاد الأخضر.
- ويمكن أن يشمل جدول أعمال الاقتصاد الأخضر مجموعة واسعة من القضايا. وتعد الجهود المبذولة لتحقيق نمو اقتصادي قصير الأجل وتوفير الوظائف من الأمور الملحة من الناحية السياسية. ويوضح التقرير بشأن الاقتصاد الأخضر أهمية المنظور الطويل الأجل.

البعد الدولي

- نحن لدينا فرصة لتطوير جدول أعمالنا عن طريق بناء نظام اقتصادي محلي شامل يدعم التنمية المستدامة.
- وينبغي ألا يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى الحمائية. فالأسواق الخضراء ينبغي أن تكون غير تمييزية. ويستطيع برنامج البيئة ضمان ألا تعرقل شواغل حقوق الملكية الفكرية التجارة والاستثمار.
- ونحن بحاجة إلى توجيه أسواقنا العالمية نحو المنتجات والسلع والخدمات النظيفة.

- وتواجه الأعمال التجارية أيضاً بعداً عابراً للحدود، مثل سلاسل القيمة العالمية. فاختلاف المعايير والقدرات بين البلدان يؤدي إلى التجزئة وتوقف تدفقات الاتصالات على امتداد هذه السلاسل.
- ويوجد لدى منظمة التجارة العالمية أدوار وإجراءات معترف بها لمواجهة الشواغل التجارية.

قياس التقدم

- يلزم أن تضع البلدان مؤشرات مهمة لقياس التقدم. فمن الأمور المشجعة أن نرى أن برنامج البيئة يتعامل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال.
- وهناك حاجة أساسية إلى معلومات صحيحة وشفافة يستطيع المواطنون الحصول عليها.
- وبالنسبة للأعمال التجارية، يعتبر مصطلح ''الاقتصاد الأخضر'' مصطلحاً سياسياً لا توجد له حتى الآن أي تدابير مالية لتحديد ما يعنيه بالضبط. كما أن تعريف المؤشرات ذات الصلة لا يزال قاصراً.

الفرص

البعد الاجتماعي

- هل سيصل هذا النمو إلى المجتمعات المحلية الفقيرة؟ وكيف يمكنه إيجاد فرص اقتصادية والعمل كمحرك اجتماعي؟
- وقد أظهرت التقارير الأخيرة عن الاقتصاديات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أن لها تأثيراً قوياً على الفقراء، وحددت الفرص المتاحة لإدراك قيمة اعتمادها على خدمات النظام الإيكولوجي.
- ويعد توفير العمل اللائق من الأمور الأساسية. ويحتاج الانتقال ليس فقط إلى الاستثمار وإنما إلى شبكات للأمان الاجتماعي، مع مراعاة احتمال فقدان الوظائف أثناء عملية الانتقال.

البرامج القطرية الوطنية

- يمكن وضع أهداف لما يمكن تحقيقه على المستوى الوطني في أطر زمنية مدتها خمس سنوات مثلاً. ويمكن وضع خرائط طريق وطنية بحدود زمنية يدعمها برنامج البيئة ووكالات أخرى.
- وتشمل البرامج القطرية الوطنية عناصر من قبيل التعليم، وبناء القدرات، وتقديم الدعم لتغطية تكاليف الاستثمار، وكذلك التخلص التدريجي من الإعانات.
- ويمكن لكل بلد اعتماد مجموعة أدوات أو مجموعة من الخيارات السياسية التي تلائم الظروف الوطنية. ويلزم أن تركز البلدان على الحلول الوطنية.
- واقتسام دراسات الحالة يمكن أن يساعد البلدان على تحديد استراتيجياتها. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات استخدام مقاييس معيارية وإدخال برامج تعليمية موجهة.

فرص السوق

- توجد فرص اقتصادية حقيقية في خفض فقدان الموارد، مثل المستوى العالي لفقدان الطاقة بسبب عدم كفاية الطاقة الخاصة بالمباني. ويستطيع برنامج البيئة أن يدعم إجراء مراجعات الطاقة وتوفير الدراية الفنية.
- وتعد مسائل القدرة على التحمل والمنافسة من الأمور الهامة. والأسعار هي التي ستوجه المستهلكين. ولهذا كيف لا نجعل المنتجات والاقتصادات الخضراء قادرة على المنافسة؟
- وتعاني الشركات الاستباقية من المستفيدين بالمجان الذين لا يلتزمون بالمعايير الخضراء.
- وتبين تجربة الطاقات المتجددة كيف أن المنافسة ساعدت التكنولوجيا على أن تصبح ميسّرة بدرجة أكبر. وتستطيع المشتريات العامة المستدامة دعم إنشاء أسواق جديدة.
- ويمكن أن تكون مخططات الترخيص والتوسيم مكلفة بالنسبة للمنتجين المحليين. وإذا كان المستهلكون في أسواق الواردات لا يرغبون في دفع علاوة، فان المنتجين المصدرين يكافحون من أجل الوصول إلى الأسواق.
- ويمكن أن توفر مخططات التوسيم مبرراً قوياً للدعم المتبادل بين الموردين والمستوردين في سلسلة القيمة.
- ويحتاج الاقتصاد الأخضر إلى تكنولوجيات أنظف وإنتاج أنظف، وهذا يتطلب تكنولوجيات خضراء ميسرة وألا تكون بمثابة حواجز.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- يضعنا مؤتمر قمة ريو+٢٠ أمام تحد يتمثل في أن نفكر في إطار يشمل الخليط الصحيح من السياسات والقيم المختلفة. وأن نعترف في نفس الوقت بقيمة جهد مجموعة الأدوات الوطنية.
- ويلزم أن تتعاون الأمم المتحدة والوكالات الأخرى في هذا المجال. وتستطيع التقارير الأخيرة والقادمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات أخرى تعزيز نقاط الاتفاق. غير أن هناك أيضاً اختلافات حتمية في النهج، كما في حالة تناول جدول أعمال الفقر العالمي، والسياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل.
- ويلزم أن تشارك الوزارات ذات الصلة في النقاش، وأن تستكمل مشاركتها الوطنية بمنتديات دولية يمكن أن تلتقي فيها وزارات البيئة والمالية ووزارات أخرى.
- ونحن بحاجة إلى إشراك جميع الشركاء في حوار يضم جهات معنية عديدة عن الاقتصاد الأخضر. ويمكن للقطاع الخاص دعم اقتسام أفضل الممارسات بين قطاعات الصناعة والبلدان.

التذييل الثالث[٤٢]

موجز مناقشات المائدة المستديرة الوزارية عن الإدارة البيئية الدولية

الدورة: المائدة المستديرة ١ – بالعربية، والصينية، والإنكليزية، والروسية
الرئيس المشارك: سعادة السيد أندرياس كارلغن، وزير البيئة السويد
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة السيد تولنت بينو، نائب وزير البيئة، ألمانيا

نقاط النقاش الرئيسية

- إننا نؤكد من جديد الحاجة إلى تحديث/إصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية ضمن هيكل مؤسسي أعيد إصلاحه من أجل التنمية المستدامة.
- وقد كان عمل الفريق الاستشاري المكون من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى والذي أنشئ بموجب مقرر مجلس الإدارة د.إ-١/٩ موضع ترحيب بالغ، وكذلك حصيلة عمل الفريق – وثيقة نيروبي – هلسينكي الختامية – والتي اعتبرت من المدخلات الهامة لبحثها من جانب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.
- وكان هناك تشديد على العلاقة بين التغييرات البيئية والتنمية، والتأكيد على ضرورة بحث إصلاح الإدارة البيئية الدولية في سياق التنمية المستدامة.
- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة تعزيز برنامج البيئة والبدء في إدخال إصلاحات إضافية، خاصة تلك التي يمكن أن تتحقق في إطار الولاية الحالية لبرنامج البيئة. ورأى البعض أن تعزيز برنامج البيئة يمكن أن يأخذ شكل وكالة متخصصة، بينما لم يؤيد البعض الآخر إنشاء مثل هذه المؤسسة الجديدة. ويمكن أن يشمل الإصلاح التفكير في مؤسسات أخرى غير برنامج البيئة.
- ورأى آخرون أنه يلزم مواصلة تحليل الخيارات المحددة للإصلاحات المؤسسية عن طريق عملية شفافة وتشاركية قبل أن يتسنى اتخاذ إجراء بشأنها.

التحديات

- يواجه العالم فجوة بين التحديات البيئية واستجابته لهذه التحديات والتي تهدد بزعزعة رفاه الإنسان، خاصة بالنسبة للفقراء والفئات المعرضة في المجتمع.
- وفي حين توجد سياسات كثيرة، إلا أن تنفيذها الفعال غالباً ما يعوقه الافتقار إلى التمويل والقدرة، خاصة في البلدان النامية.

(٤٢) لم يتم تحرير هذا التذييل بصفة رسمية.

- وينبغي أن تشمل العملية الحالية لإصلاح الإدارة البيئية الدولية مشاركة واسعة من جانب الجهات المعنية، وهو ما يمكن أن يسفر عن أفكار جديدة للنقاش وتسهيل إقامة نظام إدارة أكثر إنصافاً واستدامة على المدى الطويل.

الفرص

- يمكن أن يتيح مؤتمر قمة ريو+٢٠ فرصة طيبة وإطاراً لتغيير النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية، ولكن حتى إذا لم تتحقق الإصلاحات في ذلك الوقت، فان مؤتمر قمة ريو+٢٠ يمثل أيضاً فرصة لوضع العالم على طريق مدروس للإصلاح.
- وهناك حاجة لتعزيز العمليات على المستوى الإقليمي لبحث الإدارة البيئية الدولية، كما أن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تمثل فرصة لتعزيز بحث البعد الإقليمي لإصلاح الإدارة.
- ويستطيع التنسيق المحسن في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الطاقات والموارد وتعزيز علاقات التآزر بطريقة يمكن أن تؤدي إلى الإسراع باتخاذ إجراء على غرار ما حدث في وثيقة كانكون الختامية.
- ويمثل نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة على المستوى القطري فرصة هامة لتعزيز العمل على المستوى الوطني.
- وتعد السلطات المحلية والإقليمية من العناصر الحاسمة في تنفيذ الالتزامات الوطنية المتفق عليها، كما أنها مسؤولة أمام الحكومات الوطنية. ويمكن اعتبار المشاركة المحسنة عنصراً هاماً لإصلاح الإدارة البيئية الدولية عن طريق جملة أمور من بينها الاستعانة بالنماذج الموجودة في مجالات دولية أخرى.
- وإشراك الجهات المعنية الرئيسية، مثل الأطفال، ومجموعات الشباب، والأوساط الأكاديمية يمكن أن يثري عملية إصلاح الإدارة البيئية الدولية ويساعد على تعزيز قدرة المؤسسات على التكيف في المدى البعيد مع الظروف البيئية والاجتماعية المتغيرة.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- هناك ثغرة في استجابتنا للتحديات البيئية. فالنظام الحالي للإدارة البيئية الدولية مكلف ومجزأ بدرجة كبيرة. كما أنه مضيعة للوقت وغير كفء. فيجب أن يكون هناك عطاء أكبر وإدارة أقل.
- والعالم بحاجة إلى نظام للإدارة البيئية بمؤسسات لها سلطة، وتكون السلطة مسؤولة عن التنفيذ.
- وكان هناك ترحيب بتنفيذ اتفاقات كانكون التي اعتمدت في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، باعتبار ذلك خطوة أساسية لدعم النظام المناخي الطويل الأجل، والذي أكد أهمية المفاوضات المتعددة الأطراف.

ويحتاج الاتفاق إلى جهد فوري ومتجدد للتعاون الدولي الذي يشجع علاقات التآزر والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة، بمشاركة كافة الجهات المعنية.

- ويحتاج الهيكل المالي إلى قدر من التنسيق الهادئ من أجل معالجة ثغرة التنفيذ السائدة.
- ويلزم توجيه اهتمام خاص إلى دور المرأة في الإدارة البيئية الدولية، بسبب مدى تأثر المرأة في المجتمعات الفقيرة بالتغيرات البيئية، وكذلك بسبب دورها كراعية للموارد الطبيعية مثل المياه.

الدورة: المائدة المستديرة ٢ – بالإنكليزية والفرنسية
الرئيس المشارك: سعادة السيدة ناتالي كوسيوسكو – موريتسيه
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة السيد تيموكو سنغار

نقاط النقاش الرئيسية

- وضع مفاهيم البيئة على أنها بمثابة ركيزة بدلاً من اعتبارها مفهوماً شاملاً وحجر الأساس.
- وهناك حدود للهيكل الحالي، ويلزم تعزيزه وتغييره.
- ومن المهم بحث الهيكل المؤسسي ليس على المستوى العالمي فحسب وإنما على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية: لضمان نقل المعرفة والنهج إلى جميع المستويات.
- وينبغي أن تستند أي إصلاحات إلى مراعاة المساواة، والتضامن، والإنصاف، والعدالة البيئية، واستئصال الفقر.
- وهناك حاجة إلى منتدى أو تنظيم شامل ومشترك لبحث البيئة على المستوى العالمي: مسألة تعميم العضوية.
- ومسألة تجزئة الإدارة: بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- ومسألة المشاركة والمساءلة العامة باعتبارهما من الأمور الأساسية للإدارة.
- وبحث خمس خيارات: تنوع الآراء المبداة، غير أن النقاش الرئيسي تركز على الخيارين ١ و٣، بينما أضاف البعض عناصر من الخيار ٥ إلى الخيار ١ أو الخيار ٣.
- وكان هناك اقتراح عام بتكليف برنامج البيئة بإجراء تحليل إضافي يوضح الخيارات التي يرى أنها الأنسب بالنسبة له.

التحديات

- تخصيص الموارد وتعبئتها.
- مسائل الكفاءة التي تضعفها التجزئة.
- مسائل الولاية والسلطة.
- المساواة والتضامن على المستوى العالمي.
- ثغرات القدرة وثغرات المعرفة.
- انحسار مكانة برنامج البيئة.

الفرص

- مؤتمر قمة ريو+٢٠: لحظة في التاريخ بعد نقاش طويل ومزيد من التحليل لتعزيز برنامج البيئة.

- وبحث كل خيار بصورة وثيقة، وما الذي يمكن أن يقدمه وكيف: وماذا يمكن أن تحققه الخيارات المختلفة: ومن الأمثلة على ذلك:
  - الخيار الأول: تعزيز برنامج البيئة: يمكن أن يتم بموجب قرار ''بسيط'' تصدره الجمعية العامة
  - وبالنسبة الخيار ٣: إنشاء وكالة متخصصة/منظمة للبيئة العالمية: وهذا يتطلب معاهدة جديدة وعملية تصديق.
- وإحراز تقدم كبير في الإدارة البيئية الدولية عن طريق عملية نيروبي – هلسينكي من حيث تحليل مجالات الاتفاق فيما بين البلدان بشأن الخيارات، ومناقشتها وتحديدها: الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة في سبيلها لإصدار مقرر.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- هناك اتفاق عام على أن النظام الحالي ليس كافياً لمواجهة التحديات البيئية وتحديات الاستدامة التي نشهدها حالياً، وأن هذا يتطلب جهوداً لتعزيز الإدارة البيئية الدولية. (وكانت بعض الوفود تحبذ تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووفود أخرى تحبذ إنشاء منظمة عالمية للبيئة، بينما رأى البعض نقاط التقاء بين هذين الخيارين. وعلاوة على ذلك، كانت بعض الوفود تحبذ الجمع بين خيارات محددة، مثل الجمع بين الخيارين ١ و٥، أو الخيارين ٣ و٥.)
- وينبغي أن تتجاوز الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة البيئية الدولية مجرد ترشيد التجزئة والبحث عن عناصر الكفاءة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز الجهود على وضع رؤية جديدة أو حتى تصور حلم عما هو مطلوب من الناحية المؤسسية من أجل البيئة والاستدامة وتحقيق ذلك.
- وأعربت وفود أفريقية مختلفة عن رغبتها في موقف أفريقي مشترك وأشارت إلى وجود مشاورات لتحديد هذا الموقف (كما حدث في تموز/يوليه ٢٠١١).
- وينبغي أن تكون اعتبارات المساواة، والإنصاف، والعدالة البيئية، والالتزام بالقضاء على الفقر محور المفاوضات المبذولة من أجل تعزيز الإدارة البيئية الدولية.

الدورة: المائدة المستديرة ٣ – بالإنكليزية والأسبانية
الرئيس المشارك: سعادة السيد ديفيد ماكغوفرن، مساعد نائب وزير البيئة، كندا
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة السيد أندريه بورييه، نائب وزير البيئة والطاقة، كوستاريكا

نقاط النقاش الرئيسية

- النظام الحالي للإدارة البيئية ليس ملائماً على كافة المستويات، ويحتاج إلى إصلاح عاجل وحقيقي وليس إلى إصلاح تجميلي.
- وفي حين يعتبر تعزيز الإدارة البيئية أمراً أساسياً، إلا أن ترابطه مع قطاعات أخرى يتسم أيضاً بأهمية بالغة. وهناك حاجة إلى تكامل أفقي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.
- ولهذا فان التنمية المستدامة تتطلب إصلاح النظام بأكمله، بما في ذلك الركائز الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها المؤسسات المالية الدولية، وسائر وكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.
- والتركيز على إصلاح المؤسسات هو الأكثر فعالية في واقع الأمر، وهل ينبغي لنا التركيز بدلاً من ذلك على العمليات، أي التعاون والتنسيق بين المؤسسات؟ وتعتمد التنمية المستدامة على تكامل جميع قطاعات المجتمع وخاصة تدخيل البيئة من جانب كافة القطاعات.
- ولماذا تُنفق أموال طائلة على الأسلحة، والمخدرات أو حتى على الأنشطة الترفيهية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالبيئة يعاني العالم من نقص مفاجئ في الموارد؟
- وقد ذكرت إعادة الهيكلة الناجحة للوزارات كأحد الأمثلة. وتتمثل عوامل النجاح في هذه العملية في تعزيز قاعدتها العملية؛ والأخذ بآليات الإنفاذ والامتثال وتحسينها؛ وبيان الجدوى الاقتصادية والمالية للوائح البيئية؛ والإعداد المهني للموظفين.

التحديات

"تُبذل الجهود لعدم تحمل المسؤولية. وعندما يصل الأمر إلى اتخاذ مقررات، فإننا ندور حول أنفسنا."

- وافق الفريق على أنه كانت هناك رغبة سياسية في التغيير، ولكن الحكومات كانت تفتقر إلى الأدوات والمعرفة.
- ويرى البعض في نقص التمويل عائقاً أمام العمل.
- ولا تظهر حالات القصور على المستوى الدولي فقط، ولكنها تظهر بالمثل على المستوى الوطني، حيث توجد الهياكل ولكنها لا تعمل بصورة متجانسة.
- وليس هناك توافق فيما بين المؤسسات البيئية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولهذا يلزم أن يقوم برنامج البيئة بدور تنسيقي أفضل.

- ويفتقر النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية إلى التنفيذ على المستوى الوطني؛ ولهذا ينبغي أن يشمل الإصلاح الهيكلي تعزيز الوجود الإقليمي لبرنامج البيئة، وتزويد برنامج البيئة بوسائل مالية أفضل لدعم الحكومات.
- وقد ينطوي الإصلاح المؤسسي على تكاليف، وهذا قد يؤدي إلى اقتطاع أموال من التنفيذ.
- وما هي إدارة التنمية المستدامة؟ إننا بحاجة إلى فهم ما يعنيه ذلك في الواقع.

الفرص

- تتعلق التنمية المستدامة بحياة السكان، وهذا هو دور للمجتمع المدني في السير قدماً نحو التنمية المستدامة.
- وسيؤدي إشراك الأوساط العملية إلى تحسن كبير في صنع القرار البيئي.
- ويجب إنشاء منتديات تسمح بمناقشة القضايا الشاملة، مثل الهيئات البيئية التي تعمل حالياً بصورة منعزلة.
- ومن الأمثلة الجيدة على التكامل الأفقي عملية التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، والتي وصلت أيضاً إلى المستوى الوطني، مع أنه قد يتعين تطويع هذه العملية لتلائم المؤسسات والأجهزة المختلفة.
- وتوجد لدى النظام موارد كافية، ولكن يلزم استخدامها بصورة أكثر فعالية. والمطلوب هو منظومة للأمم المتحدة أكثر فعالية واتساقاً.
- وسيعمل إشراك جميع الوكالات التي لديها تفويضات بيئية في النقاش حول الإصلاح على زيادة عناصر الملكية والفعالية.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

"ينبغي لبرنامج البيئة أن يتحول إلى مؤسسة تعمل."

- ينبغي أن تكون لبرنامج البيئة عضوية عالمية لتمكين جميع البلدان من المشاركة في صنع القرار.
- وإنشاء منظمة الأمم المتحدة للبيئة أو منظمة عالمية للبيئة على غرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة من شأنه إتاحة الفرصة لتبسيط الهياكل البيروقراطية القائمة واختصار التكاليف الإدارية وحالات التداخل.
- والتنمية المستدامة ليست حكراً على مؤسسة واحدة بعينها. فهي تتطلب التعاون بين جميع المؤسسات.
- ولكي ينجح مؤتمر قمة ريو+٢٠، فإننا بحاجة إلى مزيد من الوضوح عن إطار التنمية المستدامة، وإلى رؤية أفضل لما نريد تحقيقه.

الدورة: المائدة المستديرة ٤ – بالإنكليزية
الرئيس المشارك: سعادة السيد كينيث دارو، وزير البيئة، والموارد الطبيعية، والتخطيط المادي، ومصايد الأسماك، دومينيكا
الرئيس المشارك/المقرر: سعادة فرانسيس نيما، وزير البيئة والموارد الطبيعية، زمبابوي

نقاط النقاش الرئيسية

- ليس هناك تنافس بين الإدارة البيئية الدولية والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ومن الواضح في واقع الأمر أنه إذا كنا نريد تحقيق التقدم في تنفيذ التنمية المستدامة، فعلينا أن نرتقي بركيزة البيئة إلى مستوى الركائز الأخرى.
- وفضلاً عن هذا، فان الإدارة البيئية الدولية تقيم جسراً بين الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وهما الموضوعان الرئيسيان لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ومع أن التفويض الخاص ببرنامج البيئة قد وضع في عهد مختلف، إلا أن هذا التفويض لا يزال صالحاً حتى يومنا هذا. ونظراً لأن فهم آثار التغير البيئي قد زاد بصورة سريعة على مدى الأربعين عاماً الماضية، فقد أدركنا أن برنامج البيئة ليس قادراً، بوضعه الراهن، على تنفيذ التفويض الطموح الذي وضع في عام ١٩٧٢.
- ولقد بدأنا منذ استكهولم نصل إلى حدود كوكبنا فيما يتعلق بالبيئة، وبالتالي فيما يتعلق بالتنمية. ولهذا ينبغي لنظم الإدارة البيئية المحسنة تعريف هذه الحدود ومدى اقترابنا منها، ووضع إطار للطريقة التي يعيش بها بنو البشر جميعهم على هذا الكوكب.
- ويحتاج الأمر أيضاً إلى إصلاح على المستوى الوطني. فلن تكون التنمية مستدامة، بصرف النظر عن اتباع نهج متوازن تجاه الاقتصاد والمسائل الاجتماعية والبيئة، ما لم تستثمر الحكومات في العلوم والابتكارات، وتحسين الصلابة والقدرات البشرية، وما لم تمسك البلدان بزمام المسؤولية عن التنمية المستدامة المحلية، وتعزيز الشفافية والشمول، وقياس التقدم.
- ويلزم ربط تمويل التنمية المستدامة والبيئة بنتائج محددة، وينبغي تولي زمامها على المستوى الوطني.

التحديات

- يتمثل التحدي الأساسي في كيفية تغيير نظم قيمنا الحالية والبدء في اتخاذ إجراءات لتصحيح الاختلال بين القيم غير المتناسبة المنسوبة إلى الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة مقارنة بالركيزة البيئية.
- وما هي العوائق السياسية الرئيسية أمام إجراء هذه الإصلاحات؟
- وهناك تحد رئيسي يتمثل في أن الإدارة البيئية محججها الأولويات الوطنية، وتعبر قوة الركيزة البيئية في منظومة الأمم المتحدة عن الأولويات التي تعطيها الحكومات لهذه المسائل.

- وليست الإدارة البيئية الدولية مرنة بقدر كاف. وهناك بعد مفقود وهو كيفية التأكد من أن الهيكل الذي يتقرر على المستوى الدولي يمكن أن يتحقق على المستوى الوطني حيث تتم عملية التنفيذ.
- ولا يزال بناء القدرات والحصول على التمويل الكافي يمثل العنصر الرئيسي لمساعدة البلدان النامية، خاصة في التصدي لتحديات تحقيق نهج متسق تجاه التنمية المستدامة.

الفرص

- كان هناك اتفاق على ضرورة تحسين الإدارة البيئية، وعلى أن هذا النظام ينبغي أن يكون أكثر كفاءة وفعالية واتساقاً. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى الاتفاق على طبيعة الإصلاحات.
- وتوجد للكثير من المشاكل البيئية الوطنية أسباب دولية. ويستطيع نظام الإدارة البيئية الدولية بعد إصلاحه مساعدة الحكومات الوطنية على فهم التغير الدولي العالمي – وآثاره على المستوى الوطني، لتمكين البلدان من الاستعداد لمواجهته بصورة أفضل.
- ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المكان الملائم لبحث إدخال إصلاحات أوسع وإصلاحات للإدارة البيئية الدولية على نطاق المنظومة. ومن المؤكد أن نتائج الفريق الاستشاري التابع لبرنامج البيئة ستكون من بين المدخلات في عملية مؤتمر قمة ريو+٢٠.
- ونظراً لأن الآليات التقليدية للحصول على تمويل من الحكومة ليست كافية، فان هناك فرصة لإعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها جمع الأموال من أجل الإدارة البيئية الدولية وكيفية الحصول عليها.

الرسائل السياسية الرفيعة المستوى الموجهة من الدورة

- لا يمكننا بحث خيار الإبقاء على منظور ''سير الأمور على النحو المعتاد'' فهناك حاجة إلى تعديل الوضع الراهن وتطبيق الهياكل التي أنشأناها لتنظيم البيئة والتنمية المستدامة.
- ويلزم أن نبدأ بتعزيز الركيزة البيئية، عن طريق مقرر يتخذه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، لكي تتوازن مع الركيزتين الاجتماعية والاقتصادية.
- وتعزيز برنامج البيئة في حد ذاته لن يحقق النتائج التي نريدها. ويلزم وجود نظام أكثر اتساقاً يحدد بوضوح أولويات الإجراءات التي تتخذ لتحقيق التنمية المستدامة.
- ومع أن الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة كانت الركيزة التي حظيت بأكبر قدر من التركيز من جانب الحكومات، إلا أن الفقر لا يزال موجوداً. ولن يتحقق أي تقدم إلا عندما تحدد الحكومات الأولويات الخاصة بالبيئة.
- ويحتاج وزراء البيئة إلى الالتزام بالعمل على المستوى الوطني مع وزراء آخرين لضمان أن يكون لهم صوت قوي وإشراكهم على قدم المساواة في المناقشات بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

المرفق الرابع

بيان من الأمين العام

يسعدني أن أرحب بجميع الوفود المشاركة في هذه الدورة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. إنكم تجتمعون في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يُعقد في العام القادم في ريو دي جانيرو. لقد تغير العالم كثيراً منذ مؤتمر قمة الأرض قبل عشرين عاماً. وعلى الرغم من الاتفاق على جدول أعمال القرن ٢١، وهو مشروعنا للتنمية المستدامة – والمعاهدات التي تشمل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر، إلا أن هذه الإنجازات الباهرة لمؤتمر قمة ريو قد أخفقت في منع التدهور المستمر للخدمات البيئية التي نعتمد عليها جميعاً.

لقد حان الوقت للنهوض باستجاباتنا ومؤسساتنا. ونحن بحاجة إلى نموذج إنمائي عملي للقرن الحادي والعشرين يربط بين تخفيض الفقر، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، وأمن المياه والطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت فريقاً رفيع المستوى معنياً بالاستدامة العالمية لتقديم توصيات يمكن أن تثري العمليات الحكومية الدولية التي صُممت لمواجهة هذه المسائل، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة ريو عام ٢٠١٢.

وبوصفكم وزراء للبيئة، فان مشاركتكم ستكون حاسمة. ولكننا لن نتوصل إلى الالتزام السياسي الذي نريده دون أن يصحبكم في هذه المهمة نظراؤكم في المالية والتجارة والأذرع الأخرى للحكومة.

والتنمية المستدامة ليست برنامجاً بيئياً صرفاً، وإنما تعتمد بنفس القدر على ثلاث ركائز: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. وتستطيع الجهود المبذولة لبناء اقتصاد أخضر توحيد هذه العناصر وفتح الباب أمام عالم أكثر أمناً ورخاء. غير أن مبادئ الاقتصاد الأخضر لن تكون فعالة إلا إذا ساندتها إدارة بيئة دولية معززة تستطيع تحفيز التعاون، وتعبئة الموارد، وتحديد أولويات العمل الذي يؤدي إلى نمو منخفض للكربون يقوم على كفاءة الموارد.

وتغيير الاتجاه يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر. ولكن العلوم والاقتصادات يصل كل منهما إلى نفس الاستنتاج: فالخطر الأكبر يتمثل في عدم القيام بأي عمل، مع ترك التحديات بلا رادع والفرص دون أن تصبح واقعاً. ويعد مؤتمر قمة ريو ٢٠١٢ فرصة قوية لحشد الشجاعة السياسية من أجل تغيير الطريق نحو مسار أكثر إنصافاً واستدامة بالنسبة للجميع. وبوسع مداولاتكم هذا الأسبوع أن تساعد على وضعنا على هذا الطريق. وإنني أتمنى لكم اجتماعاً مثمراً.